995300

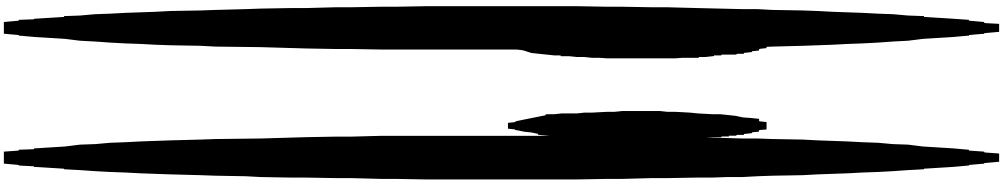

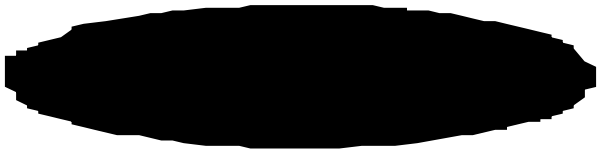

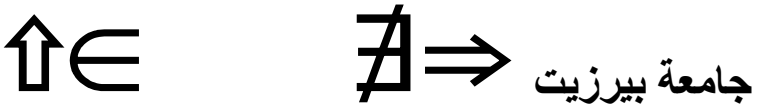

جامعة بيرزيت

منظمة التحرير الفلسطينية : مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمد أحمد جبر خليفة

إشراف

د. عبد العزيز عياد

أعضاء لجنة المناقشة:

1) **د. محسن يوسف**
2) **د. عبد العزيز عياد**
3) **د. روجر هيكوك**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت/ فلسطين

نوقشت وأُوصي بإجازتها يوم في من عام ، الموافق من عام 2005 ميلادي.

~< ... إهـــداء... >~

اهدي هذا المجهود المتواضع لكل أبناء الشعب الفلسطيني... وإلى كل من له شرف البقاء في هذه الأرض....

كما أتقدم بإهدائي إلى كل من سهروا على مساعدتي في إنجاز هذا العمل وخاصة أهلي وزوجتي ...

≈< ... رسـالة شـكر... >≈

أتقدم بالحمد والشكر لرب العالمين الذي علمني أن أحب الناس وأن أكون تلميذًا أتعلم.. وعلمني أن أتواضع للكبير والصغير... وعلمني أن أصبر لأتعلم..

وأتقدم بالشكر والتحية إلى كل الجهود التي وقفت مع إنجاز هذه الرسالة وخاصة رفيقة دربي زوجتي المعطاءة قرة عيني وحبيبة قلبي...

وأشكر الأساتذة الأفاضل... د.عبد العزيز عياد.. د.محسن يوسف.. د.عمر مسلم..

أ.عثمان عامر.. الذين بذلوا مساهمات كبيرة وبدون تردد.. كما أتقدم بالشكر إلى من تعاونوا في إبداء النصح والمشورة ولم يبخلوا في جهودهم المعطاءة.. وأشكر كل من علمني حرفا، لأن هذه الحروف كانت النور لما أوصلني ولما سوف أصل بإذن الله ...

≈< ...الفهرس... >≈

العنوان..... رقم الصفحة

الملخص..... **(I)**

Abstract..... **(IV)**

المقدمة..... (1)

*** الفصل الأول: بذور الحركة الوطنية السياسية**..... (3)

المبحث الأول: الحركة الوطنية الفلسطينية من 1946-1963... (4)

المبحث الثاني: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ..... (18)

*** الفصل الثاني: منظمة التحرير الفلسطينية في ظل أحمد الشقيري ويحيى حمودة** ..... (35)

المبحث الثالث: المنظمة في ظل أحمد الشقيري..... (36)

المبحث الرابع: المنظمة في ظل يحيى حمودة..... (54)

*** الفصل الثالث: المنظمة في ظل ياسر عرفات**..... (64)

المبحث الخامس: المنظمة في ظل ياسر عرفات..... (65)

*** الفصل الرابع**..... (108)

المبحث السادس: مشاريع التسوية..... (109)

الخاتمة..... (150)

الملاحق..... (154)

المصادر والمراجع ..... (180)

≈< ...الملخص... >≈

القضية الفلسطينية تعتبر جوهر الحراك السياسي في المنطقة العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلت مركز الحراك السياسي الفلسطيني لهذه القضية لفترة أربعة عقود، حيث تباينت الصور لمعطيات هذا التمثيل، من كونها منظمة ثورية أو منظمة سياسية، وبين هذا وذاك كانت هناك تحولات منهجية لم تأتِ فجأة وإنما كان لطبيعة البناء في النشأة أو التكوين، أساس ممهد لحدوث هذه التحولات، فالمنظمة التي انطلقت بشعارات كبيرة، ومواقف كرزماتية، ما لبثت أن انتقلت إلى مرحلة الجدلية الثورية والسياسية أو بين الاثنتين، ثم أخذت تحمل شعارات أقل ثباتاً من مرحلة التأسيس وتدرجت وصولاً إلى اللامشروطية في العمل السياسي.

المعطيات التي ذكرناها لخصت مراحل منظمة التحرير الفلسطينية في عهد كل من السادة أحمد الشقيري ويحيى حمودة وياسر عرفات الذين ترأسوا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتوالي. ففترة الشقيري تعتبر مرحلة بلورة المشروع الكياني التي لم تكتمل أساساتها المهمة وخاصة مشروع جيش التحرير الفلسطيني لقصر فترة قيادته التي استمرت ثلاث سنوات، وكثرة الخلافات التي دارت حول مشروع المنظمة على الصعيدين الداخلي والخارجي التي انتهت إلى إقصاء الشقيري، أما فترة يحيى حمودة فهي مرحلة انتقالية استمرت نصف عام بهدف اختيار قائداً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن هذه المرحلة جوهرية الأحداث باستثناء الاتفاق على تغيير الميثاق القومي لمنظمة التحرير

الفلسطينية ليصبح الميثاق الوطني. أمّا الأحداث الحقيقية والتحولات الملحوظة فهي حدثت في الفترة التي ترأس فيها عرفات قيادة هذه المنظمة، وإن كانت البذور المؤسسة لها دور في هذا التحول إلا أن اختيار المناخ والظروف المناسبة له أهميته في توقيت إعلان هذه التحولات وهو ما فعلته مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية حيث تبنت في عام 1974 البرنامج المرحلي ومن ثم تلاحقت المواقف المتدرجة تنازلياً من القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية من الرفض للقبول المشروط للقبول غير المشروط وصولاً إلى التعاطي مع الدبلوماسية الدولية، حيث اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية لفتح آفاق علاقاتية مع العديد من المؤسسات الدولية بهدف الحصول على شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وفعلاً استطاعت المؤسسات الدولية استيعاب منظمة التحرير الفلسطينية فيها، في خطة لإحداث التحولات، مدعومة بالعديد من الضغوطات التي استخدمتها أطراف إقليمية ودولية، سواء بالضغط السياسي أو الضغط العنيف... وتبين أن هناك اتصالات في المنتصف الثاني للسبعينيات بين أفراد من منظمة التحرير الفلسطينية مع عناصر إسرائيلية بتوجيه القيادة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية بهدف التوصل إلى تفاهمات تحقق الكيانية الفلسطينية إلا أن هذه الاتصالات لم تستطع أن تحقق الوصول إلى الحد الأدنى لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الكيانية الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 بسبب التعنت الإسرائيلي المدعوم أمريكياً وغربياً، وغياب عناصر الدعم الحقيقية لمشروع منظمة التحرير الفلسطينية. الشعب الفلسطيني يسعف منظمة التحرير الفلسطينية في النصف الثاني من الثمانينات بانتفاضة بعد فقدان منظمة التحرير الفلسطينية

أهم معاقلها في الساحة اللبنانية بعد الاعتداء الإسرائيلي عام 1982 على لبنان إلا أن الإنجاز الأكبر لهذه الانتفاضة توجته منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 كخطوة لمخاطبة المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل سياسي لإقامة الكيانية الفلسطينية.

Abstract

The Palestinian cause is considered the decisive political factor in the Arab Region. The Palestinian Liberation Organization (PLO) is the center of the triangle of the Palestinian political movement of this cause in the last four decades, This was represented in different forms as a rebellious organization. Swaying between these two extremes, planned changes took place due to the nature of formation or construction as a basis for the occurrence of these changes. The PLO started with Big motos and distinguished attitudes, then moved to the dialectal political and rebellious stage or at a pace stand in-between both extremes, then it change to a less tight stage of motos than those of the foundation dogmatic stage, and gradually turned to accept the un-preconditioned stage of political practice.

The above mentioned facts summarized the stage of the development of PLO during the period of Ahmad Shukeire, Yahaya Hamoudeh and Yasser Arafat who respectively headed the PLO.

The period of Ahmad Shukire was marked as a foundation of the formation of this project who is one of its pillars but not fully established as that of the PLO Military Army due to the short period of time which extended only for three years, and come to an end due to diffences in opinion whether on the exterior or interior levels which had greatly incressed on both interior as well as exterior levels. As a result, Al-Shukeire was obliged to resign or leave the stage. The Period of Yahya Hamoudeh was considered as a transitional period that lasted only for a year and a half. It was a period for choosing a new leader the PLO. For this period wasn't of a remarkable change except the agreement to change the Arab-National Charter of the PLO and restrict it to National Charter of PLO.

Incidents of real importance and remarkable changes are those which occurred during the period of the leadership of Yasser Arafat. Although the imitative of change was in the seeds that founded this organization, however, the climate and the circumstances, in the timing of announcing these changes and this

what had been done by the PLO in 1974 in the transitional program, then followed by consequent concessions and compromises regarding the Palestinian issue and the UN resolutions related to it starting from complete rejection to these resolutions, to acceptance with reservations then to unconditioned acceptance so as to be able to deal with international diplomacy.

To achieve this, the PLO adopted the strategy of innitiating new horizons to establish relations with many international institutions in an effort to acquire a legal representation of the Palestinian people. And this what truly happens. International institutions and organizations, as a result, accepted the PLO as one of them, supported by regional and international pressure on the political and many other levels. It became obvious that there was communications between some members of the PLO and Israeli representatives during the 2nd half of 1980s so as to reach the goal of establishing the Palestinian entity. Such Kind of communications came short to achieve the least requirements of the PLO program in establishing the Palestinian

state on occupied teretories after the war of 1967. That was because of the Israeli strong refusal and strengthened by the American and Western support and the absense of real support to the PLO project. The Palestinian people then supported the PLO in the 2nd half of 1980s through the popular uprise (Intifada) and after the PLO has lost its last stronghold in Lebanon because of the Israeli attack in 1982 against Lebanon. The peaks of achievements of this Intifada came into being when the PLO declared Independency of Palestine in 1988 in Algeria as a necessary step towards inviting the united nations to find a political solution and establish the Palestinian state.

~< ...المقدمة... >~

جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بالقضية الفلسطينية، وتركز من منتصف الستينيات مرتبطاً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية رغم نمو التنظيمات الفلسطينية عدداً طوال مرحلة النضال الوطني الفلسطيني.

منظمة التحرير الفلسطينية تأطرت سياسياً متأثرة بالمحيط الحيوي طوال فترة مسيرتها من النشأة حتى الوقت الحاضر. ولم تكن يوماً قادرة على تجاوز هذا المحيط بالقدر الذي يحقق استقلالية القرار المطلق، وإنما هذه المنظمة تباينت داخلياً في أغلب الأحيان في مواقفها السياسية والثورية وفي موقفها من الكيانية والطريق لتحقيقها، ولكنها مع ذلك حافظت في أكثر الأحيان على الإطار العام "منظمة التحرير الفلسطينية" ككيانية تجمع جميع الفصائل تمثيلاً وشرعية.

هذه المنظمة كانت من الداخل أشبه بألوان الطيف التي تحتوي في برامجها على رغبات سياسية تتحدد ما بين التعاطي مع الواقعية السياسية وما بين المفهوم الثوري لتحرير وبنسب متفاوتة كما هي ألوان الطيف. وكانت التجاذبات ترجح كفة هذا الطرف في بعض الأحيان وتنتقل لصالح الطرف الآخر في أحيان أخرى، بتأثير من العوامل الموضوعية الدافعة، سواء على الساحة الفلسطينية والساحة العربية أو الساحة العالمية.

منظمة التحرير الفلسطينية مرت في مراحل سياسية اعتبرت نوعية وكمية ففـــي عام 1974 تم تبني البرنامج المرحلي رغم مجيئه بعد حرب عربية لـــم تنتصـــر فيهـــا إسرائيل، أما النقلة النوعية الثانية كانت في إعلان المبادئ في أســـلو رغـــم مجيئه بـــع انتفاضة كبيرة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الأول

بذور الحركة الوطنية الفلسطينية

ونشأة منظمة التحرير

إن المدخل للقضية الفلسطينية وتفاصيلها لا بد له من النظر إلى أنوية الحركة السياسية، للشعب الفلسطيني، وخاصة الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1946-1963، لما احتوت عليه، من حالة مخاض لإفراز كيانية سياسية، فكانت الهيئة العربية العليا، ثم حكومة عموم فلسطين.. وبقي نجاح هذه التجارب رهين الأوضاع العامة في المنطقة العربية... ثم جاءت التجربة الوطنية في إطار التحولات في الوطن العربي عبر تنظيماتها السياسية والحزبية من قومية وناصرية وبعثية، على أمل أن تكون هذه التجارب القومية وسيلة لتحرير فلسطين... لكنها في الحقيقة لم تكن كذلك وعانت جميع هذه التجارب من فشل برامجها وخاصة فيما يخص فلسطين، ولم تستطع تجاوز حالة الإصلاح الداخلي ومحاولة خلق استقرار اجتماعي واقتصادي في دولهم... ثم جاءت الأنظمة بفكرة تعويضية عبر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتخفف عن كاهلها ما تلقيه عليهم الجماهير من مسؤولية، ولكن هذه المنظمة، وقعت في مأزق الخلافات والمتناقضات العربية لتصبح مشرذمة من الداخل، تعكس المواقف والسياسات لكل دولة، ولتحمل في طياتها نفس التناقضات العربية، ولتكون سلبيتها بمستوى السلبية العربية.

المبحث الأول: الحركة الوطنية الفلسطينية من 1946- 1963:

كانت الهيئة العربية[1]، هي الهيئة الوحيدة في فلسطين التي تمثل بعدا كيانياً وتمثيلياً للشعب الفلسطيني، والتي أنشأها الرؤساء والملوك العرب في 11حزيران(يونيو)1946[2]، وتزعمها الحاج أمين الحسيني.. الذي شجع بعدها إعلان قيام حكومة عموم فلسطين في

[1] منير شفيق : **مناقشة آراء حول الثورة الفلسطينية**: (بيروت، دار تشرين للنشر، ط 1، 1977). ص 27
[2] جميل هلال: **تكوين النخبة الفلسطينية:** (رام الله، مؤسسة نادية للطباعة والنشر، ط 1، 2002). ص 19

غزة[3]، ورأسها أحمد حلمي عبد الباقي[4]،بسبب منع بريطانية للحاج أمين الحسيني من العودة للأراضي الفلسطينية. وكانت تحتفظ حكومة عموم فلسطين، بمقعد مراقب في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، كممثلة لفلسطين.

في المنتصف الثاني من الأربعينيات كانت المنافسة على أشدها بين الملك عبد الله والهيئة العربية العليا، في بسط النفوذ على الأراضي التي لم تحتلها إسرائيل من فلسطين، فقام الملك عبد الله بتوحيد الضفتين دون الإعلان عن هذا القرار[5]. وفي إطار هذه المنافسة وسياسة المحاور العربية، قامت مصر برعاية مؤتمر غزة[6]، الداعم لحكومة عموم فلسطين، رداً على مؤتمرات "أريحا، رام الله، ونابلس"، التي عقدها مؤيدو ملك الأردن عبد الله، في سبيل مبايعته وإقرار توحيد الضفتين.

كان صدى هزيمة 1948، مدوياً على الجماهير العربية، التي نظرت إلى أن الأوضاع الداخلية في الدول العربية هي السبب الرئيس في هذه الهزيمة، وأصبحت تلك الهزيمة عاملاً محركاً للشعور القومي العربي تجاه هذه القضية، وبروز النظريات السياسية التي تطرح تحرير فلسطين، وتتحمل المسؤولية التاريخية.

هذه الهزيمة تركت أثارها على الدول العربية، طوال فترة الخمسينيات، فشهدت سوريا عدداً من الانقلابات العسكرية، وشهدت مصر قيام ثورة 23 تموز(يوليو) 1952،

---

[3] د. أسعد عبد الرحمن: **منظمة التحرير جذورها؛ تأسيسها؛ مساراتها**، (مركز الأبحاث -منظمة التحرير الفلسطينية- ،1987). ص 32

[4] الجزيرة.نت: **شاهد على العصر**، (بهجت أبو غربية،) ح 8.

[5] أنيس الصايغ: **الهاشميون وقضية فلسطين:** (بيروت، المكتبة العصرية، 1966). ص 320

[6] د. خليل البدري: **ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها:** (القدس، منشورات صلاح الدين،1982). ص 140

وانتهى الوضع في العراق إلى قيام ثورة 14 تموز(يوليو) 1958[7]، وشهد الوطنيون الفلسطينيون، في هذه الفترة، نشاطاً في إطار الحركة السياسية العربية، التي نشأت بعد النكبة، وتنازعُهم اتجاهان: العمل لتحرير أرضهم، معبئين كل طاقاتهم في هذا السبيل، أو العمل ضمن الحركة الوطنية العربية، لتحرير المنطقة العربية، "على أساس أن هذا التحرير للمنطقة العربية من الاستعمار سيكون عاملاً مهماً في تحرير فلسطين، وبناء نظام عربي قوي".

قاوم الفلسطينيون عقب حرب 1948 أي تقارب عربي إسرائيلي قد يسفر عن تسوية غير عادلة للقضية الفلسطينية، كما قاوموا أي محاولة توطين للاجئين، وتصدت لهاتين المهمتين جماعات عدة، من أبرزها "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، التي كانت تصدر نشره باسم "الثأر"،حيث راجت رواجاً واسعاً في أوساط الفلسطينيين، في المخيمات الفلسطينية، حتى عام 1954، لأنها كانت تكشف المحاولات السرية للتسوية مع إسرائيل[8]، ولم تلبث هذه الجماعة أن تحولت من هيئة فلسطينية إلى حركة عربية، باسم " الشباب القومي العربي"، وأصبحت تعرف فيما بعد، باسم "حركة القوميين العرب" كان من ضمنها بهجت أبو غربية[9].

كان لتحركات الدول العربية التي بدأت وفودها في كانون الثاني(يناير) 1949 مفاوضات الهدنة برعاية الأمم المتحدة في جزيرة رودوس، حيث توصلت إسرائيل إلى

---

[7] تلفزيون الشرق الأوسط"MBC": **خمسون عاماً على الصراع العربي الإسرائيلي**.
[8] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC ".
[9] بهجت أبو غربية ح 8 .

اتفاقيات منفردة مع كل من الدول المجاورة، مصر، ولبنان، وسوريا، والأردن، كما قامت الدول العربية بتهميش وتفكيك ما تبقى من هيئات سياسية وعسكرية فلسطينية خاضت حرب 1948.

هذا السلوك العربي انطوى عليه بروز علاقات للفلسطينيين مع أحزاب سياسية عربية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي 1947، الذي انضم إليه كل من عبد الله الرملاوي، وعبد الله نعواس، وبهجت أبو غربية، وأصدروا جريدة اسمها "البعث"، ولم يكن تصور الأفراد المنضويين إليه تصوراً فكرياً وإنما تصور وطني في إطار تنظيم يجمع الوطنيين. ويقول بهجت أبو غربية لقد أطلقنا على مجموعتنا اسم "حزب البعث الثوري"[10]. كذلك برزت حركة القوميين العرب عام 1952، والحزب الوطني الاشتراكي عام 1954، إلا أن الظروف العامة في بداية الخمسينيات في الأردن ، وإعلان الأحكام العرفية دفع الفلسطينيين في هذه الساحة إلى الانتقال للعمل السري أو الانتقال إلى أماكن أخرى لمتابعة المسيرة النضالية[11].

ويمكن اعتبار حزب البعث العربي الاشتراكي حزباً عربياً، ضم عدداً لا بأس به من الفلسطينيين في كل من الأردن وسوريا ولبنان، إلا أن حركة القوميين العرب كان العنصر الغالب في صفوفها قيادة وعناصر هو العنصر الفلسطيني، وقد أسسها أعضاء اللجنة التنفيذية لجمعية "العروة الوثقى"[12] من طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت

---

[10] بهجت أبو غربية ح 7.
[11] نفس المصدر السابق.
[12] يزيد صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة- الحركة الوطنية الفلسطينية-، 1949-1993**: (بيروت، مؤسسة الدراسات

المشاركين في الحلقات الدراسية، التي كان يعقدها أساتذة وعلماء قوميون ووحدويون[13]، أبرزهم قسطنطين زريق[14] في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات للتعريف بنشوء الحركة القومية وتطورها، وتنمية الوعي بالخطر الصهيوني. وتكونت الحلقات السرية لهذه الحركة، عام 1951[15] وأعلنت، عام 1952، بِاسم "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"[16] وأصدرت نشرة أسبوعية باسم "الثأر"[17] وصدر عددها الأول في نوفمبر 1952، واستمرت في الصدور حتى أواسط عام 1958.

مثلت هذه الهيئة نواة تنظيمية للحركة، في صفوف الطلاب. وكان منهم جورج حبش، ووديع حداد، وحماد حراكي، وأحمد الخطيب، وهاني الهندي،وحامد جبورة[18].

ولم يلبث جورج حبش أن أسس عام 1958 حركة القوميين العرب، في دمشق وكان شعارها التنظيمي "وحدة، تحرر، ثأر" وبعد الخروج من الأردن، عام 1957، وبمساعدة غسان كنفاني، استمرت الحركة في إصدار جريدتها الأسبوعية "الرأي"، التي كانت منتشرة في مخيمات اللاجئين[19]، كما أنشأ حبش وأصحابه منظمة "كتائب فداء العربي السرية" بهدف إفشال أي محاولة صلح بين العرب وإسرائيل، وتعاون معه عدد من الناشطين السوريين والمطاردين المصريين من مجموعة "القمصان الخضر" التابعة

الفلسطينية، ط 1، 2002).ص 134 .
[13] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC ".
[14] الجزيرة نت. **شاهد على العصر:** (شفيق الحوت) ح 2 .
[15] نفس المصدر السابق .
[16] يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص 135.
[17] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC "
[18] شفيق الحوت ح 2 .
[19] يزيد الصايغ ص 136 .

لحركة مصر الفتاة[20].

وتشكلت "لجنة فلسطين" في حركة القوميين العرب من العناصر الفلسطينية التي درست سبل تحرير فلسطين، المتمثلة في: حرب يشنها الفلسطينيون بدعم من الجمهورية العربية المتحدة. (مصر وسوريا) والتقت اللجنة الرئيس جمال عبد الناصر، في دمشق عام 1959 الذي استجاب لمطالبها بتدريب الفلسطينيين، وإعدادهم، وتوفير السلاح لهم. واستمر ذلك بالفعل في دمشق، حتى الانفصال في أيلول (سبتمبر) 1961[21].

أما الحزب الشيوعي والاتجاهات الإسلامية، فكان دورهما ضيقاً، وغابا بسرعة عن ساحة العمل الفلسطيني لظروف موضوعية[22]، حيث كان هناك تضييق كل من الأردن على الشيوعيين وحظر لنشاطاتهم[23]، وكذلك مصر حظرت الأحزاب الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين[24].

كما أدت حرب السويس، عام 1956 وما شهدته من مواجهات مباشرة، بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى دفع الفلسطينيين لتنظيم أنفسهم بعيداً عن الانتماءات الحزبية. كما دفع فشل الأحزاب العربية الفلسطينيين للخروج من هذه الأحزاب وتشكيل حركات وتنظيمات فلسطينية تعنى بالتحرير والعودة، وكان

---

[20] يزيد الصايغ ص 133 .
[21] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC" .
[22] يزيد الصايغ ص 104 – 105 .
[23] نفس المصدر السابق ص 104 .
[24] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC" .

نشاطها نشاطاً سرياً بعيداً عن التدخل في شؤون الدول العربية [25].

أما الحركة الوطنية الفلسطينية في مطلع الستينيات فتأثرت بكثير من العوامل التي جرت على الساحة العربية، وخاصة الانفصال في الوحدة السورية المصرية، والخلافات غير المبررة بين الدول العربية، ففي كانون الأول(ديسمبر) 1959 دعا عبد الكريم قاسم إلى إنشاء "جمهورية فلسطين العربية". مما دفع عبد الناصر لوصف هذه الخطوة بالمناورة الدنيئة، وأعلن في آذار(مارس) 1960، إنشاء اتحاد وطني فلسطيني، باسم " الاتحاد القومي الفلسطيني". وكان موقف الأردن منح الفلسطينيين الجنسية الأردنية[26]، كما شهدت المنطقة العربية انتصار ثورة الجزائر واستقلالها عام 1962، وإعلان ثورة اليمن من العام نفسه، وسلسلة من الانقلابات العسكرية في سوريا. فانعكس هذا بدوره على بلورة الفكر السياسي الفلسطيني وبعث الكيانية الفلسطينية، وإيجاد مؤسساتها التنظيمية[27].

ومن أبرز التنظيمات الفلسطينية في الستينيات كانت حركة فتح حيث ظهر تيار هذه الحركة في الستينيات على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واحتلال قطاع غزة، إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة الاحتلال، فتأسست خلايا هذا التيار مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في كل من: سوريا، ولبنان، والأردن، ودول الخليج، حيث كان يعمل الفلسطينيون، وكان لهذه الحركة إصدار "مجلة فلسطين هنا" وذلك عام 1958، وهي امتياز لجمعية إسلامية اسمها جمعية

---

[25] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC" .
[26] نفس المصدر السابق .
[27] نفس المصدر السابق.

"عبد الرحمن هنا" فاستعاروها بحكم الخلفية الإسلامية لمعظم قيادة فتح[28]، وكان لها مقالات معادية للاتحاد السوفييتي والشيوعية، ومعاداة الفكر العربي القومي، وهي حركة لم تكن مؤدلجـــة، ففيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وما لبثت أن أصدرت عام 1959 حتى تشرين الثاني(نوفمبر) 1964، مجلة شهرية، باسم "فلسطيننا" دعت إلى كيان فلسطيني، مستقل عن الأنظمة العربية، ورفض الوصايا العربية على الشعب الفلسطيني.[29]

وفي عام 1959 انبثقت لجنة من اجتماع كـــمال رفعت في مصر مع وفد فلسطيني، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وعضوية أحمد حلمي[30]، وآخرين من قطاع غزة مهمتها الإعداد لقيام تنظيم فلسطيني، يشبه الاتحاد القومي العربي، الذي قام في سوريا ومصر، أثناء فترة الوحدة بين البلدين. وأجريت انتخابات للمرة الأولى، منذ عام 1948 للفلسطينيين المشمولين بسلطة الجمهورية العربية المتحدة، في غزة وسوريا ومصر، كما قدم رؤساء الاتحادات الفلسطينية الثلاثة، للرئيس جمال عبد الناصر اقتراحاً بدمج الاتحادات الثلاثة في اتحاد قومي فلسطيني واحد، فرحب بعرضهم، وتم عقد اجتماع في القاهرة برئاسة منير الريس، رئيس بلدية غزة في ذلك الوقت، لم ينجح الاجتماع بسبب انسحاب الحاج أمين الحسيني، الذي غادر القاهرة إلى بيروت، ثم إلى بغداد لاعتقاده أن هناك نية في استبعاد الهيئة العربية العليا التي يتزعمها عن العمل الفلسطيني. وازداد الوضع تفككاً بعد الانفصال بين مصر وسورية في 28 أيلول(سبتمبر) 1961، إذ انفرط

---

[28] شفيق الحوت ح 3
[29] شفيق الحوت ح 3
[30] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC "

عقد الاتحاد الفلسطيني في سوريا من تلقاء نفسه بعد غياب السلطة التي كان يستند إليها.

ولم يكن لهذا الاتحاد أي دور سياسي، وإنما تنسيق قضايا حياتية مع السلطات الحكومّية، وتقديم بعض الخدمات للمخيمات الفلسطينية، ولم يكن هناك أي علاقة تنسيقية بين الاتحادات الثلاثة أو حدوث اجتماعات أو أي نشاط يوحي بقدرة هذا الاتحاد على تفعيل أي دور سياسي، حتى في غزة التي منحها عبد الناصر نظاماً تشريعياً خاصاً في 9 آذار (مارس) 1962.ولم يكن لتجربة الاتحاد أي دور سياسي يذكر[31].

وفي آذار(مارس) 1959، سعى عبد الكريم قاسم، إلى إنشاء تنظيم فلسطيني عسكري بقيادة عراقية يضم الفلسطينيين المقيمين في العراق وفي قطاع غزة وفي لبنان وفي دول الخليج، لتنظيم عملية التطوع، وإلحاق الضباط بالمعاهد العسكرية العراقية، ولكن لم تزد مهمات الفوج على المشاركة في الاستعراضات، أثناء زيارات الوفود العربية إلى العراق، والتدريب في معسكر الرشيد، في بغداد. ثم ألحق هذا الفوج بالجيش العراقي، في أعقاب ثورة عام 1963 وحظي بمباركة الهيئة العربية العليا وتتويجها، حتى أصبح الفلسطينيون يرون فيه نواة حركة فلسطينية مسلحة، تأخذ دوراً طليعياً في معركة التحرير، بيد أن عدداً كبيراً من رجاله، سرعان ما غادروه، منضمين إلى جيش التحرير الفلسطيني.

وفي عام 1960 أنشأت حركة القوميين العرب "إقليم فلسطين" ليقود الفروع في

---

[31] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC ".

الأقاليم الأخرى في كل من: الأردن، ولبنان، وسوريا، والكويت، والعراق ومصر،[32] وعقدت الحركة أول مؤتمر قطري فلسطيني، للأعضاء الفلسطينيين في الحركة، عام 1962 وحضره مندوبو الفروع المختلفة في إقليم فلسطين، وقرروا في ختام المؤتمر، استمرار التدريب، والإعداد للعمل المسلح، وتخزين السلاح، والاتصال بالسكان العرب في فلسطين المحتلة.

وظلت الحركة متأثرة ببرنامج الناصرية السياسي، وشددت على أن النضال لتحرير فلسطين، هو واجب كل الطبقات والفئات الاجتماعية، وبدأت تنمو في أوساط الحركة فكرة الفصل، بين موضوع تحرير فلسطين، بكونه أمراً عاجلاً، وموضوع الوحدة العربية، الذي يحتاج إلى وقت طويل، وعلى الصعيد العسكري قدمت حركة القوميين العرب أول شهيد لها قبل أن تطلق فتح رصاصتها الأولى بشهرين[33].

وفي آب (أغسطس) 1960، صدر عن المؤتمر الرابع لحزب البعث العربي الاشتراكي توصية في شأن فلسطين، دعت إلى تأليف "جبهة شعبية" تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الأقطار العربية تكون مستقلة عن الحكومات[34].وفي عام 1962 عُقد مؤتمر في بيروت بمبادرة من القيادة القومية للحزب، ضم ممثلين عن الفلسطينيين في تنظيماته، بهدف تمكين عرب فلسطين من إقامة الكيان الفلسطيني. وتطور موقف الحزب من الكيان الفلسطيني، إثر وصوله إلى السلطة، في كل من سورية والعراق عام 1963، فأوصى

---

[32] يزيد صايغ ص 142.
[33] شفيق الحوت ح 3.
[34] يزيد الصايغ ص 160.

مؤتمره القومي السادس بضرورة اعتماد عرب فلسطين أداة أولى في تحرير فلسطين. وأقر تنفيذ فكرة جبهة تحرير فلسطين. وقدم البعث العراقي مشروعاً إلى الجامعة العربية، في أيلول (سبتمبر) 1963، لإبراز الكيان الفلسطيني. وتبنى الفرع الفلسطيني في حزب البعث، في بياناته، تعابير ونداءات ذات دلالات واضحة، تؤكد الخصوصية الفلسطينية والدور الفلسطيني الكفاحي المتميز، والهوية الفلسطينية.

وفي عقد الخمسينيات تأسست العديد من الروابط الطلابية، كان من أهمها تلك التي أنشئت في القاهرة، عام 1951، وتولى قيادتها، بين عامي 1952–1956 طالب في كلية الهندسة في جامعة فؤاد الأول، هو ياسر عرفات[35]، وكان من أبرز القيادات الطلابية معه صلاح خلف (أبو إياد) إضافة إلى عدد من الروابط الأخرى في الإسكندرية، وأخرى في دمشق، ورابطة في بيروت. وأسهمت الحركة الطلابية في هذه المرحلة، في إرساء مفاهيم العمل الفلسطيني، وتكوين الشخصية الفلسطينية، والهيئات الكيانية المحدودة، التي ساعدت على تكوين النواة الأولى لحركة فتح، وعقد المؤتمر الوطني الأول لروابط الطلاب الفلسطينية، في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959 في القاهرة، حيث أعلن المؤتمرون تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين كمنظمة طلابية تسعى إلى ضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي[36].

فكانت أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، ولم يكن هذا الاتحاد منظمة

---

[35] نفس المصدر السابق، ص 145 .
[36] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC ".

نقابية فحسب، بل حركة سياسية نص دستورها التأسيسي على أنها نواة لتنظيم شعبي فلسطيني، يعمل من أجل تحرير الوطن السليب، بجميع الوسائل، التي تسمح بها مواد دستور الاتحاد.

وقد اضطلع الاتحاد بدور مهم في تعبئة الطاقات والفعاليات السياسية الفلسطينية، وكذلك بذل جهوداً حثيثة، في مجال طرح القضية على الصعيد الطلابي والرأي العام العالمي. ولم تقتصر أهمية الاتحاد على إفرازه عدداً من القادة السياسيين الفلسطينيين، الذين تصدروا الحركة الوطنية الفلسطينية، بل تعدّته إلى أن الاتحاد أصبح أحد مقومات الشخصية الوطنية ودعامة من دعامات بنائها.

لاحظنا كيف كانت التجربة الفلسطينية بطيئة الحركة في اتجاه تحقيق كيانية مستقلة، وقد يكون ذلك لعدم وجود نضج سياسي فلسطيني أو عربي، وكذلك طبيعة التغييرات المتلاحقة في المنطقة من تبدل وجوه الاستعمار وحالاته، واستمرار افرازات هذا الاستعمار، التي أفقدت التجربة السياسية الفلسطينية القدرة على الاستقلال بكيانية واضحة المعالم، فبقيت في طور الجنينية والمهدية، ثم أصيبت بشلل عضوي.. كما أن التجربة التنظيمية والجزئية بقيت ملحقة وضعيفة ومرتبطة بشكل أو بآخر بالمشاريع العربية التي لم تحقق ذاتيتها بشكل مرضٍ. ثم كانت النشأة لمنظمة التحرير الفلسطينية برضا أطراف عربية وعدم رضا أطراف أخرى.. وهي لم تكن في أيّ وقت مستقلة بذاتها وبمشاريعها، لأنها رهن الظروف المحيطة، وخاصة عربياً، ثم رهنت مشاريعها

بالظروف الدولية ورغبات الأطراف.

لقد انطوى قبل النشأة حراك سياسي فلسطيني وعربي، حيث مرت القضية الفلسطينية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة استمرت من عام 1946–1950، وهي مرحلة إنشاء الهيئة العربية العليا كصيغة فلسطينية غير بحتة، والمرحلة الأخرى استمرت من عام 1950–1963، أي بداية الحراك السياسي العربي الذي ضم في ثناياه نشاطاً للوطنيين الفلسطينيين من بعث وقوميين وناصريين... إلخ.

كان مجيء هذه النشأة في ظل وضع عربي غير مضبوط البوصلة، حيث كانت الحركة السياسية العربية مهدية النشأة، وهي متعرضة أصلاً للإشعاعات الضارة، من آثار الاستعمار، ولم تكن مستقلة بالمستوى الذي يطمح له الإنسان العربي، أو بما يحقق رؤية عربية واحدة، حيث تباينت الصور السياسية بين كل نظام وآخر، ولكنها في مجملها لم تكن لتستطيع أن تخرج عن تأثير الاستعمار ومخلفاته، والمحافظة على مصالحه، حتى لو تضاربت مع المشروع ألأممي (القومي) أو الوطني... لم يكن ذلك عن رغبة بقدر ما هو الواقع البنائي للفترة الزمنية، التي فرضت وقائع تخدم هذا الاستعمار، وتبقي على مصالحه...

وانعكس هذا بدوره على الواقع البنائي لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كانت هذه النشأة في مجال التأثر وفي مجال الاحتواء... لأنها أضعف من أن تستقل،

للظروف الموضوعية.

وكان واضحاً مدى فشل العرب في حماية فلسطين من المشروع الصهيوني، وبدل أن تكون الخطوات إلى الأمام، في الحروب المتواصلة، كانت دائماً للخلف، وبدلاً من أن تكون الصيحات أعلى، كانت تتخافت تدريجياً.. وقد أثر هذا على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية التي جاءت بعد المرحلتين السابقتين، رغم ظهور بذور وطنية، إلا أنها أيضاً كانت مضبوطة بالإطار العربي، ومحكومة بسياسات الحكومات العربية، والمحاولات المستمرة للاحتواء وتحقيق المصالح على حساب قضية فلسطين.

المبحث الثاني: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في 9 آذار (مارس) عام 1959 وافق المجلس على العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني، وتجاوز القضية الفلسطينية كقضية لاجئين فقط' وإيجاد ممثلين للشعب الفلسطيني. كما دعت قرارات المجلس إلى إنشاء "جيش فلسطين" في الدول العربية المضيفة[37].

إلا أن التأخير في هذه الاستجابة من الجامعة في تنفيذ القرارات المتعقلة بالكيان الفلسطيني دعا القاهرة إلى تجديد طلبها في مجلس الجامعة الذي عقد في آب (أغسطس) 1960، ومع تحديد لجنة خبراء تابعة للجامعة العربية في تموز(يوليو) 1962، تصوراً للكيان الفلسطيني واختصاصاته أعلن الأردن معارضته، وازدادت الخلافات العربية فلم

[37] لوري أبراند: **الفلسطينيون في العالم العربي**: (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1991). ص 29.

يقدم المشروع لمجلس الجامعة. وعلى أثر وفاة أحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين وممثل فلسطين لدى الجامعة العربية تم تعيين خلف له هو أحمد الشقيري[38]، وذلك في الدورة الأربعين لمجلس الجامعة في 15 أيلول (سبتمبر) رغم معارضة الأردن والسعودية لذلك. وصدر قرار 1933، باختيار "السيد أحمد الشقيري الذي كان مندوباً لفلسطين ومحامياً يدافع عن الكثير من القضايا، وخاصة قضايا تهريب الأراضي لليهود بواسطة الاحتيال والضرائب، وكان مقرباً من حزب الاستقلال، وهو ابن الشيخ أسعد الشقيري مفتي الجيش الرابع التركي في عهد جمال باشا، وكان والده منافساً للحاج أمين الحسيني على القيادة[39]، ودعا القرار 1933 الشقيري إلى زيارة الدول العربية، من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تدفع بها إلى ميدان الحركة والنشاط.

وأكد القرار نفسه أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن من حقه أن يسترد وطنه، ويقرر مصيره ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة. وأن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية، أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحق، كما انه أيد المبادئ العامة، التي وردت في مذكرة عراقية، دعت إلى إبراز الكيان الفلسطيني، بإجراء انتخابات بين الفلسطينيين، لتكوين مجلس وطني فلسطيني، ينتخب حكومة فلسطينية، تقيم علاقات سياسية مع كافة الدول العربية المهتمة بتحريرها، وإقامة جيش التحرير الفلسطيني.

---

[38] نفس المصدر السابق، ص 2 .
[39] شفيق الحوت ح 3.

حدد الشقيري هدف الكيان الفلسطيني في أول خطاب له أمام مجلس الجامعة العربية، بأن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية، عاملة، تسهم في تحرير فلسطين، وحمل السلاح لتحريرها بأيدي القادرين على حمل السلاح من أبناء فلسطين. وأوضح أن الكيان الفلسطيني، ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة الطاقات للشعب الفلسطيني، عسكرياً، وسياسياً وإعلامياً، في معركة فلسطينية. وبادر الشقيري بتسهيلات من الحكومة المصرية، إلى زيارة عمّان ودمشق وبيروت وقطاع غزة، كما ألف وفداً فلسطينياً من ثمانية عشر شخصاً، لحضور دورة الأمم المتحدة عام 1963. وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، 1963 عقدت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، جلسة خاصة، بحثت فيها قضية فلسطين، وموضوع اللاجئين الفلسطينيين بصورة رئيسية.

تحدث احمد الشقيري، رئيس الوفد الفلسطيني، فقال: إن الوفد يطالب بعودة اللاجئين إلى وطنهم، وليس إطعامهم فتات الخبز. وإن قضية فلسطين، ليست قضية لاجئين، علينا أن نفتش عن تأمين إعاشتهم، وإطعامهم، وإسكانهم، وإنما هي قضية وطن تعرض لأكبر غزوة استعمارية صهيونية، طردت منه مليون فلسطيني. علينا شجب الغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية، وإعادة المليون الفلسطيني إلى بلادهم وبيوتهم وأراضيهم.

بدأ الشقيري اتصالاته، إثر انتهاء القمة العربية، فقد عقد اجتماعاً مع وفد، يمثل

اللجنة التنفيذية لـــ"الاتحاد القومي الفلسطيني" والمجلس التشريعي في قطاع غزة. واجتمع مع الرئيس عبد الناصر[40]؛ الذي أعلن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات، التي تؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني. كما اجتمع بوزير الخارجية المصري، محمود فوزي وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وجوانبه، السياسية والعسكرية والمالية[41].كما عرض الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، فلقي استجابة كاملة من عبد الناصر. ووجه الشقيري نداء إلى الشعب الفلسطيني في 4 شباط (فبراير) 1964، دعا فيه إلى تنظيم شامل، وتعبئة كاملة، لكل فئات الأمة.

عمد الشقيري إلى جولة في الأقطار العربية، ما بين 19 شباط (فبراير) و 5 نيسان (أبريل) 1964، شـــملت الأردن، وســـوريا، والبحرين، وقطر، والعراق، والكويت، ولبنان، والسودان، حيث عقد ثلاثين مؤتمراً مع أبناء الشعب الفلسطيني، التقى خلالها آلافاً منهم، كما التقى كبار المسؤولين في الدول العربية. وعرض الشقيري على الملك حسين الهيكل العام للكيان الفلسطيني، والخطوات التنفيذية اللازمة لإقامته. وأذاع من القدس في 24 شباط (فبراير) 1964، مشروع الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، باسم منظمة تحرير فلسطين" وأعلن انعقاد مؤتمر قومي فلسطيني، في 14 أيار (مايو) 1964، في القدس، مما أثار المناقشات في الساحة الفلسطينية. واتصل الشقيري، في بيروت, بوفود الفلسطينيين، من مختلف المخيمات والفئات، وألقى خطباً عديدة فيهم، وأجرى مناقشات معهم، ومع قوى المنظمات الفلسطينية، سرية وعلنية، مثل

---

[40] لوري أبراند، ص 30

[41] صحيفة "**الأهرام**": (القاهرة، 12/2/1964).

حركة فتح والقوميين العرب، والتنظيمات النقابية، والمثقفين المستقلين.

حدد الشقيري مفهوم الكيان الفلسطيني، في أحد لقاءاته، في بيروت في 27 آذار (مارس) 1964، بأنه سيكون كياناً ثورياً عسكرياً. سيقوم على أربع دعائم: الجهاز العسكري، والجهاز التنظيمي، والجهاز السياسي، والجهاز المالي. وإن مهمة الجهاز السياسي خدمة قضية فلسطين، على الصعيدين: العربي والدولي، خاصة في نواحي الدعاية والإعلام. وأن مهمة الجهاز العسكري تمكين القادرين على حمل السلاح من خدمة وطنهم، ويشمل الجهاز التنظيمي التنظيمات الشعبية. كما يشمل الجهاز المالي الصندوق القومي الفلسطيني. وقررت لجنة متابعة قرارات القمة العربية. في 6 نيسان (أبريل) 1964، إثر استماعها لتقرير الشقيري في شأن اتصالاته أن ينعقد المؤتمر القومي الفلسطيني في 28 أيار(مايو) 1964.

شكل الشقيري لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، اختارت أعضاءها لجنة تحضيرية، عيّنها وأشرف عليها الشقيري نفسه, وفي كل بلد يجتمع فيه الفلسطينيون، أدرجت هذه اللجنة أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر. ثم تولت لجنة تحضيرية مركزية معينة، ، تنسيق الأسماء المرشحة، كذلك أعدت قائمة نهائية، ضمت مندوبين عن التجمعات الفلسطينية المختلف. وضم الشقيري إليهم الفلسطينيين، السابقين في مجالس النواب والأعيان والوزارات الأردنية ومجالس البلديات والقرى. وانعقد المؤتمر، في 28 أيار (مايو) 1964، في فندق انتركونتنتال في شرقي القدس، وكان ذلك بمثابة رد

فعل العرب على استكمال ناقل المياه القطري الذي أقامته إسرائيل لحرف مياه نهر الأردن ونقلها جنوباً، الذي اعتبر لسنوات محور الخلاف بين سوريا وبقية العالم العربي وإسرائيل، إضافة إلى المعارك وعمليات الرد الإسرائيلي، وكانت تأييد المنظمة الفلسطينية الجديدة إحدى الوسائل العربية للتظاهر بالعمل والوحدة ضد إسرائيل من دون الانجرار إلى مجابهة شاملة معها[42]. عقد المؤتمر بحضور الملك حسين، ومشاركة وزراء خارجية كل الدول العربية، عدا المملكة العربية السعودية، التي قاطعت المؤتمر. وصدر عن المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد ميثاقها القومي، والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وانتخاب عبد المجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، وعضواً في اللجنة التنفيذية، وأصدر المؤتمر عدة قرارات، عسكرية، وسياسية، ومالية، وإعلامية، وألفت لجنة تحضيرية، برئاسة احمد الشقيري، اختارت 419 عضواً، يشكلون أول مجلس وطني فلسطيني.

وفي 28 أيار (مايو) 1964 عقد أول مجلس وطني فلسطيني جلسته الأولى، في فندق الكونتيننتال، في القدس، وشهدها ممثلون عن الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس العراقي عبد السلام عارف، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والرئيس السوري أمين الحافظ، والرئيس اللبناني فؤاد شهاب، والرئيس السوداني إبراهيم عبود، وأمير الكويت، كما حضرها أمين الجامعة العربية عبد الخالق حسونة، ومساعده الدكتور نوفل، ورئيس قسم فلسطين في الجامعة العربية يعقوب الخوري.

---

[42] باروخ كمرانغ، ويوئل شاموئيل مغدال: **الفلسطينيون:** (رام الله: فلسطين المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001، "ترجمة محمد حمزة غنايم").ص 277.

وافتتح الجلسة ملك المملكة الأردنية الهاشمية بخطاب قومي قال فيه: إنه التزم مع إخوانه ملوك الدول العربية ورؤسائها تناسى الخلافات بينهم ، والعمل يداً واحدة، لتحرير فلسطين. وقرروا أن يتعاونوا مع الفلسطينيين على تنظيم صفوفهم، وفق مشيئتهم، ودعمهم لتحرير وطنهم. وأنه لا حياة، ولا حرية، ولا وحدة للعرب، من دون تحرير فلسطين، وتحدث بأن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والكيان الفلسطيني، لن يتعارض مع وحدة الضفتين، التي ارتضيناها. وإنني أعاهدكم، أن أبذل دمي في سبيل فلسطين.

ثم باسم القدس رحب أمينها روحي الخطيب، بالوفود. وألقى أمين الجامعة العربية، عبد الخالق حسونة، كلمة باسم الجامعة. وتبع ذلك كلمة أحمد الشقيري. وقرر المؤتمرون إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصنفوا أنفسهم، أنهم هم المجلس الوطني الأول، وزكوا احمد الشقيري، المكلف من الدول العربية بتأليف لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسته. وأقر المجلس الوطني الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، كما تقرر إنشاء صندوق قومي فلسطيني، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وأصدر المؤتمر الوطني الفلسطيني بياناً، في ختام جلساته، أكد فيها أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، إنما هو لخوض معركة التحرير، ولتكون درعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً إلى النصر.

وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها، في القدس. في 25 آب (أغسطس)

1964 وبدأت مسيرة العمل الفلسطيني، بقيادة المنظمة.

ولم يرغب عبد الناصر تحديداً بأن تحظى منظمة التحرير الفلسطينية باستقلالية أكثر من اللازم، أو أن تحرر من الرقابة المباشرة.. فقد سعى إلى إحراز استقلالية فلسطينية ظاهرية من خلال الحرص على التيقن بأن مجموعات منافسة من أي نوع كان لن تجر مصر إلى الحرب قبل أن تكون مستعدة لذلك، ولذلك تم اختيار شخص مقرب للجامعة العربية هو المحامي أحمد الشقيري[43] وكل من حكمت المصري، وحيدر عبد الشافي، ونقولا الدر نواباً للرئيس، واختار عبد الرحمن السكسك أميناً عاماً[44]. وقد قرر مؤتمر القدس في 28 أيار (مايو) 1964 بالإضافة إلى إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية إعلان المصادقة على الميثاق القومي للمنظمة، وعدد بنوده 29 بنداً، والمصادقة على اللائحة الداخلية للمجلس الوطني القومي الفلسطيني وانتخاب احمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، وإعلان أعضاء المؤتمر 397 عضواً للمجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كان للمؤتمر قرارات عسكرية نضالية، وله في المجال السياسي قرارات داعمة للعملية النضالية ومحددة العلاقات التعاونية والعدائية وأطرافها، وكذلك قرارات عامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولها مضمون مساند للنقطة السابقة الذكر[45].

---

[43] باروخ كمرلنغ، ص 277 .

[44] طلال الصافي: **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**: (القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر،1987). ص 138 .

[45] نفس المصدر السابق ص 139-140.

ورغم إنشاء هذه المنظمة إلا أنها كانت تعيش منذ البداية تحت طائلة كبيرة من التناقضات سواء على صعيد الأنظمة العربية ونظرياتها المتباينة لها، أو على صعيد رغبات الفلسطينيين المؤسسين لها، فمؤتمر القاهرة مثلاً الذي قرر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، قرر في قمته هذه إنشاء ثلاث مؤسسات عربية هي، "هيئة الروافد" لتنفيذ المشروع العربي لتحويل نهر الأردن، وقيادة عربية موحدة لتنسيق الخطط العسكرية العربية، بالإضافة لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية[46]، والنقطة السادسة لقرارات مؤتمر القمة في القاهرة يوضح مدى جدية الأنظمة العربية في دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجعلها مشروعاً تحريرياً، حيث كان البند السادس يحتوي على وجوب تشكيل لجنة خاصة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية ممثلة بملوك ورؤساء الدول الأعضاء، منضماً إليها ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة، يكون اختصاص هذه اللجنة، متابعة تنفيذ القرارات العسكرية والمالية والسياسية المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك وضع الخطط لاسترداد فلسطين، وطبعاً لم ينجز شيء، ولم تدفع الدول العربية التزاماتها، وخاصة التزامات جيش التحرير، لأن سورية كانت تعتبر أن هذه المنظمة تابعة لعبد الناصر[47].

وفي معضلة العلاقات الخارجية كان واضحاً طبيعة العلاقات العربية فيما يخص القضية الفلسطينية، وذلك في إثر صفقة الأسلحة التي أهدتها ألمانيا الغربية لإسرائيل وهي عبارة عن كميات كبيرة من الأسلحة المتنوعة، بالإضافة إلى الخبراء والعلماء في مجال التسليح الذري والتكنولوجي[48]، وكيف أنه بعد اتخاذ قرار في 9 آذار (مارس) 1965 يوقف

---

[46] أحمد الشقيري: **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء**: (بيروت، دار العودة، 1972) .ص 6

[47] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 7

[48] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 29

التعامل أو الاعتراف بألمانيا الغربية، فقامت كل من تونس والمغرب وليبيا بالتحفظ على القرار[49]، وتنصل بورقيبة من القرار بحجة عدم استشارته، وأعلن ذلك في مؤتمر صحفي بتاريخ 11 آذار (مارس) 1965، ولم يلغ الحسن الثاني زيارته لألمانية الغربية التي كانت محددة، وأعلن الملك فيصل في مؤتمر صحفي 8 نيسان (أبريل) 1965 أنه لن يجره أحد للاعتراف بألمانيا الشرقية، والملك حسين تبادل الاعتراف الدبلوماسي مع ألمانيا الغربية... وأعلن حسين غضبه لأن الشقيري أعلن على الإذاعة في القاهرة أن حسين يعارض تدريب وتسليح الشعب عسكرياً ، ويعارض تحصين القرى الأمامية، ويعارض أن يكون لجيش التحرير الفلسطيني مكان في وطنه ومع شعبه[50] وهذا وصفي التل رئيس الوزراء الأردني يعلن أن الأردن على اتصال مع مصر لإغلاق صوت منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة الذي لا يخدم سوى إسرائيل[51]. وعندما قدمت مذكرة احتجاج على سلوك الملك حسين من قضية التسليح وتحصين القرى الأمامية، اعتبر ذلك تحريضاً من منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الاعتقالات ومحاصرة مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، في آذار (مارس) 1966 وعند مراسلة الشقيري للحسين حول هذه الأحداث، رد عليه الحسين بأن هذه الإجراءات أمور داخلية اقتضتها مصلحة الأمن، ورفض الحسين الرد على رسالة لاحقة للشقيري بتاريخ 10 أيار (مايو) 1966[52]، وعندما تدخل عبد الناصر، طلب من الشقيري الاجتماع بالحسين خوفاً من أن ينحاز الحسين في تحالف مع الملك فيصل ضد مصر، وهذا ما حدث لاحقاً كما سنرى، واستجاب الشقيري لطلب

---

[49] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 31
[50] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 115
[51] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 112
[52] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 166-167

عبد الناصر، إلا أن الحسين كان يرفض مقابلته[53]، وكان يلجأ للخطابات التي تهاجم منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبار أن هذه المنظمة تؤجج الخلافات العربية[54]، وأنها ذات ميول شيوعية غوغائية مأجورة.. ورد الشقيري على خطاب الحسين موضحاً الدور التاريخي السلبي للعائلة الهاشمية في قضية فلسطين، وذلك بهدف إحراج الملك، والوصول لمرحلة التكذيب لأقوال الحسين المدعية على منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى مواقف الملك حسين مع المنظمة، من منع التجنيد الإجباري للمنظمة، ومن منع التنظيم الشعبي، ومنعه إنشاء كتائب جيش تحرير، وإنشاء معسكرات الشباب والطلاب، ومنعه من تحصيل ضريبة التحرير، ومنعه من تنفيذ الاتفاقات بين الأردن والمنظمة[55].

في الحقيقة إن الدول العربية التي قررت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية شعرت بما اعترى الفلسطينيين من استياء وغضب، والواقع أنهم كانوا لا يريدون من هذه المنظمة القيام بدور تحرير فلسطين، بل أن يتمثل دورها في الدعاية للتضامن، وما إلى ذلك، وليس القيام بأي فعل مثالي... بالإضافة إلى هدفها في احتواء القومية الفلسطينية وليس التعبير عنها، وإن تكون بمثابة متنفس للإحباط الفلسطيني، وليست منظمة عسكرية فعالة قد تجبر الدول العربية على خوض حرب مع إسرائيل، فضلاً أنها ستكون جهازاً رسمياً تابعاً لجامعة الدول العربية، ومن ثم يسهل إشراف الدول الأعضاء عليها[56].

---

[53] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 169
[54] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 183-183
[55] أحمد الشقيري – على طريق الهزيمة ص 205
[56] ديفيد جيليمور: **المطرودون**: (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993، "ترجمة شاكر إبراهيم"). ص 175

إن إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن ينأى بعيداً عن التعرض لردود فعل على الساحة الفلسطينية، وخاصة من التشكيلات التنظيمية الموجودة، التي ترى في ذاتها أنها تمثل حقيقة الطموح والآمال الفلسطينية بمشاريعها التنظيمية، لذلك، ومن هذا المنطلق وبقراءة آنية أطلقت الأفواه والآراء والمواقف حول هذه المنظمة الجديدة، رغم أن هناك عدداً من قادة التنظيمات الفلسطينية، شارك في المجلس الوطني الأول، ولكن الشقيري أعلن أن هذه المشاركة كانت شخصية وليست تنظيمية، الشقيري كان يحمل تصورات بأنه يمكن إجمال التنظيمات والتشكيلات الفلسطينية في إطار المنظمة الجديدة، بحيث يعطيها هذا زخماً سياسياً وعسكرياً وإعلامياً ومالياً.

ولكن المنظمة الجديدة لم يكن احد يتفهم مقاصد قائدها جيداً، حيث تباينت ردود الفعل على إعلانها بين تيارين، الأول يرى أنها تعبير عن الطموح العميق للشعب الفلسطيني واستبشر بها خيراً[57]، والتيار الآخر حمل العديد من الانتقادات ذات الأبعاد المتعددة الدوافع.

حيث عارضت الهيئة العربية العليا إعلان الكيان الفلسطيني، باعتبار أن الحاج أمين الحسيني يرى في نفسه يحمل صفات الزعامة التاريخية للشعب الفلسطيني، واعتبر أن الهيئة العربية العليا هي البديل الأمثل، ولا داعي لوجود هذه المنظمة، وفشلت محاولات الشقيري لاستمالته[58]، وصرح الحاج أمين (10 حزيران (يونيو) 1964) بأن

---

[57] بهجت أبو غربية، ح 8.
[58] فلسطين – **نشرة الهيئة** 18/2/1964 العدد 37.

هذه المنظمة هي عبارة عن مؤامرة صهيونية استعمارية تهدف لتصفية القضية الفلسطينية[59].

أما حركة فتح فكانت واضحة في نظرتها المتشككة من هذه المنظمة التي رأت فيها مشروعاً عربياً قد يحمل التناقضات، ومع ذلك أرسلت فتح مندوبيها للقمة العربية الهادفة لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بهدف التأثير في قراراتها[60]. ويقول خالد الحسن: إنه وزهير العلمي زارا الشقيري في القاهرة، واتفقا على العديد من النقاط التي لم يستطع الشقيري تنفيذها لأن قرار هذه المنظمة في يد عبد الناصر[61]. وفتح كانت ترى في هذا الكيان بأنه يجب أن يكون ثورياً، مرتكزاً للثورة المسلحة، ومن هنا اتجهت فتح بعد فشلها في استقطاب الشقيري إلى إعداد مشروعها للكفاح المسلح من خلال بناء منظومة علاقات مع كل من الجزائر، والصين، وكوريا الشمالية، وسوريا بقيادة حافظ الأسد وأحمد السويداني[62]، وكانت تهدف بعملها المسلح إلى إحراج الأنظمة العربية، أيضاً دعت فتح تجميد العضوية في الأحزاب العربية والالتحاق بفصائل العمل المسلح والولاء لها[63].

بينما كان لشعبة فلسطين في حزب البعث تحفظات أو مخاوف من ماهية هذا الكيان، وتوجهاته، فهل سيتجه باتجاه التسوية أو باتجاه الكفاح والنضال؟، ولكن كان هناك

---

[59] هيلينا كوبان: **المنظمة تحت المجهر**: (لندن، منشورات هاي لايت، ط 1، 1984). ص 62 + ناجي علوش: **فكر حركة المقاومة الفلسطينية، (1948-1978)**: (بيروت، دار الطليعة.) ص 47.

[60] هيلينا كوبان ص 61.

[61] هيلينا كوبان ص 61.

[62] هيلينا كوبان ص 64

[63] الندوة الفكرية السياسية: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين**: (فلسطين: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط 1، 2000). ص 50

مشاركة في مؤتمر القدس لتشكيل اللجنة التنفيذية، ووضع الميثاق، ولكن مع ذلك لم يكن هناك رضا عن سلوك الشقيري وخاصة صفة الفوقية والانفرادية، وتجاوز أعضاء اللجنة التنفيذية[64]، الاثني عشر منهم: "عبد الخالق يغمور، ونمر المصري، والدكتور وليد قمحاوي، والدكتور حيدر عبد الشافي، وحامد أبو ستة، ووجيه المدني" ويقول بهجت أبو غربية"لم أشعر بتباين سياسي مع الشقيري، ولكنها صفة الفوقية التي أوجدت الخلاف بيننا"، أيضا انتقد البعثيون الفلسطينيون هشاشة هذا الكيان (منظمة التحرير الفلسطينية) في ميثاقه المعبر عنه، ودعوا لتطويره على أركان ثلاثة: "الأرض والشعب والسيادة"[65].

أما حركة القوميين العرب فاعتبرت أن هذه المنظمة ليس لها علاقة بالجماهير[66]، وحددت في بيان مشترك في آذار (مارس) 1964 مع جبهة التحرير الفلسطينية (طريق العودة) والشباب العربي الفلسطيني في لبنان، حددت التوقعات المشتركة لهذا الكيان بأنه يجب أن يكون ثورياً، ويجب عليه تجنيد الفلسطينيين في كل البلدان العربية لأجل حرب التحرير، وأن ينطوي على ممارسات ديمقراطية[67]. كما أعلنت أهمية أن يكون هذا الكيان مستقلاً وليس شكلياً وأن يكون كذلك بعيداً عن الإملاءات العربية[68].

ومع التحفظات التي ذكرنا لجبهة التحرير وبيانها المشترك إلا أنها وبعد عقد مؤتمر موسع لكوادرها في الوطن العربي قررت آنئذ الاعتراف بمنظمة التحرير

---

[64] بهجت أبو غربية ح 8.
[65] خبرات الحركة السياسية الفلسطينية، ص 50
[66] هيلينا كوبان ص 64
[67] هيلينا كوبان، ص 60 + "صحيفة **المحرر**": (بيروت 16/3/1964).
[68] خبرات الحركة السياسية الفلسطينية، ص 50.

الفلسطينية، وتأييد قيامها، ولكنها وضعت شروطاً بأن لا تقع في المحاور العربية، وأن تتبع نظاماً عربياً معيناً أو تؤثره في علاقاتها. واعتبر شفيق الحوت أن اختيار القيادة "الشقيري" كان منوطاً بموافقة العرب[69].

وكذلك اعتبرها الاتحاد العام لطلبة فلسطين وسيلة للمساومة، وعلق على شعار "احصل على ما تستطيع الحصول عليه، ثم اعمل على الحصول على الباقي"[70].

أما ما يسمى بمجموعة البيان السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد وهي "جبهة التحرير الفلسطينية"، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني، وتكتل الفدائيين الفلسطينيين، وجبهة التحرير العربي لفلسطين، والمنظمة القومية للتحرير... حيث قالت: إنها مع تشكيل كيان فلسطيني بشرط أن يتعاون مع القوى الثورية[71].

ولقد كان الموقف العربي أيضاً متبايناً من إنشاء هذه المنظمة، بعد نشوئها وهذا يعود إلى عدم الوفاق العربي، الذي ينظر بارتياب لأي فكرة أو خطوة سياسية يتخذها الآخر. ومن هنا نرى أن مصر قد قدمت كل التسهيلات لإنجاز مشروع هذه المنظمة[72]، وكان لمصر كثير من الإسهامات مثل إقامة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، وتخصيص إذاعة من القاهرة، استخدمها الشقيري في مخاطبة العرب والفلسطينيين، مما ساعد المنظمة على بناء كيانها، مستفيدة من هذا الدعم.

---

[69] شفيق الحوت ح 4
[70] صحيفة "**الحرية**": (بيروت، 29/6/1964).
[71] منشور رسمي، **وثائق الفلسطينية 101**، (1964).
[72] صحيفة "**الأهرام**": القاهرة، 26/1964).

إلا أن الحكومة الأردنية كانت ترى في أي تشكيل كياني فلسطيني خطراً على إمكانية بسط نفوذها على ما تبقى من فلسطين، وخاصة الضفة الغربية التي كانت تسيطر عليها الأردن. ورغم أن الشقيري تجنب استثارة النظام الأردني[73]، وهذا واضح من خلال المادة 24 في الميثاق القومي لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي يقول بعدم ممارسة أي سيادة على الضفة وغزة ولا الحمّة، على اعتبار أنها أراض أردنية، وإنما نشاط منظمة التحرير الفلسطينية نشاط تحريري[74].

أيضاً المملكة العربية السعودية كانت غاضبة من أحمد الشقيري، ولم تقبل أن يفتح لمنظمة التحرير الفلسطينية مكتباً تمثيلياً حتى اليوم، والمكتب الموجود فيها هو لحركة فتح، وذلك لأن فتح أقرب للسعودية، وغضب السعودية على الشقيري يعود لرفضه أن يرفع قضية ضد مصر في الأمم المتحدة، حول قضية الخلاف مع اليمن، وكان أحمد الشقيري حينها ممثل السعودية في الأمم المتحدة [75].

بينما كان الموقف اللبناني إيجابياً، حيث قبل لبنان لنفسه بأن يكون البلد الضعيف الذي يستفيد من ضعفه،وبالتالي وافق على التعاطي مع الكيانية الجديدة، وعين شفيق الحوت أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وعومل معاملة رئيس بعثة سياسية كاملة[76].

---

[73] ناجي علوش: **فكر حركة المقاومة الفلسطينية، (1948-1978)**: (بيروت، دار الطليعة). ص 35.
[74] ناجي علوش ص 39.
[75] شفيق الحوت ح 3.
[76] شفيق الحوت ح 3 .

الفصل الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية

في ظل

احمد الشقيري ويحيى حمودة

لعل نشأة منظمة التحرير الفلسطينية طوال فترة السيد أحمد الشقيري والسيد يحيى حمودة قد ارتبطت بمحاولة المنظمة إثبات كيانيتها عبر تحرير هذه الكيانية من العوامل الضاغطة، باتجاه إبقاء بوصلتها مرتبطة بحيثيات النشأة، والتأثير العربي العارم، في اتجاه إثبات تبعيتها لهذا الطرف أو ذلك، بالإضافة إلى منافسة البعض الذي اعتبر هذه الكيانية تهدد مصالحه... في حين لم تكن الأوضاع العربية السياسية عاملاً دافعاً للثورة، بقدر ما شكلت عاملاً دافعاً للقبول بحلول وسط تلتقي مع عدم تهديد المصالح للأطراف الدولية.. السيد أحمد الشقيري ألزم نفسه بتحقيق حلم جيش التحرير، الذي لم يستطع أن يتحرر من الطوق العربي لكل قطر من الأقطار العربية التي نشأ فيها، وكانت نهاية الشقيري بيد الأطراف جميعها اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل المقاومة، وكذلك بعض الأطراف العربية التي مقتت الشقيري للعديد من الأسباب، أما يحيى حمودة الذي تولى مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية لفترة ستة شهور فلم يكن بمستوى التحديات، رغم أن هذه الفترة الانتقالية مليئة بالتطورات على الساحة الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: المنظمة في ظل أحمد الشقيري

اعتبر أحمد الشقيري أن دعوة الرئيس عبد الناصر لمؤتمر قمة قد دفعت القضية الفلسطينية إلى عقد جديد يتسم بصدق العزيمة والإعداد الصحيح ليوم النصر، واعتبر أن القرار الخاص بالتنظيم الفلسطيني قد وضع القضية في بداية الطريق الصحيح بالنسبة للشعب الفلسطيني، كما أنه يزيل كثيراً من المصاعب القائمة التي خلفها احتجاب

الشخصية الفلسطينية عن العمل القومي على الصعيدين العربي والدولي... وقد صاغ الشقيري حركته من أجل التنظيم الجديد بأنه سيكون نوعاً من العلاقات العامة ويمارسها على الصعيد الفلسطيني والعربي، وسيبشر للتنظيم الجديد، وسيقوم بالصياغات التي تتعلق بالنواحي السياسية والدعائية والتنظيمية والمالية... وفي إطار علاقته العامة مع العرب وتحديداً الأردن قال الشقيري إن التنظيم الجديد لن يأخذ شكل حكومة، وأنه لن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو على قطاع غزة، واعتبر أنه ليس هناك تعارض بين الكيان الأردني وحكومته وبين الكيان الفلسطيني كتنظيم شعبي[77]. كما أشار إلى إمكانية أن تكون العلاقات العامة، دبلوماسية الشكل، تصل مراحل من العلاقات مع المؤسسات الدولية، لشرح خصائص القضية الفلسطينية. ولكنه بالأساس ركز على العلاقات العربية لأنها المحيط الحيوي للقضية الفلسطينية .فناقش مع الأطراف العربية حيثيات التنظيم الجديد وخاصة مع المصريين، حيث اجتمع بمحمد فوزي وزير خارجية مصر، وعرض عليه الخطوط العريضة للمشروع الفلسطيني[78]، ولخص الشقيري الكيان بأنه "وسيلة لا غاية"، إنه تنظيم وجهاز، يعيد للشعب شخصيته وقدرته على الكفاح، وهو قيادة وطنية جماعية... الكيان الفلسطيني قوات فلسطينية تنشأ وتدرب لتؤدي دورها.. إلخ" كما تلقى الشقيري عدداً من الرسائل من الملوك والرؤساء العرب تدعو إلى قيام جمهورية فلسطين، ولكنه اعتبر أن المسميات غير كافية لتحرير فلسطين، وأن للتنظيم دوراً في ذلك[79]، وفي يوم 24 شباط (فبراير) 1964 أذاع الشقيري في القدس مشروعاً من 29 مادة لميثاق

---

[77] كميل شمعون: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**: (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1). ص 70-71 .
[78] صحيفة الأهرام 12/2/1964.
[79] صحيفة الأهرام 15/2/1964.

قومي فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية تهدف إلى تحرير فلسطين.

بقي أحمد الشقيري حتى هذه اللحظة في إطار العلاقات العامة، وأبقى على علاقة المجاملات مع المحيط العربي، فأثنى على ملك المملكة المغربية "الملك حسن" وتعاونه[80]، كما أشاد بعمل القوات الجزائرية في سيناء بجانب القوات الفلسطينية[81]، وأشار إلى تعاون سوري في سبيل إنشاء الكيان الفلسطيني[82]، بالإضافة إلى دعمهم في تدريب كتائب جيش التحرير، وكما وجه دعوة للرئيس العراقي عبد السلام عارف لحضور مؤتمر القدس[83]، وقابل أمير الكويت[84].

وفي سياق دعايته للكيان الجديد اعتبر أن دعائم هذا الكيان الأربعة هي: الجهاز العسكري، والجهاز التنظيمي، والجهاز السياسي، والجهاز المالي... وبدورها ستكون الردائف لتحقيق نشاط الكيان الجديد الذي يؤدي دوره بالتحرير ".واعتبر الشقيري أن عدم إنشاء حكومة فلسطين يعود إلى أن الشعب الفلسطيني لا يجري وراء المناصب والرواتب، ولأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعترف بهذه الحكومة إلا إذا قبلنا التقسيم. وهذا ما يرفضه الشعب الفلسطيني والأمة العربية[85]، وهو بقوله هذا، يوضح ضبابية في الرؤية حول ما إذا كان ينظر لفلسطين كشخصية مستقلة للمستقبل، أم أن تجربته التمثيلية لبعض الدول العربية في الأمم المتحدة أعطاه تصورا مختلف لأمّة موحدة، أم أنه يعتبر أن هناك

---

[80] صحيفة **"الحياة"**: (بيروت 1/3/1964).
[81] صحيفة **"الدفاع- الأردنية-"**: (الأردن، 29/2/1964).
[82] صحيفة الحياة 5/3/1964.
[83] صحيفة الحياة 14/3/1964.
[84] صحيفة الحياة 28/3/1964.
[85] الكتاب السنوي ص 75 .

أولويات صاغ على أساسها تحركه، وقد يكون لتسمية ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بالميثاق القومي علاقة بذلك.

واستمراراً للعلاقات العامة الدبلوماسية أعلن الشقيري عزمه على القيام بعدد من الزيارات لعواصم العالم لشرح القضية الفلسطينية[86].. ويبدو أن تجربة الشقيري كممثل في الأمم المتحدة للسعودية، ثم لفلسطين قد أكسبه قدرة دبلوماسية وديناميكية، أراد أن ينفع بها قضيته الفلسطينية. وهذا واضح من مذكرة قدمها لمؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في 5 تشرين الأول (أوكتوبر) 1964 يشرح فيها القضية الفلسطينية وأبعادها[87].

عقد الشقيري في 10 آب (أغسطس) 1964 مؤتمرا صحافياً في القدس أعلن فيه اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية الثلاثة عشر وهم: بهجت أبو غربية، حامد أبو ستة، نقولا الدر، حيدر عبد الشافي، خالد الفاهوم، عبد الخالق يغمور، عبد المجيد شومان، فاروق الحسيني، فلاح الماضي، وليد قمحاوي، قصي العبادلة، قاسم الريماوي، عبد الرحمن السكيك[88]، وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في 12 أيلول (سبتمبر) 1964 في مدينة الإسكندرية، بعد أن أخذت الصبغة القانونية والرسمية من موافقة الرؤساء والملوك العرب[89]. وعلى الصعيد العسكري عين أحمد الشقيري وجيه المدني، الضابط الفلسطيني الذي عمل في الجيش الكويتي، عينه قائداً لجيش التحرير الفلسطيني[90]، وكذلك عقد

---

[86] الكتاب السنوي ص 85 .
[87] صحيفة الحياة 7 /10/1964.
[88] الكتاب السنوي ص 85 .
[89] صحيفة الأهرام 13/9/1964.
[90] صحيفة الأهرام 25/9 /1964.

الشقيري اجتماعاً مع الفريق أول علي علي عامر قائد القوات العربية الموحدة، وناقش معه الجوانب العسكرية لقضية فلسطين، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني[91].كما تنقل الشقيري في عدة جولات في عدد من الدول العربية وخاصة في العراق الذي وافق على قبول الطلبة الفلسطينيين في الكليات العسكرية دون تحديد للعدد[92]. وفي تصريح للشقيري أذاعه راديو دمشق في 20 تشرين أول (أوكتوبر) 1964، قال فيه: إن المتطوعين في كتائب جيش التحرير الفلسطينية أصبحوا يعدون بالآلاف[93]. كما صرح الشقيري بأن الفلسطينيين في لبنان بإمكانهم الالتحاق بجيش التحرير[94]، حيث تم فتح مكتب المنظمة في بيروت بتاريخ 14 كانون أول (ديسمبر) باحتفال رسمي، عقب الترحيب الذي أعلنه لبنان برئاسة الرئيس اللبناني شارل حلو لتقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في لبنان[95].

واستكمل الشقيري اهتمامه بجيش التحرير وقال "بأن الضباط الفلسطينيين القدامى الذين لا يعملون في الوقت الحاضر في الجيش الأردني سيلحقون بجيش التحرير الفلسطيني سواء في غزة وسيناء أو في سوريا والعراق"[96]، وعقب مقابلة بين الشقيري وأمير الكويت ومسؤول الدفاع الكويتي في 29 كانون الأول (ديسمبر) 1964 أعرب أمير الكويت عن استعداده لوضع إمكانيات الكويت لتسهيل تدريب الفلسطينيين في الكويت

---

[91] صحيفة الأهرام 24/9 /1964.
[92] صحيفة **"الجمهورية- العراقية"**: (العراق، 19/10/1964).
[93] صحيفة الأهرام 21/10/1964.
[94] صحيفة الحياة 15/2/1964.
[95] صحيفة الحياة 24/10/1964.
[96] صحيفة الحياة 15/12/1964.

عسكرياً[97].

أما على صعيد علاقة الشقيري بالمؤسسة الدولية الأمم المتحدة، فرغم أن الشقيري قال عنها "إن هذه المنظمة "الأمم المتحدة" هي آخر ما نفكر فيه، لا انتقاصاً من قيمتها، وإنما لاعتقادنا بأن تحرير فلسطين لن يتم بواسطتها بل بواسطة الشعب الفلسطيني نفسه وبمعاونة أشقائه العرب، وقال: إنه لا يوجد في الأمم المتحدة قضية اسمها قضية فلسطين وإنما هناك قضية لاجئين وإغاثة هؤلاء اللاجئين"[98]، وقال بأنه يفضل مخاطبة الأمم المتحدة من ثكنات جيش التحرير (حسب الوثيقة الفلسطينية رقم 619 ص 384-389). رغم ذلك كله افتتح الدكتور عزت طنوس مكتباً للمنظمة في نيويورك بالقرب من مقر الأمم المتحدة- وأنه سيكون ممثلاً للمنظمة في الأمم المتحدة والولايات المتحدة[99].وقد يكون هذا فهماً دبلوماسياً لمجريات المستقبل، وإمكانية بناء الدولة الفلسطينية.. لأن الشقيري أشار إلى إمكانية إنشاء حكومة فلسطينية في المستقبل، ولكنه ربط تأجيلها بالتحرير، وذلك لأنه اعتبر أن الأجزاء المتبقية من فلسطين في يد العرب وأن المنظمة ليس لديها سيطرة على تلك الأجزاء[100].

ويوضح هذا اقتراح قدمته منظمة التحرير الفلسطينية في مذكرة للحكومة الأردنية نصه: أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تمارس أية سلطة إقليمية في الأردن بضفتيه

---

[97] صحيفة الحياة 13/12/1964.
[98] صحيفة الحياة 20/12/1964.
[99] صحيفة "**الديلي ستار- البيروتية**": (بيروت، 13/2/1965).
[100] صحيفة "الديلي ستار" 13/2/1965.

الغربية والشرقية، ولا أن تقيم حكومة في المنفى أو في الوطن، وأنه ليس من سياسة منظمة التحرير الفلسطينية سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وأن المنظمة تركز كل جهدها القومي لتحرير الجزء المغتصب من فلسطين وبعدها يقرر الشعب مصيره.

ولعل هذا الطرح، وطرح آخر مماثل قدمه الشقيري في شهر آب (اغسطس) 1965 بأن تقوم الأردن بنقل عاصمتها للقدس، وإنشاء مشاريع عمرانية للحفاظ عليها، وذلك في أعقاب احتفال إسرائيل بافتتاح مبنى الكنيست في 30 آب(أغسطس) 1965 عندما أكد زعماء إسرائيل في هذه المناسبة بأن مدينة القدس هي عاصمة إسرائيل الخالدة[101].

ولعل هذه الطروحات لها أساس وأسبقية على هذا الوقت وهو ما يبرر خلاف فايز الصايغ عضو اللجنة التنفيذية مع الشقيري حول تصريحه الأخير بأن الأردن وطن المنظمة وشعب الأردن هو شعب المنظمة[102]، واعتبر الصايغ أن هذا خلط في فهم الميثاق بالنسبة للشقيري يتعارض معه الصايغ[103].

إلا أن الشقيري قد وضع رجله على أول درجة من درجات سلم الخلافات العربية برفضه أنصاف الحلول وخاصة مقترحات (التدويل، التقسيم، التوطين)[104]. واعتبر أن الكفاح المسلح هو السبيل للتحرير، وفي هذه الفترة افتتح الشقيري إذاعة صوت فلسطين،

---

[101] أحمد الشقيري، على طريق الهزيمة مع الملوك ص 224.
[102] صحيفة "الجهاد"، الأردنية، 4/7/1965.
[103] صحيفة المحرر 16 - تموز/ يوليو 1965
[104] صحيفة الحياة، 14/2/1965.

وصوت منظمة التحرير الفلسطينية، من القاهرة، الذي سيعتبر صوت جيش التحرير الفلسطيني[105]، وكان الاعتراض الأول، على تصريح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي ألقاه في مدينة أريحا في 3 آذار (مارس) 1965 حيث تحدث عن إمكانية قيام دولتين على أرض فلسطين وقيام سلام مع إسرائيل لذلك شجب بيان لمنظمة التحرير الفلسطينية تصريحات بورقيبة[106]، ورفض الشقيري فتح مكتب للمنظمة في تونس[107].

وفي 6 أيار (مايو) 1965 أصدرت المنظمة تصريحاً رسمياً في صوت فلسطين شنت فيه هجوماً عنيفاً على الأردن، وكان التصريح يعلق على بيان أذاعه وصفي التل في اليوم السابق، قال فيه: إن الأردن تدعم المنظمة وتؤيدها. وقال المصدر إن المنظمة ترحب بدعم الأردن "إلا أن هناك فرقاً بين الأقوال والأفعال"، واتهم الحكومة الأردنية بأنها حالت دون المنظمة، ودون تنفيذ أي من برامجها في الأردن، وأن الحكومة الأردنية بسلوكها قد حولت منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن إلى "بناء من ثلاث طوابق" فقط، حيث رفضت حكومة الأردن عدداً من البرامج التي قدمها السيد أحمد الشقيري. ووصف هذا البرامج بأنها تتعلق بالتنظيم الشعبي، والتنظيم العسكري، والجباية من الجماهير، وتحصين القرى الأمامية[108]. وفي 27 أيار (مايو) 1965 قدم الشقيري استقالته[109]، وقد تم رفض الاستقالة في جلسة المجلس الوطني في 4 حزيران (يونيو) 1965 وأعيد انتخاب

---

[105] صحيفة **"الأنوار"**: (دمشق، 2/3/1965).
[106] الدفاع 11/3/1965 + **الوثائق الفلسطينية العربية**: (بيروت ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ط 1، 1977). (الوثائق الفلسطينية لعام 1965، رقم 39). ص 112.
[107] الأهرام 25/4/1965.
[108] صحيفة المحرر 7/5 /1965.
[109] صحيفة **"الكفاح"**: (الأردن، 28/5 /1965).

الشقيري رئيساً للمنظمة[110]، الذي طالب الدول العربية بإعطاء الفرصة للفلسطينيين في دولهم بانتخاب ممثليهم في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وكان للمؤتمر الفلسطيني الثاني الذي عقد في عهد الشقيري في 31 أيار (مايو) 1965 دور في صياغة قرارات سياسية وعسكرية ومالية وإعلامية، تهدف إلى رفع مستوى الأداء في مهمة التحرير.

وحاول الشقيري تجميع المنظمات الفلسطينية، حيث تحدث مع قيادات التنظيمات بما فيها العاصفة للتنسيق و الصهر، والعمل على تحرير فلسطين.. وفي سبيل ذلك حاول أن يصفي الأجواء، في علاقته بسوريا حيث كلف أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بالسفر إلى دمشق باسم المنظمة[111]، واعتبر الشقيري أن جيش التحرير الفلسطيني هو شبيه بجيش التحرير الجزائري قبل استقلال الجزائر، وهو جيش فدائيين وصاعقة.. وأضاف أننا لا نريد أن نقاتل من أجل القتال ولكن نريد أن نقاتل للنصر، ونحن نحدد وقت المعركة بالتعاون مع الدول العربية[112]... وقد يكون لهذا الفهم علاقة بنظرية التوريط التي اتبعتها فتح، والتي انتقدها مجموعة من القيادات الفلسطينية والعربية[113]، وفي هذا الإطار، لا يريد الشقيري أن يبتعد عن ضرورة التنسيق مع الزعماء العرب والقوات العربية... هذا يحمل في طياته اعتبارات كثيرة، منها مدى تأثير الحكومات العربية على قرار منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترى أن إمكانيات إسرائيل المدعومة دولياً من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، هي بحاجة لدراسة وتأن في المواجهة، خوفاً من

---

[110] صحيفة المحرر 5/6 /1965.
[111] صحيفة الكفاح 16/6/1965.
[112] صحيفة الكفاح 16/6/1965.
[113] **الجزيرة. نت**: شاهد على العصر،(أحمد جبريل) ح 8.

الدخول في حرب غير محسوبة النتائج وقد تؤدي إلى خسارة كبيرة[114]، كذلك فإن رؤية الشقيري للتنسيق مع العرب له بعده القومي، بحيث يدرك الشقيري أهمية البعد القومي في المعركة، ولهذا قدم الشقيري الخطة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لمجلس الدفاع العربي المشترك[115]. وفي تصريح صحفي في عمان 2 تموز (يوليو) 1965 للسيد الشقيري، حيث تم اختيار أحد أبناء الضفة الشرقية عضواً في اللجنة التنفيذية، "قال إن هذا التطور ثوري وله نتائج عميقة في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، وأشار إلى المبادئ التي تعتمدها منظمة التحرير الفلسطينية بابتعادها عن الخلافات العربية، إلا ما كان يخص فلسطين، فالانحياز باتجاه من يحقق المصلحة الفلسطينية، واعتبر أن المنظمة تنظيم شعبي لن يذوب في الكيان الأردني الرسمي، وأن مستقبل فلسطين سيحدد بناء على رغبة الشعب الفلسطيني[116].

اتجه أحمد الشقيري بالمؤسسة المسماة المجلس الوطني، إلى وجهة انتخابية بناء على طلب كثير من الشخصيات والهيئات الفلسطينية التي انتقدت باستمرار أداء الشقيري وخاصة في هذا المجال، مثل الهيئة العربية العليا، التي هاجمت باستمرار توجهات الشقيري وأسلوبه في تعيين أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ولجانها، كما انتقدت الهيئة السكوت العربي على هذه السياسة، وكان موقف الشقيري ومن عينهم يبررون رفض الانتخابات لاستحالة إجراء الانتخابات العامة[117]، وبعدها بشهرين وزع الشقيري القراءة

---

[114] أحمد جبريل – شاهد على العصر ح 8.
[115] صحيفة الأهرام 11/2/1965.
[116] صحيفة الجهاد 4/7 – الوثائق الفلسطينية لعام 1965 وثيقة رقم 127 ص 414.
[117] **فلسطين – نشرة الهيئة العربية العليا لفلسطين** –(العددان 62 و 63 نيسان – أيار 1966).

الأخيرة لنظام الانتخابات للمجلس الوطني الذي يتألف المجلس الوطني بموجبه من 217 عضواً، موزعين حسب مراكز تجمع الفلسطينيين على الشكل التالي: (الأردن 100، قطاع غزة 40، لبنان 14، سوريا 13، الكويت 10، مصر 5، العراق 2، السعودية 5، قطر 3 ، الجزائر 2، ليبيا 3، المهجر 15، جيش التحرير 5)[118].

لم يجد الشقيري من يتفهمه على الإطلاق على الساحة الفلسطينية، أو على الساحة العربية، فقدم استقالته الأولى في مؤتمر القمة العربي الثالث، وكان السبب رفض الأردن التعاون معه في القضايا الملحة من تجنيد إجباري، وتحصين القرى الأمامية[119]، إلا أن وفوداً كثيرة جاءت للشقيري لتعدل الشقيري عن استقالته وفعلت[120]. لكن ذلك لم يغير من موقف الأردن، حيث رفض الأردن الطلبات السابقة ورفض دخول قوات عراقية وسعودية لحماية المشروع العربي لتحويل الروافد[121]، واستمرت الحالة العربية في التراجع، حيث جاءت مرحلة تفكك التضامن العربي، فكان الرد من قبل الشقيري بأن ما يحدث في الساحة العربية من خلافات لن يؤثر على مسيرة المنظمة وبقائها، حيث أعلن الشقيري في الدورة الثالثة للمجلس الوطني بأن المنظمة بعيدة عن الخلافات العربية، وأن المعارضة تعارض الحلف الإسلامي، وأنها تتضامن مع الحلف العربي المتمثل في معاهدة التضامن الجماعي، والدفاع المشترك بين الدول العربية[122]، وعلى هذا الأساس كان قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة في دورتها الرابعة بمقر المنظمة في القاهرة برئاسة الشقيري بين 19-

---

[118] الوثائق 1965، وثيقة رقم 134، ص 425.. 434.
[119] صحيفة "**النهار**"، بيروت، 21/9/1965.
[120] صحيفة "**الأحرار**"، بيروت، 22/9/1965.
[121] صحيفة الأحرار 1/10 + وثيقة رقم 189 عام 1965 ص 533-339.
[122] صحيفة الأهرام 27/5/1965.

24 تشرين الأول (اوكتوبر) 1965، قرارها الوقوف جنباً إلى جنب مع سوريا في كفاحها ضد الاستعمار الصهيوني[123]، كما أن اللجنة ناقشت تخلف معظم الدول العربية عن دفع التزاماتها للمنظمة[124]، وبناء عليه تقرر القيام بجولة للدول العربية لحثها على الالتزام وتوقيع اتفاقيات ثنائية معها.

في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965، و 22 منه وجه رئيس المنظمة خطابين إلى الملك حسين دعاه فيهما إلى التعاون مع جيش التحرير الفلسطيني[125]، وأعقب ذلك خطاب لرئيس المنظمة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965، ألقاه في مؤتمر شعبي أقيم في مركز كتيبة جيش التحرير في غزة أعلن فيها "إن جيشنا سيدخل الأردن في الوقت المناسب ولن نعمل أي حساب للحسين"[126]. وقد افتتح المجلس الوطني الفلسطيني الثالث دورته في غزة 20 أيار (مايو) 1966 وسط خلافات مع الأردن ومتاعب مالية، وقال بأن المنظمة ولدت على فراش مؤتمر القمة ... (ولكنها) باقية لأن الشعب الفلسطيني باق، سواء بقي مؤتمر القمة أو زال[127]، ولكن في الحقيقة أن جيش التحرير في الدول العربية بقي جزءاً من تلك الدول، وقد عانى من الأوضاع المالية والمضايقات وخاصة من الأردن، حيث صرح اللواء وجيه المدني بأن هناك صعوبات تواجه إنشاء الجيش[128]. حتى أن روبرت ماكلوسي الناطق باسم الخارجية الأمريكية، أعرب عن قلقه لقيام وكالة الغوث

---

[123] صحيفة "**أخبار فلسطين**": (فلسطين، 24/10/1965).
[124] صحيفة أخبار فلسطين 24/10/1965.
[125] صحيفة الأهرام، 17/11/1965 + المحرر 23/11/1965.
[126] صحيفة الأهرام 30/11/1965.
[127] الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، وثيقة رقم 87 صفحة 193-206.
[128] صحيفة "**الجريدة**": (الأردن، 19/8/1966).

بتقديم إعاشة لأعضاء جيش التحرير الفلسطيني، وطالبت بشطب جميع اللاجئين الذين يتلقون تدريباً عسكرياً من لائحة الإغاثة[129] . واستمرت الخلافات مع الأردن، وخاصة مع السياسة التي انتهجتها الأردن من اعتقال وتعذيب للفدائيين... وتطورت الأوضاع بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن مسؤوليتها عن عدد من التفجيرات في مدينة القدس[130]، مما دفع السلطات الأردنية لاعتقال عدد من المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك ختمت مكتب المنظمة في القدس بالشمع الأحمر[131]. وفي 11/ شباط (فبراير) 1967، قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مذكرة إلى جامعة الدول العربية، رداً على المذكرة التي كانت حكومة الأردن قد قدمتها إلى جامعة الدول العربية في 26 كانون الثاني (يناير) 1967، وأعلنت الأردن فيها سحب اعترافها بالمنظمة، وقد جاء في مذكرة المنظمة أن موقف الحكومة الأردنية لا يعطل تحرير فلسطين فحسب، بل يضمن الظروف الملائمة والمناخ الصالح لبقاء إسرائيل وضمان سلامتها وأمنها[132]، وواضح أن الحكومة الأردنية قد وصلت لمرحلة خطرة، حيث أرسلت الرئيس الركن محمد يوسف الحمارشة من مديرية العمليات الحربية في الجيش الأردني، لتنفيذ سلسلة اغتيالات في سوريا، ومن ضمنها اغتيال رئيس المنظمة خلال زيارته لدمشق، ولكن هذا الضابط لجأ إلى القاهرة رافضاً تنفيذ الأوامر[133].

وعلى الصعيد الدولي دعا الشقيري في آب (أغسطس) 1967 إلى قطع العلاقات

---

[129] صحيفة الجريدة 14/11/1966.
[130] صحيفة الأنوار – بيروت 4/1 /1966
[131] صحيفة المحرر 6/1/1967 + و صحيفة الأنوار 6/1/1967.
[132] صحيفة الأهرام 12/2/1967.
[133] صحيفة الأهرام 2/2/1967

الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانية وألمانية الغربية، وتأميم مؤسسات هذه الدول، وسحب الأرصدة العربية من مصارفها. كما دعا إلى الاعتراف بألمانية الشرقية. وإلى إقامة اتحاد فدرالي يضم جميع الدول العربية، يكون له زعيم واحد يتولى الشؤون العسكرية والاقتصادية والخارجية[134].

وقبيل مؤتمر الخرطوم أعلن الشقيري رفضه للحلول الاستسلامية التي تقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل أو الصلح أو التعايش معها، وأنه لا يملك أي مسؤول عربي أن يتنازل عن شبر واحد من قطاع غزة أو الضفة الغربية أو منطقة الحمة[135]. وعندما عُقد مؤتمر الخرطوم في 29 آب (اغسطس) – أيلول (سبتمبر) 1967 انسحب الشقيري من المؤتمر، ولم يوقع على مقررات القمة، وذلك لرفض القمة الأخذ بأحد مبادئ ستة اقترحها، يقوم على عدم انفراد أي بلد عربي في القبول بأي حل للقضية الفلسطينية. وقد ذكر أن من بين قرارات المؤتمر، غير المعلنة، قراراً بتجميد المنظمة[136].

وفي 14 كانون الأول (ديسمبر) 1967 دفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية مذكرة لرئيس المنظمة (أحمد الشقيري) يطالبونه بالتنحي عن قيادة المنظمة، وهؤلاء هم عبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، وأسامة النقيب، ويحيى حمودة، ووجيه المدني، ونمر المصري، ويوسف عبد الرحيم[137]. وكذلك طالبت كل من فتح، والجبهة الشعبية

---

[134] صحيفة المحرر 1/8/1967.
[135] صحيفة **"الأوريان"**: (بيروت 27/8/1967).
[136] الكتاب السنوي لعام 1967 ص 106
[137] شفيق الحوت ح 3.

لتحرير فلسطين، والاتحاد العام لطلبة فلسطين الشقيري بالتنحي.. إلا أن الشقيري قام بفصل المعارضين له، وخفض أعضاء اللجنة إلى سبعة، هم: رئيس اللجنة، ورئيس الصندوق القومي أو نائبه، وجمال الصوراني، وحامد أبو ستة، وخالد الفاهوم، وسعيد العزة، ومجدي أبو رمضان[138]، إلا أن انضمام عبد المجيد شومان، رئيس الصندوق القومي إلى المطالبين بتنحية الشقيري أجبر الشقيري على تقديم استقالته في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1967[139]، وعلى الأثر تولى يحيى حمودة بالوكالة رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية[140].

من هنا نستطيع أن نقول إن أحمد الشقيري الذي أسس منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من تكنوقراط الطبقة الوسطى، ومن القوميين والناصريين والبعثيين، ومن أقلية صغيرة من أفراد المنظمات الفدائية، التي ظهرت في بعض الساحات ذات الكثافة الفلسطينية.. قد انعكس على تكوين المجلس الوطني في دوراته الثلاث الأولى قبل حرب "حزيران (يونيو) 1967 " وعلى تشكيل اللجنة التنفيذية للمنظمة التي كلف الشقيري بتعيينها مراعياً أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية، والطبقى الوسطى، وأصحاب الاتجاهات القومية، الناصرية تحديداً، ومراعياً كذلك، التوزيع الجغرافي للتجمعات الفلسطينية[141]، وقد جاء الميثاق القومي الذي تم صياغته نوعاً ما توفيقاً، وذلك عندما اعتبر أن الوحدة والتحرير طريقان يؤديان إلى الهدف نفسه[142]، ولعل موافقة الشقيري

---

[138] صحيفة الأهرام 20/12/1967
[139] صحيفة الأهرام 21/12/1967
[140] صحيفة الأهرام 25/12/1967
[141] جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية، ص 40.
[142] خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، ص 48.

نتيجة الضغط الأردني، على أن لا تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة أي سلوك سيادي على الأراضي التي تسيطر عليها المملكة الهاشمية أو الحمة أو غزة.. يندرج في هذا الاتجاه[143]، قبل وصول الخلاف بينه وبين الأردن لمرحلة حرجة، نتيجة السلوك الأردني في التعاطي مع مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي عطل بدوره تطور فاعلية هذا المشروع، فينقلب الشقيري ويصرح بأن الأردن جزء من فلسطين، الأمر الذي اغضب الأردنيين، وكذلك زميل الشقيري، فايز الصباغ، حيث أدى هذا الأمر إلى انشقاق في قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات الأولى الثلاث، وجعل فاعليتها غير قوية[144].

إلا أن الشقيري ببلاغته وقدرته الخطابية استطاع أن ينتصر على جميع التنظيمات في بداية الستينيات رغم معارضة معظم الموجودين في الساحة الفلسطينية[145]، ولكن المحيط العربي رسم صورة لمنظمة الشقيري حسب هواه ومصالحة، فالساحة اللبنانية تحديداً لم تستقبل فكرة الشقيري كثيراً نظراً لتأثير التجمع الكبير للفصائل القومية فيها وبرز من شخوصها، غسان كنفاني الذي عمل في الصحافة اللبنانية[146].

إلا أن ما حسم نهاية الشقيري أمران: الأمر الأول، محاولة الأردن تعطيل المشروع الفلسطيني الكياني، وكان واضحاً كما أشرنا لذلك سابقاً. فالحسين غضب عندما

---

[143] نفس المصدر السابق ص 48.
[144] هيلينا كوبان ص 61
[145] شفيق الحوت، شاهد على العصر، ح 3.
[146] شفيق الحوت، شاهد على العصر، ح 3.

أعلن الشقيري حقيقة رفض الأردن للمقترحات الفلسطينية في التجنيد الإجباري وتسليح القرى الأمامية وتحصينها[147]، وكذلك معارضة وجود جيش التحرير في الأردن والضفة[148]. وقد أعلن وصفي التل رئيس وزراء الأردن عن سعي الأردن لدى مصر لإغلاق صوت منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة[149]، وكذلك معارضة الحسين نقل لواءين إلى الضفة الغربية تحت إمرة علي عامر من الحدود العراقية H5 إلا في أثناء وقوع حرب، "تكون قد حسمت لصالح العدو"[150].

أما الساحة الثانية التي حسمت نهاية الشقيري فهي الشخصية الفوقية التي كان يمتلكها وتفرده بالقرارات دون الرجوع للتنفيذية[151]، وكذلك المخاوف التي تملكت الفصائل الفلسطينية من أن هذا الكيان سيكون نضالياً من أجل التسويات[152]، وهذا ما دفع تنظيماً كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للمطالبة بتنحية الشقيري، حيث اتهمته بالدكتاتورية الفردية والارتجال والجدل السياسي والاستخفاف بالجماهير[153]، وهناك الكثير من مثل هذه المواقف إلا أننا نستطيع القول إن الشقيري كان ضحية السلبية العربية، فالعرب كانوا يهرولون باتجاه أي حل يخرجهم من أزماتهم مع الجماهير... وهذا واضح من خلال مؤتمر الخرطوم الذي رفض فيه العرب الموافقة على بند عدم تفرد أي دولة عربية بحل منفرد، الذي قبل فيه أكثر الزعماء العرب قوميةً "عبد الناصر" ، وهو ما كان يرفضه

---

[147] على طريق الهزيمة مع الملوك ص 110
[148] على طريق الهزيمة مع الملوك ص 110
[149] على طريق الهزيمة ص 112
[150] بهجت أبو غربيةح 8.
[151] بهجت أبو غربية ح 8
[152] بهجت أبو غربية ح 8
[153] **محطات في مسيرة الجبهة الشعبية**: (دار الشعلة، 1989). ص 29.

الشقيري في مشروعه الذي قدمه لمؤتمر الخرطوم في 29 آب (أغسطس) 1967، الذي اشتهر باللاءات الشقيرية "لا تفاوض، لا صلح، لا تعايش، لا تسويات، لا انفراد بحل" حيث خذله العرب وكان واضحاً اتجاههم.

وكان أيضاً ضحية الضبابية الفلسطينية، التي لم تقرأ إلا العناوين العريضة بأن الشقيري صناعة عربية، رغم خلافاته الكثيرة مع العرب. حتىجاءت هزيمة 1967 فساعدت في النفور من الشقيري ومنظمته، لعلاقة نشأتها بالعرب، والقمة العربية "إذ إن ضياع ما تبقى من فلسطين هو بسبب العرب ،ومنظمة التحرير الفلسطينية"من إفرازاتهم وهي تستحق اللوم. وكذلك فإن الفصائل لم تقرأ رغبة الشقيري في إنشاء جيش التحرير الذي كان يعمل على إنجازه[154]، رغم أنه أفرغ من محتواه لاحقاً ومن أهميته عندما دمج في الجيوش العربية.

المبحث الرابع: المنظمة في ظل يحيى حمودة

ولد يحيى حمودة في قرية لفتة، وهو محامٍ وطني، يميل إلى اليسار. ولا يتمتع بصفات الزعامة، ولذلك، قال عندما أسندت إليه مهمة القائم بأعمال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم رئيس اللجنة: "أنا لا أستطيع أن أستمر في هذه المهمة. ولا بد أن يأتي احد يتولاها"[155]. وبالفعل، تولى أبو عمار رئاسة اللجنة التنفيذية، وقدم يحيى حمودة استقالته، في مطلع شباط (فبراير) 1968، في بداية انعقاد الدورة الخامسة

---

[154] هيلينا كوبان ص 61.
[155] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC"

للمجلس الوطني الفلسطيني، في القاهرة. ولكنه انتخب رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن استقال من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، التي عيّنها أحمد الشقيري، في الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في مدينة غزة من 20 إلى 24 أيار (مايو) 1966[156].

منذ أن تسلم يحيى حمودة، رئاسة اللجنة التنفيذية، بالوكالة، في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1967، أعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية، ستبذل قصارى جهدها في توحيد مختلف الحركات الفلسطينية؛ وستعمل على إنشاء مجلس وطني للمنظمة، تتمثل فيه إرادة الشعب، وتنبثق منه الجهود القومية، وتطوير أجهزة المنظمة، بما تطلبته المرحلة الراهنة، وخاصة بعد حرب 1967. كما أعلن، أمام الوفود العربية، المشاركة في دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية، العادية، الثامنة والأربعين، "أن المنظمة أداة للتحرير. وليس من أهدافها محاربة الحكم في الضفة الغربية، أو أي جزء من فلسطين. وهي لا تؤمن بوحدة الضفتين فحسب، وإنما تؤمن بوحدة الوطن العربي كله. كما تؤكد المنظمة تمسكها بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره."

إن الذي دعا يحيى حمودة، وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، إلى التفكير في الوحدة، هو تعدد المنظمات الفلسطينية. فقد نشط الرجل، منذ مطلع عام 1968، في جهود

---

[156] بهجت أبو غربية ح 8.

حثيثة؛ واتصل بالحركات والأحزاب الفلسطينية، من أجل صياغة العلاقات الفلسطينية الداخلية، بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة، وإعادة بناء المنظمة ومؤسساتها، ومحاولة إيجاد تنسيق بينها وبين التنظيمات الفدائية الفلسطينية، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية؛ تمهيداً لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع[157]، الذي كان مفترضاً انعقاده، وفقاً للنظام السياسي للمنظمة، في أواخر مايو وأوائل حزيران (يونيو) 1967، لكن حرب حزيران (يونيو) 1967، حالت دون ذلك.

كان لحرب حزيران (يونيو) 1967 أثر كبير على منظمة التحرير الفلسطينية، اذ احتل الجزء المتبقي من فلسطين، كما فقدت المنظمة رصيدها بين الجماهير الفلسطينية. ومنعت السلطات الإسرائيلية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الموجودين في فلسطين المحتلة من مغادرة ديارهم لحضور جلسات انعقاد المؤتمر الفلسطيني الرابع. وفي الوقت نفسه استعرت المقاومة الفلسطينية للاحتلال، ونشأت منظمات فلسطينية جديدة، وأصبح العمل الفدائي أملاً لأبناء فلسطين، والأمة العربية، جميعاً.

وفضلاً عن ذلك، نادى الشعب الفلسطيني بضرورة إعادة النظر في بناء أجهزة المنظمة، ولاسيما العسكرية والسياسية؛ لتمكينها من مواجهة متطلبات المرحة الجديدة. فدعت "حركة فتح" إلى عقد مؤتمر في القاهرة، في مطلع عام 1968[158]، يبحث إمكانية توحيد المنظمات الفدائية، وتحقيق وحدة وطنية، وتدعيم الكفاح المسلح وإسعاره، وتشكيل

---

[157] الكتاب السنوي 1968/ ص 63.
[158] الكتاب السنوي 1968/ ص 66.

لجنة تحضيرية لمؤتمر وطني، تضم جميع حركات المقاومة، والشخصيات الوطنية المستقلة.

قد لبت الدعوة ثماني منظمات. ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية الحضور، على أساس أنها هي إطار الوحدة الوطنية. وكذلك، رفضت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" الحضور؛ لأنها كانت تعد المنظمة الإطار الذي يمكن أن يجمع التنظيمات، وليس طرفاً من الأطراف الفلسطينية. وعقد المؤتمر، بين 17 و 19 كانون الثاني (يناير) 1968، في القاهرة، من دون أن يحقق الأهداف، التي دعت إليها "حركة فتح". وقد استطاعت التنظيمات الثمانية، المشاركة في المؤتمر أن تشكل فيما بينها مجلساً عسكرياً يهتم بتنسيق أنشطتها، ودفع الحركة، فشكل التجربة الأولى للوحدة الوطنية في ذلك المؤتمر، مما أدى إلى اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً ممكناً للوحدة الوطنية.

وفي اليوم نفسه، الذي عقدت فيه المؤتمر، نشرت جريدة "الأهرام" في عددها الصادر في 17 كانون الثاني (يناير) 1968، حديثاً ليحيى حمودة، قال فيه: "يجب أن تباشر الجماهير دورها القيادي في مواجهة قوى الإمبريالية والصهيونية، بالسلاح، الذي أثبت التاريخ أنه أمضى الأسلحة". وتابع يقول: "إن المنظمة ليست طرفاً من أطرف العمل الوطني الفلسطيني، أو إحدى فصائله فحسب؛ ولكنها الممثلة الرسمية، لكل الشعب الفلسطيني، في جميع المجالات، العربية والدولية، وكل المؤتمرات والمحافل الرسمية. وإن الخلاف بين المنظمة وبقية التنظيمات الفلسطينية هو في الأسلوب، ولا خلاف في

الهدف." [159]

وفي اليوم التالي لانعقاد ذلك المؤتمر، استقبل الملك حسين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالوكالة، يحيى حمودة، وفي رفقته عبد الخالق يغمور، وبهجت أبو غربية، عضوا اللجنة التنفيذية، وجرى البحث بينهما في استئناف المنظمة أنشطتها، في الأردن، بعد التغيرات التي طرأت عليها، وأدت إلى تنحّي أحمد الشقيري.

في عهد يحيى حمودة، استعرت حركة المقاومة الفلسطينية، وازداد تأثيرها، وخاصة بعد حرب الكرامة؛ واتحاد كثير منها في تنظيمات جديدة، مثل "منظمة أبطال العودة"، و"منظمة جبهة التحرير الفلسطينية"، و"منظمة شباب الثأر" التي كونت مجتمعة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". واتفق بعضها الآخر على مناهج مشتركة، ومواقف موحدة، إزاء الملاحظات المتعلقة بالمجلس الوطني الفلسطيني؛ إذ التقت منظمة التحرير "وحركة فتح"، التي اشترطت تعديل الميثاق القومي للمنظمة ونظامها الأساسي؛ مع تأكيد استقلاليتها، وتحرير إرادة جيش التحرير من التبعية للدول العربية.[160]

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن تحرير الجيش الفلسطيني من التبعية العربية؟ وهو ضمن الجيوش العربية المضيفة له، ويتدرب على أراضيها! وفي ظل هذه الظروف الصعبة، وبالتحديد في النصف الثاني من عام 1968، أرسلت المنظمة بعض

---

[159] صحيفة الأهرام 17/ يناير 1968.
[160] صحيفة **"الدستور"** : (الاردن، 12/10/1968).

أعضاء اللجنة التنفيذية إلى عمّان، وبعضهم إلى دمشق؛ حيث بحثوا أفضل السبل إلى تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، تمهيداً لتشكيل القيادة الجماعية، وتوحيد النضال.

عقد المجلس الوطني دورته الرابعة، في القاهرة، بين 10 و 17 تموز (يوليو) 1968. وحضرها مائة عضو[161]. وكانت موزعة كالتالي: 50 مقعداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والصندوق القومي، والتنظيمات الطلابية العمالية الفلسطينية؛ و 38 مقعداً للمكتب الدائم، وهو التجمع الذي كانت تتزعمه فتح؛ و 10 مقاعد لـــ"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"؛ ومقعدان للمستقلين.واتخذ المجلس سلسلة قرارات، أهمها: حرية العمل الفدائي، من جميع الأراضي العربية المجاورة لإسرائيل. وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة، لقوات المنظمات الفدائية. وتكون منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن توضيح الموقف للمقاتلين. ورفض قرار مجلس الأمن، الرقم 242. وتدعيم جيش التحرير وتطويره وزيادة حجمه، على أن يكون "حر الإرادة والقيادة". والموافقة على مبدأ توحيد الضرائب المالية. والاتفاق على أن تصدر البيانات العسكرية عن جهة واحدة، مع ذكر الجهة التي اضطلعت بالعمل.

قرر المجلس الوطني تشكيل مكتب لشؤون الأراضي المحتلة، من ذوي الاختصاص في دائرة التنظيم الشعبي والمجلس العسكري؛ ويمنح الإمكانيات، التي تمكنه

[161] د.عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية** : (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1983).ص 346، ج 6.

من خدمة أهداف الثورة الفلسطينية. وتعديل المادة رقم 14 من النظام الأساسي، لتنص على أن اللجنة التنفيذية، تؤلف من أحد عشر عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني. وتعديل المادة رقم 2 من النظام الأساسي، بما يسمح للمجلس الوطني بانتخاب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني. وتعديل المادة رقم 22 من النظام الأساسي، بما يسمح بإنشاء جيش من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني؛ تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها، الخاصة والعامة.

وقرر المجلس الوطني تغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني[162]، ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني؛ لأن كلمة الوطني، تنصرف إلى الشعب العربي الفلسطيني؛ في حين أن كلمة القومي، تنصرف إلى الأمة العربية؛ والميثاق هو للشعب الفلسطيني، وليس لجميع الأمة العربية؛ وإن كانت فلسطين جزءاً من الأمة العربية[163]. ولكن السؤال: ألا يمكن تفسير هذا التغيير بجنوح نحو القطرية ونحو الكيانية الضيقة؟.

كما قرر أعضاء المجلس الوطني، إزالة النص القاضي بأن المنظمة لن تمارس سيادتها على الضفة الغربية، وقطاع غزة ومنطقة الحمة من الميثاق القومي. ونص الميثاق الوطني المعدل على أن الشعب العربي الفلسطيني، هو صاحب الحق الأول والأساس، في تحرير وطنه[164]؛ وهو يؤكد أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها؛ ويرفض كلّ

---

[162] الموسوعة السياسية ج 6 ص 346.
[163] الموسوعة السياسية ج 6 ص 346.
[164] الموسوعة السياسية ج 6 ص 53

أنواع التدخل والوصاية والتبعية. كما ينص على أن منظمة التحرير، الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني، في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين، العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تطلبه قضية فلسطين، على الصعيدين: العربي والدولي.

كما أجمع المؤتمر على رفض كلّ الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً. ورفض كل المشروعات الرامية إلى القضاء على القضية الفلسطينية أو تدويلها. وعُدلت المادة المتعلقة باليهود الفلسطينيين، وهم "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين، حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين".[165]

حث المجلس الوطني على العمل الفدائي في المادة رقم 10 في الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل. وتعبئة كافة الطاقات، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني، بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية؛ ضماناً لاستمرار الثورة وانتصارها.[166]

ولئن كانت الفترة، التي تسلّم فيها يحيى حمودة، رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قصيرة؛ فإنها كانت غنية بأحداثها المهمة، وتطوراتها السريعة، التي أسفرت عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية تشكيلاً ثورياً، بعد تعديل بعض مواد

---

[165] صحيفة الدستور 21/10

[166] الوثائق الفلسطينية لعام 1968، رقم 469، ص 523.

الميثاق الفلسطيني والنظام الأساسي فيه. ولكن سرعان ما سيطرت التنظيمات الفدائية على المنظمة، وتولت "حركة فتح" رئاستها؛ وانتخب ياسر عرفات، في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في القاهرة، من الأول إلى الرابع من شباط (فبراير) 1969، رئيساً للجنتها التنفيذية، وقائداً عاماً للقوات الثورية الفلسطينية. فانتهت، بذلك رئاسة يحيى حمودة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بعد فترة قصيرة بذل فيها قصارى جهده من أجل الوحدة الفلسطينية.

إن تصور منظمة وليدة في ظروف قيصرية هو تصور لإحداثيات علاجية في محاولة لجعل هذا المولود أكثر توافقاً، ومع اصطدام الرغبات المتنوعة لم يحصل أي الرغبات إلا بمستويات نسبية لأن الحسابات لم تكن دقيقة للجميع، والبرامج لم تكن مستوفية فرص النجاح وبقيت الحالة ما بين شد ورد، حتى فشل الشقيري في برنامجه وبدأت برامج مختلفة تماماً لما هو متوقع، من دعم للكيانية الفلسطينية، حيث الانسياب العربي نحو القبول بما ترضاه أطراف دولية برامجها ليست في مصالح الشعب الفلسطيني، ويمكن القول بأن المنظمة خلال فترة قصيرة تقدر بأربع سنوات، تغير فيها ميثاقها وتغيرت القيادة الأولى، وكان عمر القيادة الثانية قصيراً، وكل ذلك دون انجازات كبيرة.

الفصل الثالث

المنظمة في ظل ياسر عرفات

يمكن القول إن التحولات الحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية كانت في ظل السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية وزعيم أكبر تنظيم فلسطيني "فتح" كان يمتاز بشخصية غربية في السلوك والتفكير، والجمع بين المتناقضات، كما أنه امتلك فرصة حرق المراحل بشكل جيد لينتقل من الفرع للمركز، ومن الرفض إلى القبول، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية أداة طيعة الانتقال في المراكز السياسية وطيعة الانتقال في المواقف السياسية، التي كان لها أساس بنيوي لحدوث هذه التحولات، ولكن رغم التحول لم تكن المعطيات الدولية والتعنت الإسرائيلي الأمريكي يعطي فرصة لقيام كيانية سياسية.

المبحث الخامس: المنظمة في ظل ياسر عرفات

في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الذي عقد في القاهرة (1–4 شباط (فبراير) 1969) سيرت اللجنة التنفيذية أمور منظمة التحرير، وأجرت الاتصالات لتشكيل المجلس الوطني، وحرصت على عقده في موعده المحدد، واهتمت باشتراك جميع فصائل المقاومة في أعماله، ولكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتذرت عن الحضور. ولهذا تألف المجلس الوطني الخامس من ممثلي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وممثلي الاتحادات الشعبية وبعض أصحاب الكفاية.[167]

عقد المجلس دورته الخامسة وانتخب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة انتخبت بدورها

---

[167] الموسوعة الفلسطينية، ج 6 ص 346

ياسر عرفات رئيساً لها في أول اجتماعاتها، وشكلت المنظمة قيادة الكفاح المسلح[168].

وتشكلت اللجنة التنفيذية الجديدة في هذه الدورة من فاروق القدومي للتنظيم الشعبي، ومحمد النجار وخالد الحسن عن فتح، ويوسف البرجي وأحمد الشهابي عن طلائع حرب التحرير الشعبية الصاعقة للدائرة السياسية، وإبراهيم بكر لنيابة الرئيس، وكمال ناصر للتوجيه والإعلام، وياسر عمرو عن المستقلين لأمانة السر ، وحامد أبو ستة عن منظمة التحرير الفلسطينية لشؤون الوطن المحتل، وعبد الحميد شومان رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني. وشغل ياسر عرفات الدائرة العسكرية علاوة على رئاسة اللجنة.[169]

كان أول نشاط قامت به اللجنة التنفيذية هو تفقد قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابط إلى جانب القوات المصرية على الضفة الغربية من قناة السويس، وقال عرفات إن هذا الجيش سيحول إلى جيش ثوري، وسيتم تطويره وزيادة عدده... وأنه سيكون جيش الثورة[170]. وفي بيان من إذاعة صوت العاصفة قال عرفات إن شعب فلسطين يرفض أي تسوية تكون فيها أرضه موضع مساومة، وفي مذكرة من التنفيذية لمجلس جامعة الدول العربية في دورته الحادية والخمسين دعت الدول العربية إلى رفض الحل السلمي، ودعم الكفاح المسلح، وكذلك دعم الصندوق القومي الفلسطيني، وقيام الجيوش العربية بواجباتها في الدفاع والتصدي للعدو[171].

---

[168] صحيفة النهار 4 و 5 / 2 /1969.
[169] صحيفة الأهرام 5/2 /1969.
[170] صحيفة النهار 11/2/1969.
[171] الكتاب السنوي لسنة 1969 ص 54 .

وعملت اللجنة التنفيذية على إصلاح العلاقات مع الدول العربية وحل بعض الإشكالات مثل القيود التي فرضتها بعض الأنظمة العربية على حركة التنظيمات الفلسطينية مثل القيود التي فرضتها العراق[172]، وتم حلها بزيارة من السيد إبراهيم بكر، وكذلك حل الإشكالات حول العمل من جنوب لبنان للمنظمات الفدائية وما يسببه من مشاكل مع الحكومة، حيث قام عرفات بحل هذه المشكلة بشكل نسبي[173]. وبالإجمال يمكن القول إن المنظمة في هذه الفترة كانت تعيش حالة معالجات على عدة صعد، على الصعيد الداخلي وعلاقة الفصائل ببعضها ومحاولة احتوائها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو على صعيد العلاقة مع الدول العربية ومحاولة تدعيم العلاقات في اتجاه تحقيق دعم عربي لمنظمة التحرير الفلسطينية ونشاطاتها، وفتح المجال للعمل العسكري من الحدود العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، وكذلك كان نشاط منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه فتح قنوات مع دول تؤمن بدعم النضال الفلسطيني وخاصة الدول الاشتراكية..

وعرفات كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية وكرئيس لتنظيم فتح استخدم سياسية مطاطة جداً في التعامل مع المعطيات المحيطة، فحاول كسب الساحة الفلسطينية حيث كان تنظيمه فتح يستوعب عدداً من التكتلات المتمايزة فكرياً[174]، وكذلك عمل على تجميع الفصائل داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية, وكذلك حاول أن يوجد جسور لعدم الاصطدام مع أي من الدول العربية، مهما كانت المبررات وكذلك حاول تفهم

---

[172] صحيفة النهار 16/4/1969.
[173] صحيفة النهار 9/5/1969.
[174] نزيه أبو نضال: **تاريخية الأزمة في فتح**: (ط 1، 1984). ص 39.

المواقف السياسية لبعض الأطراف الدولية في تصوراتها تجاه القضية الفلسطينية.

لقد احتوى رئيس اللجنة التنفيذية خلاف دب في صفوف فريقين من الجبهة الشعبية، خوفاً أن يصل إلى نتائج سيئة[175]. وكذلك عالجت اللجنة التنفيذية قيام مجموعة من الشعبية بتفجير أنبوب بترول تابع "للتابلاين"[176] في مرتفعات الجولان السورية، وقامت بالاتصال بالملك فيصل لتوضيح أن هذا العمل لم ينسق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن تعلم به مسبقاً[177].

عمل عرفات على تنسيق الجهود في سبيل إطلاق حرية العمل في الجنوب اللبناني مع العماد أول إميل البستاني[178]، وخاصة أن اللبنانيين كانت لديهم مخاوف من العمل من حدودهم بسبب قيام إسرائيل بتوجيه ضربات للقرى الحدودية، وفي اجتماع بين كمال جنبلاط مع المنظمات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية تم التوصل إلى اتفاقية القاهرة، التي نظمت التظاهرات المسلحة وأوضاع المخيمات[179].

ولكن عرفات كان يدرك أن موضوع لبنان حلقة من حلقات دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى زاوية الحلول السلمية، أو نفيها من الساحة السياسية لحساب أطراف أخرى، فحاول توسيع دائرة علاقاته الخارجية، مع الصين التي من الممكن أن تكون داعماً

---

[175] الكتاب السنوي 1969 ص 54
[176] صحيفة النهار 6/6/1969.
[177] صحيفة الحياة 13/6/1969
[178] الكتاب السنوي 1969 ص 57.
[179] الكتاب السنوي 1969 ص 64.

للثورة، وصرح لصحيفة "بوليتيكا" "Politika" اليوغسلافية في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965، أن الشعب الفلسطيني عازم على خوض حرب تحرير طويلة، وطويلة جداً. وأن الحركة الفلسطينية لا تقبل أي حل سلمي يتم التوصل إليه من الحكومات. وأضاف أن المشكلة هي استعادة الوطن السليب لا الأراضي التي احتلت في حزيران (يونيو) 1967[180].

وفي ظل محاولة المنظمة إثبات مكانتها، كانت المشاكل تنحدر من كل صوب، دافعة إلى عدم الاستقرار، وإلى وجوب إيجاد معالجات دائمة. فالساحة اللبنانية يتفجر الوضع فيها بين الحين والآخر، والمواجهة هدفها، إثبات الوجود والسلطة لكلا الاتجاهين الفلسطينيين ومنظماتهم واللبنانيين ودولتهم، واستمر عرفات في جولاته الدبلوماسية في البلاد العربية فزار كلاً من تونس والجزائر للحصول على الدعم[181]، ولكن الغريب أن المنظمة وجهت "نقداً ودياً" للاتحاد السوفييتي في موقفه المؤيد لقرار مجلس الأمن 194 الداعي للتسوية[182]؛ وفي 7 حزيران (يونيو) 1969، أعلن ناطق بلسان المنظمة أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون بسعادة.. وكذلك كررت المنظمة موقفها هذا أمام اللجنة الاستشارية لدول عدم الانحياز في بلغراد في 11 تموز(يوليو) 1969[183]. وفي 23 أيلول (سبتمبر) 1969 افتتح في الرباط مؤتمر القمة الإسلامي، ولم توجه الدعوة إلى منظمة

---

[180] صحيفة النهار 29/11/1969.
[181] صحيفة النهار 29/2/1969
[182] صحيفة الدستور ، عمان 5/6/1965
[183] الكتاب السنوي للقضية 1969 ص 58

التحرير الفلسطينية، غير أن الملك الحسن دعا وفد المنظمة, بصفة شخصية للاشتراك بصفة مراقب، ولكن عرفات طالب بقبول المنظمة عضواً، واستغرب نقاش قضية فلسطين والقدس في غياب ممثلين عن الشعب الفلسطيني[184]،.

وعقدت الدورة السادسة للمجلس الوطني بين 1–6 أيلول (سبتمبر) 1969، حيث استطاعت اللجنة التنفيذية من جمع معظم التنظيمات في هذه الجلسة، باستثناء الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش التي حضرت بصفة مراقب، وذلك لاعتراضها على مفهوم الشقيرية وآثارها، ومن التكوين البيروقراطي الذي لا يصلح للعب دور إطار الوحدة الوطنية، وكذلك انتقدت الجبهة الطابع الكلاسيكي لجيش التحرير الفلسطيني، ودعت إلى تثوير المنظمة، وكذلك دعت إلى تحديد واضح للعلاقة بين المنظمة والسلطات الرجعية، وكذلك تمثيل الفصائل في اللجنة التنفيذية بشكل يحقق الوحدة، الأمر الذي لم تتفق الجبهة مع اللجنة التنفيذية عليه[185].

تم تشكيل اللجنة المركزية في 6 أيار (مايو) 1970، في الاجتماع الذي عقده أمناء الفصائل الفلسطينيين، حيث كلفت اللجنة التنفيذية بإنشاء قيادة عسكرية موحدة للقوات الفلسطينية تكون ملتزمة بتعليمات وتوجيهات اللجنة التنفيذية. في هذا الاجتماع ناقش الحضور موضوع الدولة الديمقراطية التي ستقوم على الأرض الفلسطينية كاملة. كما تم التركيز على ضرورة الكفاح المسلح وتوحيد قوى الثورة المقاتلة[186].

---

[184] صحيفة النهار 22/9/1969

[185] صحيفة "**الهدف**": (بيروت، 26/7/1969).

[186] عزت دراغمة: **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**: (القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، ط 1، 1992). ص 43.

استطاع عرفات في الدورة السادسة للمجلس أن يضع الصندوق القومي تحت إشراف اللجنة التنفيذية، بعد أن كان مستقلاً عنها، وكذلك وضع قيادة الكفاح المسلح تحت إمرة رئيس المنظمة... وبالتالي أصبح لعرفات قوة مركزية كبيرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، كما هي داخل فتح وبات مسيطراً أكثر.. حيث لم يبق خارج منظمة التحرير غير الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش.. مما مكن عرفات من إثبات وجوده عربياً وعالمياً، وخاصة أن الصبغة الكيانية للمنظمة أصبح لها دور في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمرات العربية والعالمية[187].

وجاء عام 1970 يحمل في طياته توتراً جديداً في العلاقة الفلسطينية اللبنانية، رغم وجود اتفاقية القاهرة التي عقدت على أثر أحداث 1969، وكان سبب هذا التوتر إعادة القيود على تنقل وتواجد الفدائيين، حيث اعتبرت التنفيذية التحرشات والقيود هدفها التضييق على نشاطات الفدائيين[188]، ولذلك اعتبر عرفات أن عام 1970 عام المؤامرات لتصفية القضية[189]، وهذا كان واضحاً من خلال الإعلان عن زيارة جوزيف سيسكو مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت للمنطقة في 18 نيسان (أبريل) 1970، الذي اعتبر بمثابة دليل على تصعيد التحركات الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية[190].

---

[187] الكتاب السنوي 1969 ص 86.
[188] صحيفة الأنوار 21/3/1970
[189] صحيفة الأهرام 5/4/1970
[190] صحيفة الأنوار 18/4/1970

وفي 30 أيار (مايو) 1970 بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة في القاهرة، وفي نهاية الاجتماعات أعلن ياسر عرفات عن تشكيله اللجنة المركزية لحركة المقاومة، يوم 4 حزيران (يونيو) 1970، من 27 عضواً برئاسته[191]، وعلى أثر الاجتماعات أعلن أيضاً أن الفدائيين سيحترمون اتفاقية القاهرة التي تم التوقيع عليها مع السلطات اللبنانية[192]. وفي هذه الفترة كانت العمليات العسكرية والعمل الفدائي له تميز ملحوظ، ولكن الزيادة في عدد الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية زاد من حدة الخلافات، ومع إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وليام روجرز عن مشروعه لحل قضية الشرق الأوسط، تم عقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني في 27-28 آب (أغسطس) 1970 لبحث هذا الإعلان الأمريكي الذي وافقت عليه مصر.. وهذا ما أثار قلق منظمة التحرير الفلسطينية وخوفها من ضرب المقاومة الفلسطينية وتصفية القضية، وقد طالب الفلسطينيون عبد الناصر أن لا يشمل قبوله للمشروع القضية الفلسطينية، وفي النهاية أعلن المجلس رفضه القاطع ومقاومته الحازمة للمؤامرة الأمريكية المتمثلة في مشروع روجرز[193].

لم تكد تنتهي تهدئة الأمور على الساحة اللبنانية حتى أعلنت الحكومة الأردنية عن سلسلة إجراءات تُقيد العمل الفدائي تحت عنوان "مجتمع موحد ومنظم"، وردت المقاومة بتحدي القرار وعدم تنفيذ المطالب التي وردت فيه، وعقدت جميع المنظمات في مساء يوم

---

[191] الكتاب السنوي 1970، ص 6.
[192] الكتاب السنوي 1970، ص 6.
[193] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 43.

11 شباط (فبراير) 1970 اجتماعاً ضم ممثلي الأحزاب السياسية، والاتحادات النقابية العمالية، والمهنية والمحامين والأطباء، والمنظمات النسائية، وعدداً من قادة الرأي العام، وذلك في مقر منظمة التحرير في عمان، أعلن على أثره قيام القيادة الموحدة للعمل الفدائي والجماهير في الأردن، وصدر بيان موسع جاء فيه أن هذه الإجراءات جاءت متواطئة مع العدو الصهيوني لفرض الاستسلام على الأمة، وتصفية العمل الفدائي.. ورغم تأييد سوريا والعراق والجزائر للمنظمة إلا إن ذلك لم يمنع سقوط الضحايا[194]، ورغم الجهود المستمرة لإغلاق هذا الباب الذي يعتبر من أسوأ الأبواب التي فتحت شرها على الوجود الفدائي الفلسطيني، وظلت هذه الحال ما بين وساطة واتفاق ونقض اتفاق حتى سالت دماء الفلسطينيين بالآلاف على مدى أكثر من عامين "1970-1971 "جعلت الجبهة الشرقية جبهة مستحيلة على النشاط الفدائي، وأياً كان صاحب الحق في هذه المواجهة فتعددت الآراء حول المخطئ والمصيب، صاحب الحق والظالم والمظلوم، وان كان للأمر علاقة من الجانب الفلسطيني ببعض المسلكيات السلبية التي أعطت مبرراً للنظام الأردني الذي كان ينتظر فرصة لاستبعاد الكيانية الفلسطينية القائمة على حساب مصالح النظام الأردني. وكانت فصائل المقاومة الفلسطينية قد مارست عدداً من أحداث العنف ضد رموز النظام الأردني[195]، وما جرى في الحقيقة هو اصطدام منطق الدولة ومنطق الثورة[196]، وكذلك جرت الأمور في دائرة الفعل ورد الفعل مع وجود بعض المؤثرات الدولية الخارجية

---

[194] صحيفة **"الثورة"**: (دمشق، 12/2/1970).

[195] د.حسنين توفيق إبراهيم:**سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)**:(لبنان:بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1992) ص 158.

[196] بهجت أبو غربية ح 8 +أحمد جبريل ح 7 + شفيق الحوت ح 7.

كمبادرة روجرز لوقف إطلاق النار التي وافقت عليها كل من مصر والأردن[197].

أدت هذه الأحداث إلى التعويض عبر التأسيس لساحة جديدة وهي لبنان.. ولكنها لم تكن بفاعلية وأهمية الساحة الأردنية، وعلى الإثر تم عقد الدورة الثامنة للمجلس الوطني في القاهرة في 20 شباط (فبراير) – 5 آذار (مارس) 1971، ولم تكن هذه الجلسة ذات أهمية كبيرة، إذ ناقشت مسائل تنظيمية لها علاقة بالعلاقات الفلسطينية العربية، وكذلك بمشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يحق للجميع العيش فيها بسلام بنفس الحقوق والواجبات، كما تم التأكيد على وحدة الشعب في كلتا الضفتين الشرقية والغربية[198].

الأحداث الجسام في الأردن جعلت الكرة في الساحة الفلسطينية ما بين تقييم للمرحلة السابقة، وما بين تحميل المسؤولية لبعض التنظيمات، على سلوكها النضالي مثل خطف الطائرات التي احترفتها الجبهة الشعبية، وعلى الأثر قامت اللجنة المركزية بتجميد عضوية الجبهة الشعبية، ولم تعد إلا بسبب تشكيل الحسين حكومة عسكرية برئاسة الزعيم محمد داود، لقمع المقاومة [199].

ورغم ما جرى رفضت منظمة التحرير الفلسطينية مشروع روجرز الذي يقضي بوقف إطلاق النار ولو لمدة ثلاثة شهور: والقبول بتصريح يصدره جونار يارينج بإجراء مشاورات تهدف لإقامة السلام استناداً إلى قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين ثاني

---

[197] **الجزيرة.نت** أيلول الأسود:هاني الخضاونة، محمد رسول الكيلاني، عدنان أبو عودة، فاروق القدومي،مشهور حديثة، سامي شرف.
[198] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 44.
[199] الكتاب السنوي 1970 ص 13.

(نوفمبر) 1967[200]، ولم تكتف المنظمة بذلك بل صرح عرفات في خطاب خلال مسيرة شعبية في 31 تموز (يوليو) 1970 أن الثورة الفلسطينية معنية باجتثاث إسرائيل[201].

وجاءت الدورة التاسعة للمجلس الوطني التي عقدت في تموز في 7–13 تموز (يوليو) 1971، في القاهرة، لتؤكد من جديد رفضها للمشاريع الاستسلامية وخاصة قرار مجلس الأمن 242، ومشروع روجرز، ولكن هذه الدورة كانت على موعد مع قيام الجيش الأردني بشن هجوم كبير –بري وجوي– على قواعد الثورة في أحراج عجلون وجرش، وكانت الضربة القاضية، بحيث اضطرت المقاومة الفلسطينية لمغادرة الساحة الأردنية[202].

ولكن التيار المعاكس لمفاهيم الثورة حتى الآن كان قوياً، فهذا السفير الأمريكي لدى الحكومة التونسية يوعز لبورقيبة الرئيس التونسي الراحل ولرجال حكومته، السيد الباهي الأدغم، ومحمد المصمودي، بالتحرك واتخاذ التدابير السياسية لتصفية المقاومة عن طريق الاحتواء بديلاً من التصفية الجسدية التي عجز الملك حسين وجيشه عن تنفيذها[203].

ومن موقع إدراك المنظمة ولجنتها التنفيذية لخطورة الأوضاع استمرت في تأكيد أهمية وحدة الفصائل والسعي لتحقيقها، في هذا الإطار تقرر تشكيل لجنة متابعة من 22 عضواً لملاحقة تنفيذ البرامج السياسية والتنظيمية التي أقرها المجلس فيما يخص وحدة الفصائل والعمل، بحيث تم تشكيل مجلس إعلام مركزي موحد يصدر صحيفة واحدة باسم

---

[200] الكتاب السنوي 1970 ص 16.
[201] الكتاب السنوي 1970 ص 17.
[202] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 45.
[203] الكتاب السنوي 1971، ص 7.

الثورة، وكذلك تشكيل لجنة عسكرية لوضع خطة توحيد عسكري، وكذلك لجنة سياسية لدراسة البرنامج السياسي المنبثق عن المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة بملازمة الدورة العاشرة للمجلس الوطني الاستثنائي، وكذلك تشكيل لجنة ثلاثية لوضع خطة من أجل الوحدة المالية[204].

ولم تلبث منظمة التحرير الفلسطينية أن تعرضت لهجمة أخرى من المشاريع السلمية السياسية، نتيجة لحالة الانحسار المؤقت التي عاشتها المقاومة في أثر أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، وتموز (يوليو) 1971 في الأردن، حيث جاءت الأنباء من الأراضي المحتلة،. بشأن عزم السلطات الإسرائيلية إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لتلقي مزيداً من الاهتمام على محاولات التسوية في المنطقة، وقد سارعت اللجنة التنفيذية، في منتصف شباط (فبراير)، إلى إصدار بيان أكدت فيه، مجدداً، رفضها المطلق والقاطع لجميع المشاريع السياسية التصفوية، بما فيها مشروع "الدولة الفلسطينية" التي تهدف إلى النيل من وحدة التراب الفلسطيني، ومن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه.

واعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن الانتخابات البلدية وسيلة لتصفية القضية الفلسطينية بأيدي فلسطينية، كما هددت من يشارك في هذه الانتخابات[205]. ولذلك علق المجلس الوطني في دورته العاشرة المنعقدة في القاهرة في 6–12 نيسان (أبريل)

---

[204] صحيفة **"هآرتس"**: (تل أبيب 6/12/1972).
[205] صحيفة **"الاتحاد"**: (دمشق، 1/2/1973).

1972، على مشروع الانتخابات البلدية وناقشت وسائل إفشال هذا المشروع، كونه يمثل خروجاً عن القرارات العربية، كما نادت منظمة التحرير الفلسطينية بالإطاحة بالملك حسين[206]. وكذلك طالبت منظمة التحرير الفلسطينية الدول العربية التي اعترفت بقرار 242، بإعلان رفضها له وللمشاريع السلمية. وفي هذه الدورة للمجلس الوطني برزت الدعوة للإقليمية الفلسطينية عبر طرح الاستقلالية الفلسطينية[207].

ثم جاء مشروع الملك حسين في 14 آذار (مارس) 1972، القاضي بإقامة "مملكة عربية متحدة" تضم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن في اتحاد فيدرالي، ليستقطب الاهتمام الكلي، والرفض القاطع، من مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث اعتبرها السيد محمد يوسف النجار "أبو يوسف" رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان اعتبرها بأنها "عملية إجهاض لحركة الثورة". وأضاف أنها خطة خطيرة وتعتبر ضربة لتطلعات الشعب الفلسطيني الذي يرى أن استعادة كامل حقوقه لا تتم إلا من خلال عودته إلى أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية[208].

ثم جاء اقتراح من الرئيس المصري محمد أنور السادات بشأن إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، ليثير اهتمام اللجنة التنفيذية على لسان كمال ناصر، الذي ذكر أن اللجنة التنفيذية درست في اجتماعها بتاريخ 1 تشرين الأول (أوكتوبر) 1972 الموقف السياسي الراهن للقضية الفلسطينية، ونضال شعبها المسلح، وقررت ضرورة الاستمرار

---

[206] صلاح خلف: **فلسطيني بلا هوية**: (عمان، دار الجليل للنشر، ، ط2، 1996). ص 100.
[207] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 46.
[208] صحيفة هآرتس 17/12/1972.

في إبراز الشخصية الفلسطينية، ودعم الكيان الفلسطيني، الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنمية مؤسساتها، والتمسك بميثاقها الوطني، وزيادة فعاليتها في النضال، ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية[209].

وفي وسيلة لزيادة الضغط على المقاومة، ودفعها للتسوية قامت إسرائيل بحرب استنزاف مستمرة على قرى جنوب لبنان لدفع الأمور إلى حد الاصطدام بين الأشقاء، في الجيش اللبناني والفدائيين[210]، وفي أحسن الظروف كان الاتفاق بين اللبنانيين والفلسطينيين بعدم إلغاء اتفاق القاهرة، ولكن بإخلاء القرى الحدودية من عناصر المقاومة التي التزمت بالقرار، باستثناء الجبهة الشعبية القيادة العامة[211]، إلا أن عملية نفذتها منظمة أيلول الأسود، وهي احتجاز فريق رياضي إسرائيلي في مدينة ميونخ، في دورة الألعاب الأولمبية في ألمانيا، بتاريخ 5 أيلول (سبتمبر) 1972 ثم تصفيتهم، بعد محاولة الشرطة الألمانية تخليصهم وقتل الفدائيين[212]... هذا دفع إسرائيل إلى شن هجوم واسع ووحشي وعلى نطاق واسع على المخيمات والقرى في لبنان وسوريا، في 8 من الشهر نفسه، كما شنت هجوماً آخر على جنوبي لبنان، في 16-17 من الشهر نفسه أيضاً... وهذه الهجمات زادت من حدة التوتر بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين، وتدخل السيد محمود رياض، الأمين العام للجامعة العربية لحل الإشكالية، وخاصة مع فرض لبنان قيود جديدة على تحركات المقاومة الفلسطينية، مما جعل ظروفها صعبة، وكذلك إعلان الحكومة حالة

---

[209] الكتاب السنوي 1972، ص 10.
[210] صحيفة الاتحاد 9/6/1972.
[211] الكتاب السنوي 1972، ص 11.
[212] الكتاب السنوي 1972، ص 12.

الطوارئ، وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين كانت فيه بنود سرية أساسها: تجميد المقاومة في الأراضي اللبنانية، وبقاء عناصر المقاومة خارج المدن والقرى في الجنوب[213]، ولكن الأزمة كانت تتجدد بين الحين والآخر.. وكانت هناك أيد مختلفة تلعب في الساحة اللبنانية حيث قامت المخابرات الأردنية بإرسال محمد عامر بمهمته التخريبية[214]، ومن هنا رأى عرفات أن لا وساطة بين النظام الأردني والمقاومة، لأن هناك جداراً من 25 ألف شهيد وجريح يفصل بين الطرفين[215].

وفي هذه الفترة حاول عرفات أن يعزز علاقاته الخارجية، فزار هو وأعضاء من اللجنة التنفيذية كلاً من يوغسلافية[216]، ورومانية[217]، والصين الشعبية[218]، وكوريا الديمقراطية[219]، والاتحاد السوفيتي[220]، كما قامت منظمة التحرير بمعاجلة موضوع قيام ألمانيا الغربية بطرد الفلسطينيين، في أعقاب عملية ميونخ، ودعوة المنظمة، الدول العربية لاتخاذ موقف من ألمانيا الغربية، والمنظمة تحتفظ بحقها في الرد بالوسائل المناسبة[221].

لجأت إسرائيل بعد عملية ميونخ، لتوسيع نطاق ضرب المقاومة بوسائل جديدة، وهي ضرب قيادة المقاومة،وتنفيذ الاغتيالات، بطرق متعددة، سواء بالسيارات المفخخة أو بالطرود الملغومة، فاغتيل غسان كنفاني "رئيس تحرير مجلة الهدف" بتفجير سيارته

---

[213] صحيفة الاتحاد 12/12/1972.
[214] صحيفة "دافار"، إسرائيل، 22/5/1972.
[215] صحيفة هآرتس 22/8/1972.
[216] صحيفة هآرتس 28/8/1972.
[217] صحيفة "**عال "هشمار**": (إسرائيل، 1/9/1972).
[218] صحيفة "الاتحاد"، 29/8/1972.
[219] صحيفة "**معاريف**": (إسرائيل، 14/9/1972).
[220] الكتاب السنوي 1972، ص .20
[221] الكتاب السنوي 1973، ص 7.

بتاريخ 8 تموز (يوليو) 1972، وأرسل رسالة ملغومة للدكتور أنيس الصايغ "مدير مركز الأبحاث الفلسطينية في بيروت بتاريخ 19 تموز (يوليو) 1972، وأصيب بجروح، كذلك طرد ملغوم لبسام أبو شريف من الجبهة الشعبية، بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1972، وطرد آخر كان موجه للسيد صلاح صلاح، وكذلك نسفت مكتبة فلسطين في مارس بتاريخ 14 تشرين الأول (أوكتوبر) 1972، وكذلك إلقاء عبوتين ناسفتين على مركزين للثورة الفلسطينية في 7+8 تشرين الأول (أوكتوبر) 1972، كما اغتيل وائل زعيتر في 16 تشرين الأول (أوكتوبر) 1972، وهو ممثل فتح في إيطاليا، كما اغتيل محمود الهمشري في 18 كانون الأول (ديسمبر) 1972 وهو ممثل المنظمة في باريس.

ويبدو أن هذه الأحداث الجسام، كان لها وقع معين على بعض الفئات الفلسطينية، حيث تناولت مجلة "الهدف" عشية انعقاد الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 6–12 كانون الثاني (يناير) 1973، التيارات السائدة داخل المجلس الوطني.. وخلصت للقول إن هناك ثلاثة خطوط: الاتجاه اليميني الذي تفرضه استقلالية أكثرية الأعضاء، والاتجاه الانتهازي الذي تفرضه الانتماءات البرجوازية في الدورة، ويدفع هذان الاتجاهان نحو الحلول التصفوية للقضية، وإلغاء دور المقاومة المسلحة، والاحتواء والوصاية على الثورة الفلسطينية عن طريق عسكرتها، وتحويلها إلى فصيل تابع للجيوش العربية. أما الخط الثالث، ويمثل الاتجاه الثوري، فوظيفته العمل على توحيد صفوفه على أساس المحافظة على خط الكفاح المسلح وعلى استقلالية المقاومة سياسياً

وتنظيماً[222]، وتعتبر هذه الدورة هي الدورة التي تم فيها تبني مشروع البرنامج السياسي المرحلي، والذي برره البعض بأنه يراعي التطورات على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية[223].

ونلاحظ هنا حسب هذا البيان أن عملية الفرز بدأت تتضح داخل المنظمة، مما أدى إلى بعض الانشقاقات، حيث انشقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني في عام 1973 وتسمى الفصيل المنشق عام 1977 بفتح المجلس الثوري، بزعامة صبري البنا "أبو نضال"، ومارس هذا الفصيل العنف كوسيلة لتصحيح قيادة فتح الرسمية "المنحرفة"[224]، التي طغت عليها العوامل التكتيكية، على حساب الأهداف الإستراتيجية، نتيجة غياب النظرية الثورية[225]. ويعتبر التفكير الفلسطيني المرحلي امتداداً للتصور العربي الذي من أجله أنشأ هذه المنظمة، وإلا لماذا استمرت حالة وقف إطلاق النار للبلدان العربية، تجاه إسرائيل، ولماذا تستمر المؤامرة والتهييج، على الساحات العربية التي تتواجد فيها المقاومة أليس لكي توصل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، إلى خيار التسوية وتصفية القضية.

وتزداد عملية الفرز ووضوح الصورة، مع انتقاد مجلة الهدف لمؤتمر المصالحة في جدة، وتجميد عمليات المقاومة من الساحة اللبنانية، وكذلك موقف اللجنة التنفيذية

---

[222] الكتاب السنوي 1973 ص 7 .
[223] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 46.
[224] ناجي علوش، فكر حركة المقاومة الفلسطينية، (1948-1978)، ص 139.
[225] د. عبد الوهاب الكيالي: **دراسات ومطالعات فلسطينية، 1974-1977**: (بيروت: لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1977). ص 58.

الصامت من مختلف مشاريع التسوية، والحلول السلمية.

تجاوزت سياسة الدول العربية حدود الضرب بالعصا و رفعها والتهديد بها، إلى المطالبة بتحويل العمل الفلسطيني إلى عمل سري، الأمر الذي سوف يعطي الحكومات القدرة على مخاطبة العالم والرأي العام ، وقال خالد الحسن "فما من ثورة تضحي بانتصاراتها مجاناً"[226]، رافضاً موضوع السرية لأنه يستبعد المفهوم الكياني الذي سعى له الفلسطينيون.

ثم تجيء حرب السادس من تشرين الأول (أكتوبر) 1973 لتحدث نوعاً من التغيير في موازين القوى في المنطقة العربية، ولتعزز موقع منظمة التحرير الفلسطينية عربياً، وإسلامياً، وفي الأمم المتحدة[227]. ولتعيد إلى الجندي العربي ثقته بقدرته على مواجهة العدو الإسرائيلي، وعلى إحراز الانتصارات، وكان موقف عرفات بدعوة الفدائيين إلى تنفيذ عمليات وراء الخطوط الخلفية للعدو ومراكز تجمعاته ومرافقه الحيوية. كما دعت اللجنة التنفيذية جماهير الأراضي المحتلة إلى العصيان المدني، وطالبت الدول العربية بوقف تصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ومن هنا انتعشت آمال الفلسطينيين في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973.[228]

ولكن لم يكن الفلسطينيون يدركون أن هذه الحرب هي لعبة أمريكية صنعتها

---

[226] الكتاب السنوي 1973، ص 13.
[227] توما إميل: **جذور القضية الفلسطينية**. ص 331.
[228] آفي بلاسكوف: **الدولة الفلسطينية**: (لندن، معهد الدراسات الإستراتيجية) ص 31.

لتعطي مصر شرعية وقوة في الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وهو ما كانت ترغب به إسرائيل[229]، وأدرك المسؤولون الفلسطينيون حقيقة هذه الحرب متأخراً حيث يعلق" أبو إياد" على الحرب بأنها خيانة، معتمداً على قول كيسنجر، الذي قال، بأننا مستعدون لحرب تكسب فيها مصر، ولكن بدون أن تخسر إسرائيل لأن الخسارة الإسرائيلية ستكون النهاية، وأن إسرائيل لا تتحمل إلا معركة واحدة[230]. وكان اتهام أبي إياد للسادات بالخيانة، ووصفه بالذي لا يعرف شيئاً عن الحروب، وذلك بسبب المفاوضات المباشرة، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار وفض الاشتباك[231]بين مصر وإسرائيل.

وقد أفرزت هذه الحرب قرار مجلس الأمن رقم 338، والذي اعتبر أحد أهم القرارات الدولية لحل مشكلة الشرق الأوسط. وهنا أصبح الفرز الفلسطيني واضحاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فكان هناك اتجاهان أحدهما، وتمثله فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة، الذي يرغب بالسير في إطار المسيرة السياسية لحل القضية الفلسطينية، معتمداً على وعود مصرية بدعم إقامة دولة فلسطينية، على الأجزاء التي ستنسحب منها إسرائيل بموجب الحل السياسي. والاتجاه الثاني تمثله الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية /القيادة العامة, والجبهة العربية لتحرير فلسطين بالإضافة إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهذا الاتجاه يرفض التسويات وينادي بإقامة دولة على كل

---

[229] محمد حسنين هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**: (القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1996).
[230] صلاح خلف: **الفكر الثوري في الممارسة**: (بدون بلد، الشؤون الفكرية والدراسات، ط 1 1992).
[231] عواصف الحرب وعواصف السلام، ص 189.

الأرض الفلسطينية[232].

وبدلاً من أن تنفرج العلاقة مع المحيط العربي أخذت في الضيق حيث بقيت الجبهة الشرقية مقفلة في وجه أي عمل فدائي، إضافة إلى الاعتقالات وأحكام الإعدام التي كانت تفرضها الأردن بين الحين والآخر على أفراد المقاومة[233]، وكذلك تأزم الموقف في لبنان بين المقاومة والجيش اللبناني، الذي استخدم سلاح الطيران في قصف المخيمات، وذلك في أعقاب العدوان الإسرائيلي، في 21 شباط (فبراير) 1973، على مخيمي نهر البارد والبداوي، في شمال لبنان بالقرب من مدينة طرابلس، الذي تسبب في إصابة العديد من المدنيين العزل[234]. وكذلك تأزمت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسودان بعد احتلال مجموعة من تنظيم أيلول الأسود السفارة السعودية في الخرطوم، في 1 آذار (مارس) 1973 واحتجزوا عدداً من الدبلوماسيين العرب والأمريكان، مقابل الإفراج عن المعتقلين في الأردن وعن بشارة سرحان في أمريكا[235].

في هذه الفترة كان عرفات قد باشر اتصالاته مع جهات إسرائيلية هامشية في إسرائيل وكان يقود هذه الاتصالات سعيد حمامي. كما لعب كل من محمود عباس (أبو مازن) وعصام السرطاوي دوراً في هذه الاتصالات التي كان مركزها في دول أوروبا[236].

---

[232] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 47.
[233] وكالة **"وفا"**: (بيروت، 16/2/1973).
[234] الكتاب السنوي 1973 ص 24
[235] وكالة وفا 2/3/1973
[236] د.غازي حسين: **الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988**: (دمشق، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1993) ص 225-226.

من 1–9 حزيران (يونيو) 1974 عقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني في القاهرة، وهذه الدورة كانت مفصلية إذ رغم إعلان ضرورة تصعيد العمل المسلح في الأراضي المحتلة، وضرورة توحيد العمل العسكري للفصائل، كان القرار في المجال السياسي تبني البرنامج السياسي المرحلي الذي سمي برنامج النقاط العشر. وفي هذه النقاط العشرة، تم رفض التعاون مع القرار 242 كونه يعتبر القضية الفلسطينية قضية لاجئين، وتبقي منظمة التحرير الفلسطينية على وسيلة الكفاح المسلح، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى، مع إقامة السلطة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره، حيث قال عباس زكي: "رفضنا المنهج العدمي، الذي يقود الجماهير إلى عبء ثقيل، وأخذنا منهجاً متوازناً يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وميزان القوى في الشرق الأوسط"[237]. على اعتبار أن هذا يعطي فرصه أكبر لزيادة ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني ونضاله، كما تبقي منظمة التحرير الفلسطينية على نضالها لرفض مشروع الاعتراف والصلح والحدود الآمنة، كما ترفض أي تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير. أما بقية النقاط العشرة فهي تعنى بالتضامن داخلياً لمؤازرة استمرار تحقيق الأهداف النهائية. وكان للمجلس توصيات أبعادها، التعامل مع الساحة الدولية على اعتبار تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وعلى اعتبار إشراك المجتمع الدولي في حل هذه القضية عبر العمل الدبلوماسي لإنجاز العمل المرحلي[238].

---

[237] عباس زكي، **ما نراه في فتح**: (منشورات الأرض المحتلة، 1993) ص 22.
[238] عزت دراغمة، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين، ص 48-49.

وتتضح الصورة بتحرك الأردن باتجاه الولايات المتحدة في محاولة لاستعادة سيطرته على الضفة الغربية إلا أن الأمريكيين لم يعطوه أي وعود وربطوا ذلك بفك الاشتباك على الجبهة السورية[239]، رغم تأييد مصر للأردن بفك الارتباط، وذلك أثناء زيارة الحسين للقاهرة في 16 تموز (يوليو) 1974، مما دفع بالفلسطينيين وفصائلهم لإدانة هذا الاتفاق الذي يتعارض مع مقررات مؤتمر القمة في الجزائر الذي عقد بين 26 و 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973. الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[240].

وكان الملك الحسين قد زار كلاً من مصر وسوريا والسعودية لينقل لهم رسالة من واشنطن بأن يغيروا من دعمهم للمنظمة لأن ذلك سيعرقل التسوية ويدفع إسرائيل إلى رفض الانسحاب[241]. ورغم مجيء مؤتمر الرباط في 26 تشرين الأول (أكتوبر)1974 وطرح الأردن أن يعطى تفويضاً لحل مشكلة الضفة بالطرق السلمية وبالتدرج، وفي هذا السياق، يقول أبو إياد: إن الرئيس المصري السادات ابلغهم بان أمريكا لا تعترف بهم، وأن يتنازلوا عن غزة لمصر، وعن الضفة للأردن، وأن لا يوسخوا (كمنظمة ثورية) أيديهم بهذه المهمة على أن يتنازل الرئيس السادات والملك حسين عن الأرض للفلسطينيين لاحقا، وبالتالي لا يتحملوا مسؤولية أمام شعبهم الرافض لحل جزئي. فكان رد أبو إياد وأبو عمار وأبو الهول بأنهم يصرون على توسيخ أيديهم بإقامة دولة على أي جزء من

---

[239] **Daily telegraph** (London) 16/3/1974

[240] **Arab Aeport & Record (London)**, 16-30/3/1974, p.104

[241] صحيفة "**السفير**": (بيروت، 14/4/1974).

فلسطين[242]، وكان السقف الذي اتفق عليه هو أن يتم التنسيق بين مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أي نشاط سياسي[243]، ولم تنجح محاولات الملك الحسين في أي اتجاه حيث رفضت إسرائيل عرضاً من الملك الحسين بالانسحاب من الضفة[244].

وفي مؤتمر الرباط حيث عقد مؤتمر القمة العربية السابع، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي تتحمل المسؤولية عن الشعب الفلسطيني ومستقبله... ودعم المؤتمر فكرة إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، وبعد شهر من هذه القمة تم دعوة السيد ياسر عرفات إلى مقر الأمم المتحدة، حيث ألقى خطاباً طالب فيه مساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق ذاتيته وإرجاع حقوقه. وقال مقولته الشهيرة "لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي"[245]، مما حدا بالأمم المتحدة اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبهذا قبلت منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، كما حققت العضوية الدائمة في كل من الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، بالإضافة لاعتراف العديد من الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني[246].

فها هو ياسر عرفات من جهة يتصل بعدد من الإسرائيليين وفي عدة مناسبات

---

[242] صلاح خلف، الفكر الوطني الثوري في الممارسة، ص 148.
[243] وكالة وفا 3/11/1974.
[244] Daily star (Beirut), 7/11/1974
[245] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC".
[246] تلفزيون الشرق الأوسط "MBC".

ابتداء من منتصف حزيران (يونيو) 1975[247]، وكذلك حدثت لقاءات بين أعضاء في منظمة التحرير بعلم عرفات، غير مفوضة من المجلس الوطني، مع أعضاء من إسرائيل امتدت بين (1976–1977) ومع أن المحاورين الإسرائيليين، لم يكونوا يتحدثون باسم الحكومة، إلا أن مناصبهم رفيعة، مثل الجنرال ماتي بيلد، واريه إلياف السكرتير العام السابق لحزب العمل وعضو الكنيست، ومائير بعيل "عضو الكنيست"، وأوري أفنيري "الصحفي الإسرائيلي"، وكان من الجانب الفلسطيني عصام السرطاوي، المقرب من عرفات وصبري جريس... وقد وافق السرطاوي عام 1977 على إصدار بيان للجمهور يكشف فيه عن وجود هذه المحادثات، وينص البيان على أن منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بسياسية البحث الجاد عن حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني[248].

هذه الإنجازات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية وأعطتها وزناً وديناميكية، لم تلبث أن تعرضت لضربات على الساحة اللبنانية، حيث تعاونت كل من سوريا وقوات الكتائب لضرب الفلسطينيين في عام 1976، وما أعقب ذلك من صدامات مسلحة وحرب اجتثاث في المخيمات الفلسطينية. واغتيل الزعيم اللبناني كمال جنبلاط.

وكانت المنظمة قد رفضت التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم 338 الذي يعنى بإيقاف إطلاق النار، وأنها ستحتفظ بالخيار المسلح ضد إسرائيل[249]. إلا أن قيام العرب في

---

[247] د. غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988، ص 226.

[248] د.جيروم سيغال: **تكوين الدولة الفلسطينية استراتيجية للسلام**: (القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ، ط 1، 1989) ص 33.

[249] منير الهور، وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 – 1985**: (عمان: الأردن، دار الجليل، ط 2، 1986)، ص 335.

مجلس جامعة الدول العربية بإدراج القضية الفلسطينية في بند مستقل في جدول أعمال الدورة الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا أعطى تهيئة كيانية إضافية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث دخلت القضية الفلسطينية من جديد لأروقة الأمم المتحدة.

ومن جديد دبت الحياة في أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلاقاتها الدولية وخاصة مع المناصرين، سواء دول عدم الانحياز، أو الدول الإسلامية، أو الدول الاشتراكية، أما مع الدول الأوروبية الغربية فرغم وجود اتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من هذه الدول إلا أنها بقيت ضيقة وغير مجدية[250].

رغم تبني المنظمة للمشروع المرحلي في تحقيق الأهداف الفلسطينية، إلا أن المشاريع الأمريكية المتتالية كانت تهدف إلى إيجاد تسوية جزئية لإضعاف التضامن العربي وتجاهل القضية الفلسطينية.

البرنامج المرحلي الذي وقفت منه الفصائل الفلسطينية بين مؤيد ومعارض، أوجد حالة من الجدل الفلسطيني البرغماتي غير المفيد، لأن الجانب الآخر "الإسرائيلي" لن يوافق على أي مشروع فلسطيني... وخاصة أن منظمة التحرير وإن فتحت لها آفاق دولية مؤيدة إلا أنها باتت تفقد أهم مقوماتها الحقيقية، وهي المساندة العربية في اتجاه الكفاح... وكذلك انحصار مدّها العسكري بسبب الحرب الأهلية التي تتعرض لها في لبنان، بهدف إخضاعها أكثر لظروف تتقبل معها منظمة التحرير الفلسطينية أقل القليل... ويبدو أن

---

[250] الكتاب السنوي 1974 ، ص 48-49.

الفتنة الداخلية في لبنان كان راسموها أكثر دفعاً للعناصر المتناقضة، بحيث أن الحرب الأهلية تتطور إلى مرحلة إلا عودة بأيدي كثيرة، عربية وأمريكية وإسرائيلية، وهو ما أجمع عليه الكثير من المؤرخين والباحثين والسياسيين.[251]

لم يكن هذا الحدث منفصلاً عن تهديد أقدمت عليه وكالة الغوث بتخفيض خدماتها المقدمة إلى اللاجئين أو إلغائها، وذلك في سبيل الضغط على الفلسطينيين، بحجة ضعف الميزانية، وحسب السيد عبد المحسن أبو ميزر الناطق باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الأمر الذي كان يعني إنهاء خدمة 15 ألف موظف ومستخدم وبالتالي قطع أرزاق أكثر من 75 ألف شخص من عوائل هؤلاء الموظفين والمستخدمين، ثم التنصل من قضية اللاجئين[252].

كما أن تحركات كيسنجر المتتالية في الشرق الأوسط كانت تهدف لإتمام اتفاقية بين مصر وإسرائيل، وقال القدومي معلقاً على ذلك" نحن نرفض سياسة الخطوة خطوة، لأنها عملية مماطلة من جانب الإمبريالية الأمريكية والإسرائيلية، واعتبرها تجاهل لحقوق الشعب الفلسطيني"[253]، وكذلك في رسالة وجهها ياسر عرفات إلى الرئيس الليبي معمر القذافي ، قال بأن "سياسية كيسنجر تستهدف ضرب التضامن العربي ومقايضة جزء من الأرض العربية المحتلة بالقضية القومية كلها، وضرب الثورة الفلسطينية، وتجاهل الشعب

---

[251] أحمد جبريل، شاهد على العصر ح 11 + شفيق الحوت، شاهد على العصر ح 8
[252] وكالة وفا، النشرة الثانية، بيروت 15/6/1975، ص 1).
[253] وكالة وفا 10/3/1975.

الفلسطيني وحقوقه"[254].

تم توقيع اتفاقية سيناء بين مصر وإسرائيل بالأحرف الأولى في الأول من أيلول (سبتمبر)1975، ورفضتها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها لا تتضمن أي شروط أو تعهدات تلتزم بطرح القضية الفلسطينية. كما أنها تلغي مكانة القضية الفلسطينية كعنصر أساسي للنزاع في الشرق الأوسط[255]... هذه الاتفاقية دفعت كلاً من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لزيادة التقارب لأضعاف أي حلول جزئية[256]. ومن ثم أصبح هناك تقارب حذر بين سوريا والأردن[257]، بينما العلاقة الفلسطينية الأردنية أصبحت أقل توتراً بسبب قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك تنسيق الحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني في الضفتين[258].

كانت السنة التالية "1976" مليئة بصخب أحداث لبنان الذي دفع باستمرار لإقحام المقاومة الفلسطينية في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية. وقد أوضح ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية "أن هذه المؤامرات التي تدور حولنا تبغي انتزاع سلاحنا من أيدينا وتريد تحطيم البندقية التي في قبضتنا وترويضها.. أعداؤنا يخططون لاغتيال هذه الثورة والإجهاز عليها

---

[254] صحيفة **"الفجر الجديد"**، طرابلس، 12/3/1975.
[255] صحيفة النهار 2/9/1975.
[256] الكتاب السنوي 1975، ص 44.
[257] الكتاب السنوي 1975 ص 45.
[258] وكالة وفا 7/1/1975.

وتحجيمها واحتوائها"[259]. وتدخلت سوريا في الفترة من 23 كانون الثاني (يناير)–11 آذار (مارس) 1976 لحل الأزمة[260]، إلا أن الأزمة استمرت وخلقت انشقاقات جديدة داخل المجتمع اللبناني ومؤسساته بما فيها الجيش[261]. واعتبر نايف حواتمة أن مشكلة الحرب الأهلية في لبنان، لها علاقة بتفريخ التنظيمات والقوى على الساحة اللبنانية، وتدخلاتها في الشؤون الداخلية اللبنانية، وانخراطها في سياسية المحاور في صراعات لبنان الداخلية، وكذلك انخراط بعض الفصائل في سياسة المحاور الإقليمية والتنقل بين محور وآخر (فتح، جبهة الرفض)، مما ساهم في تشكيل المعسكرات المتناحرة داخل لبنان، والتأكيد على التناقضات الموجودة[262]. وفي 1 حزيران (يونيو)– 16 تشرين الأول(أكتوبر) 1976 دخل الجيش السوري إلى مواقع متقدمة من قوات الثورة، الأمر الذي وتر العلاقة ما بين فصائل الثورة الفلسطينية، حيث اتهم زهير محسن فتح بأنها تسعى إلى توتير العلاقة مع سوريا، وكذلك اتهم مسؤول سوري فتح بأنها تورطت في أحداث لبنان، وأنها تعمل ضد الوحدة الوطنية اللبنانية، وتباعدت العلاقة بين فتح والصاعقة، وتقاربت بين فتح والشعبية (بقيادة، حبش). وقد قصفت القوات السورية مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان، ولم تنجح المحاولات العربية والاستغاثات الفلسطينية، ورغبتها في إيقاف الزحف السوري لضرب المقاومة. ودخلت قوات الردع العربية لتقوم بسحب الأسلحة من المقاومة الفلسطينية، وسحب المسلحين، وتطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها[263].

---

[259] صحيفة النهار، (بيروت)، 1/1/1976.
[260] الكتاب السنوي 1976، ص 7 .
[261] **Monday morning** (Beirut) 22/3/1976
[262] عماد نداف: **نايف حواتمة يتحدث**: (سوريا: دمشق، دار الكاتب) ص 113.
[263] الكتاب السنوي 1976، ص 13-26.

إن إغلاق المنفذ في العلاقات السورية الفلسطينية دفعها للتحسن مع مصر، وخاصة مع تصريحات السادات، بأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ضرب الثورة[264]، وفي هذه السنة بقيت مواقف الفصائل من التسوية ومؤتمر جنيف، ودور الأردن، والحكومة الفلسطينية المؤقتة بدون تغيير. في مقابل الموقف الإسرائيلي الذي ظل رافضاً قبول دولة فلسطينية من 1967–1973 لشعوره بنشوة الانتصار، ورافضاً من 1973–1977 في محاولة لفرض الحكم الذاتي، وإسرائيل كانت تعرض على العرب السلام دون الأرض، واعتبرت القدس عاصمة موحدة[265].

انعقدت في القاهرة الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني (12–22 آذار (مارس) 1977) التي سميت (دورة الشهيد كمال جنبلاط) وفي هذه الدورة أعطي 100 فلسطيني من الأراضي المحتلة العضوية في المجلس الوطني، وشاركت في هذه الدورة الفصائل المسلحة، في جو من التوتر والانفعال، بسبب الانقسام في الساحة الفلسطينية، وتم إقرار لغة الحوار لتجاوز الخلافات بين الفصائل، وتم تشكيل المجلس المركزي للمنظمة، وتم تبني برنامج سياسي من 15 نقطة أكدت على مضمون النقاط لجلسة المجلس السابقة إلا أن هناك مفاجأة كانت تختبئ، وأعلنت نفسها بزيارة الرئيس المصري الراحل السادات للقدس، مما زاد من الانقسام العربي، وإضعاف الساحة العربية لصالح العدو، وبذلك أتم إلغاء فكرة مؤتمر جنيف للسلام، وتشكلت جبهة رفض عربية من كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي (الديمقراطي) وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[264] الكتاب السنوي 1976 ص 27.

[265] وليد الجعفري: **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية**:(لبنان: بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1979،1) ص 18-19.

وتعددت المشاريع في هذه الفترة، وكان التفاعل الفلسطيني عليها متبايناً حتى جاءت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في 17 أيلول (سبتمبر) 1978، التي تراوحت الردود العربية عليها، أما الموقف العلني لمنظمة التحرير الفلسطينية "فقد اعتبرها استسلاماً كاملاً"[266]. وهذه المعاهدة أدت إلى تحييد مصر عن الساحة العربية، في هذه الفترة تطورت الخلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، واتهم عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بموافقته على مبادرة السادات، وتم اغتيال أعضاء في جناح المطالبين بتسوية أمثال السرطاوي وحمامي من قبل جماعة أبي نضال المتمركز في العراق[267]. وهو بدوره دفع حكومة بيغن وشجعها على غزو لبنان (آذار (مارس) 1978) وشن حرب عسكرية على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وحرب سياسية في الضفة وقطاع غزة المحتلين، وكذلك دعم إسرائيل لبعض الميليشيات المسيحية لمواجهة سوريا في لبنان.. كما أدى تطور الموقف في أفغانستان ودخول السوفييت إليه (نيسان (أبريل) 1978) إلى تطور في العلاقة الأمريكية الروسية باتجاه سلبي، وعقدت جلسة المجلس الوطني (دورة هواري بومدين)، تحدثت قراراتها عن التسوية الأمريكية وسلبيتها على الحقوق الفلسطينية وعلى ممثليه، رغم محاولة الرئيس كارتر تغيير صيغة القرار 242 الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية لاجئين، لتصبح الصيغة المعدلة الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وبحقه في المشاركة في تقرير مستقبله[268]، واعتبر

---

[266] وكالة وفا 19/9/1978.

[267] جيروم سيغال، تكوين الدولة، ص 33.

[268] بدر عبد المعطي: **الكيان الفلسطيني**:(مصر: القاهرة، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،1997) ص 100.

المجلس، الاتفاقات التي عقدت اعتداء على الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، ومشروعاً لضرب حركات التحرر في المنطقة وإحكاماً للسيطرة على المنطقة العربية، ومن هذا المنطلق تم التأكيد على أشكال النضال المتنوعة لتحقيق الأهداف الفلسطينية وأهمية الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثيلها للشعب الفلسطيني، ودعم الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة مع رفض مشروع الحكم الذاتي ومشاريع التوطين.

كذلك جاء انتصار الثورة الإيرانية (شباط (فبراير) 1979) ليدعم العناصر التي تهدد مصالح أمريكا في الخليج والنفط، وخاصة مع حرب العراق إيران (أيلول (سبتمبر) 1980) .. وبوصول رونالد ريغن إلى البيت الأبيض وطرحه مبدأ الاجتماع الإستراتيجي ضد الاتحاد السوفيتي (نيسان (أبريل) 1981)، حيث أصبحت حالة الاستقطاب في الشرق الأوسط في ذروتها، وتطور العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بمذكرة التفاهم الإستراتيجي (تشرين الثاني (نوفمبر) 1981) لتصبح مرحلة نوعية[269].

وفي هذه الأثناء عقدت في دمشق الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني (11-19 نيسان (أبريل) 1981) وسط خلافات بين فصائل الثورة الفلسطينية، حول النسب التمثيلية للفصائل في اللجنة التنفيذية، ورغم هذه الخلافات كانت دعوة للوحدة، وبرز حديث في هذه الدورة عن دور إيجابي تؤديه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية.

---

[269] البحث عن كيان ص 269

وبسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية. أصبحت المهمة الرئيسية المطروحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، هي كيفية حماية مواقعها العسكرية والسياسية في لبنان، والسياسية والجماهيرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، والحفاظ على مكاسبها ودورها على الساحتين العربية والدولية، وفي التصدي لحل هذه المهمة برزت خلافات سياسية كبيرة بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية زاد من حدتها الفرز العربي والإقليمي، المستند إلى استقطاب دولي متعاظم، على الساحة الفلسطينية، وهو ما تجلى في تحول الانقسام الذي شهدته سنوات الرهان على التسوية بين (قبول) و(رفض) إلى انقسام بين يمين ويسار، ففي حين رأى اليمين أن حماية منظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ على مكاسبها يتمّان من خلال التوصل إلى صيغة عمل مشترك مع الأردن، الذي أفرد له دور خاص في تطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد، وتوسيع دائرة علاقات منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، لتشمل قيادات وقوى عُرفت بارتباطها بالأردن، والحفاظ على روابط المنظمة مع الأنظمة العربية، التي لها علاقة صداقة مع الولايات المتحدة، والانفتاح على أطراف دولية جديدة مثل أوروبا الغربية، قادرة على "موازنة" الضغط الأمريكي، وتجنيب منظمة التحرير الفلسطينية الدخول في الاستقطاب الدولي.. فإن اليسار في المقابل، بقي محافظاً على شكوكه تجاه الأردن، ونواياه محذراً دعم قيادات ولائها لغير منظمة التحرير الفلسطينية في إشارة إلى ولاءات الأردن، وكذلك من مخاطر الرهان على أوروبا الغربية، لأنها تدور في فلك الولايات المتحدة، ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى تعزيز علاقتها مع جبهة الصمود، والتصدي العربية، وتوثيق تحالفها مع

الاتحاد السوفيتي[270]. لقد كان لبيانات اليسار الداعية إلى عدم وقوع (قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في اليمين) في فخ الاعتراف بقرار 242 مقابل فتح الحوار مع واشنطن، واعتمدت الشعبية موقفها مستندة معلومات وإلى قراءة لمنظومة العلاقات التي أبقى عليها عرفات مع جهات موالية لأمريكا مثل الأردن ومصر والسعودية[271].

وبقي عرفات – رئيس منظمة التحرير– ينتهج نفس السياسة،التي يريد بها أن يمسك بكل الكرات بيد واحدة.. في مقابل محافظته على رئاسة منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية، ورئاسة منظمة فتح المنظمة الأكبر في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والتعاطي برغماتياً مع الفصائل الفلسطينية وقراراتها الرافضة للتعامل مع التسوية، ومحافظاً على إطار علاقته بالأنظمة العربية التي تتعاطى مع المشاريع الأمريكية.

وقد رفض عرفات وثيقة كارينغتون وزير خارجية بريطانية ورئيس المجموعة الأوروبية الصادرة عن مؤتمر البندقية (عام 1980)، والتي كان يمكنها إيجاد صيغة حل في المنطقة للحفاظ على مصالح أوروبا وأمريكا، وخاصة مع نجاح الثورة الإيرانية، وتوتر الوضع في الخليج، الذي يتواجد فيه عدد كبير من الفلسطينيين.. وهناك خوف من أن يؤثر وجودهم على زيادة التهديد لمصالح الأوروبيين , عرفات –رئيس منظمة التحرير– الذي شعر بنشوة بعد اعتراف أوروبا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك وجود الدعم الروسي، ودول عدم الانحياز، والأمم المتحدة.. بالإضافة إلى الدعم العربي من

---

[270] ماهر الشريف: **البحث عن كيان**:(نيقوسيا، قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي،1995)ص 270.
[271] البحث عن كيان ص 274.

سوريا والعراق، والدعم المالي من السعودية ودول الخليج.. وكذلك أقامت منظمة التحرير الفلسطينية علاقات بوزارة الخارجية الأمريكية، ومع ذلك فشل الحوار مع أوروبا، واحتجت منظمة التحرير الفلسطينية على دعوة الأوروبيين للسادات –الرئيس المصري الراحل– ليلقي كلمة أمام البرلمان الأوروبي، باعتبار أن ذلك تدخل في الشأن الفلسطيني[272].

صرح عرفات رئيس منظمة التحرير لصحيفة الشعب المصرية بتاريخ 13 كانون الثاني (يناير) 1980 بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على أي حل تضعه الأمم المتحدة[273].

ثم يأتي مشروع الأمير فهد عام 1981، من سبع نقاط على أساس إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، بحيث اعتبرها أبو جهاد أكبر صوت عربي موجه ضد أمريكا وسياستها في المنطقة، بينما اعتبرتها الشعبية تراجعاً للخيار العسكري[274].

في هذه الفترة أقدمت مجموعة تابعة لأبي نضال في 3 حزيران (يونيو) 1982 بجرح سفير إسرائيل في لندن "شلومو أرغوف"، ورغم تأكيد استخبارات بريطانية أن العراق وراء العملية، لا منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ الغزو الإسرائيلي، بغارات في (4

---

[272] ديفيد كمحي: **الخيار الأخير**: (بيروت، مكتبة بيسان، ط 1 1922). ص 313 – 322

[273] طلال الصافي: **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**: (القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر،1987) ص 158.

[274] محطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية ، 1989.

حزيران (يونيو) 1982 وفي 6 حزيران (يونيو) 1982 بدأ الزحف البري) [275]. سافر عرفات –رئيس منظمة التحرير– في (4 حزيران (يونيو) 1982) للسعودية للاستفادة من معلومات السعودية من الجانب الأمريكي، حول مدى الهجوم، فأكدوا له أن جيش إسرائيل سيتوقف على بعد 40 كيلومتر (مدى صواريخ الكاتيوشا الذي يصل المستوطنات في شمال فلسطين المحتلة) أي قريباً من صيدا، ولم يدركوا بأن بيروت ستكون الهدف النهائي[276].

وكان الاجتياح الكبير وصولاً لبيروت الضربة الأكبر لمنظمة التحرير الفلسطينية لإخراجها من آخر ساحة مواجهة، مع حدود فلسطين المحتلة، وتدخلت أطراف دولية تنادي بخروج المقاتلين قادة وقاعدة، ليتم التشتت ولتصبح منظمة التحرير الفلسطينية لاجئة، وبالتالي يسهل إخضاعها بشكل أكبر. وفي الجزائر عقدت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، عقب الخسائر الكبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اجتياح لبنان من إسرائيل، والدور السوري المكمل للإجهاز على الثورة، عبر التضييق العسكري وخلق الانشقاقات داخل المنظمة في محاولة سورية لإرضاء الأمريكيين[277]، هذه الدورة التي انعقدت بتاريخ (4–22 شباط (فبراير) 1983) تعتبر مفصلية حيث تشتتت أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفقدت الثورة أهم قاعدة لها بعد الأردن. وكانت قد انعقدت قمة فاس العربية[278]، في أيلول (سبتمبر) 1982، وكانت قراراتها في حدود

---

[275] يزيد الصايغ، الكفاح المسلح، ص 733.
[276] يزيد الصايغ، ص 734.
[277] تمام البرازي: **كيف دخل عرافات البيت الأبيض:** (بيروت، المكتبة الثقافية، ط 1، 1997). ص 44.
[278] الدبلوماسية والاستراتيجية ص 160.

المقبول لأحداث التسوية، من استعادة أراضي 1967 وتقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين، وتعويض من لا يرغب في العودة، ويضمن مجلس الأمن سلامة الدول في المنطقة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وحرية العبادة في القدس، وإشراف الأمم المتحدة على الضفة والقطاع لمدة ستة شهور... وجاء تعليق دورة المجلس الوطني في الجزائر على هذه القمة بأنها تتماشى مع البرنامج السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى أن المجلس قدر اقتراحات الرئيس برجنيف الصادرة في 16 أيلول (سبتمبر) 1982، واعتبر المجلس كذلك أن مشروع ريغان لا يلبي الطموح الفلسطيني لأنه؛ لا يتعاطى مع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، أو مع الدولة المستقلة أو مع حق العودة وتقرير المصير، ولذلك فهو مرفوض، رغم ذلك بدأت تتحسن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالولايات المتحدة، حيث كان هناك نوع من الاتصالات بين الطرفين، وكان للحسين دور الوساطة، وكان طلب المنظمة موافقة الولايات المتحدة على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وبحق هذا الشعب في تقرير مصيره.. مقابل اعتراف المنظمة بقرارات مجلس الأمن[279].

كما أن ياسر عرفات عقد لقاء مع الرئيس المصري حسني مبارك عام 1983 بعد خروج المقاومة من طرابلس، وحاول الدفاع عن هذا اللقاء، ثم عمل على إعادة العلاقة مع الأردن، حيث تم عقد دورة المجلس الوطني السابع عشر[280]، في عمان (22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984)،فعادت وأكدت قرارات هذه الدورة كسابقاتها على رفض

---

[279] الدبلوماسية، من ص 261 – 265.
[280] الدبلوماسية من ص 103-105.

المشاريع التسووية للقضية الفلسطينية ابتداء باتفاقيات كامب ديفيد، ومشاريع الحكم الذاتي، ومشروع ريغان، وأي مشروع يحرم الفلسطينيين من حقوقهم. ولكن الجديد في هذه القمة هو الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أوجد شرخاً داخل منظمة التحرير الفلسطينية بين رافض ومؤيد لهذا الاتفاق. ويبدو أن مبرر الرفض قام على أساس أن النظام الأردني من أكثر الأنظمة العربية التي تخطط للالتقاء مع الأعداء في حلول تصفية مجزأة، لذلك اعتبرت جبهة الرفض التي سميت (جبهة الإنقاذ) أن هذا الاتفاق هو من وسائل الإلحاق أو المشاركة والتفويض فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني[281]،ولعل جبهة الرفض استقت مواقفها من الدول العربية الرافضة لهذا الاتفاق مثل سوريا، لبنان، الجزائر واليمن، وبالتالي في نهاية الأمر تم التخلي عن الاتفاق الأردني الفلسطيني "اتفاق شباط" بعد عام من إبرامه.. وعلى الأثر قام الأردن بدعوة أنصاره في الأراضي المحتلة لزيارة الأردن، كما طالب بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية بمغادرة الأردن.

وعلى صعيد العلاقة مع مصر، التقى وفد من منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1985 مع وفد مصري، حيث قاد الجانب الفلسطيني أبو عمار، وأبو إياد، وعن الجانب المصري حسني مبارك[282].

وهناك برزت التقارير الأمريكية التي بدأت تتحدث عن تأثير حرب لبنان وتصدع منظمة التحرير الفلسطينية، وضعف مكانة عرفات–رئيس منظمة التحرير– وفتور العلاقة

---

[281] خالد الحسن: **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**: ص 115.
[282] الدبلوماسية ص 115 – 116

مع سوريا[283]، بعد الانشقاق، كما اعتبرت التقارير بأن زيارة عرفات لمصر، يوضح التحول في منظمة التحرير الفلسطينية، والمرونة في مواقفها من إمكانات السلام مع إسرائيل[284]، وخاصة أن القطيعة مع سوريا حصر علاقة المنظمة مع كل من الأردن والقاهرة، وبالتالي استقطابها لاتجاه التسوية[285].

وفي المجلس الوطني الذي عقد في عمان 1984 قال أبو إياد إن منظمة التحرير الفلسطينية تتجه نحو مزيد من التعاون مع مصر، ومزيد من التنسيق مع الأردن، وهي مستعدة لمقايضة السلام بالأرض والهوية دون أن توافق صراحة على مشروع ريغان، أو قرار 242 وهو بمثابة القبول بمؤتمر دولي[286]. وكذلك فان القيادة الفلسطينية خرجت من المجلس الوطني أكثر انفتاحاً على الحوار وعلى مشاريع الحلول الدولية. وأكثر تمسكاً بقرارات مؤتمر فاس، وأكثر سعياً إلى حد أدنى من التضامن العربي، يسمح باختراق الحصار السياسي الذي تعيشه المنظمة والقضية في آن.

وفي 1985 وصلت لائحة للإدارة الأمريكية بالذين سيمثلون الشعب الفلسطيني في المفاوضات التمهيدية بين الولايات المتحدة والأردن ومنظمة التحرير[287]. وأشار ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط أنه بحث مع الملك حسين وشمعون بيرز المسائل التي يجب حلها حول التمثيل الفلسطيني، والتمثيل العربي،

---

283 كيف دخل عرفات البيت الأبيض ص 144
284 نفس المصدر السابق، ص 145.
285 نفس المصدر السابق، ص 147.
286 نفس المصدر السابق، ص 235.
287 نفس المصدر السابق ص 293.

والمؤتمر الدولي. وأكد على ضرورة تمثيل الفلسطينيين في كل مراحل العملية السلمية، لكن هذا التمثيل، مرهون بأهمية هذه العملية وشمول نتائجها. ثم أتى ريتشارد مورفي وقال إن أمريكا لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ما لم تعترف بإسرائيل والقرارات الدولية (242،338)[288].

بعدها أعلن الملك حسين أن المحادثات الفلسطينية الأردنية وصلت إلى طريق مسدود بعدما تطورت بشكل يوصل لصيغة تسوية سلمية، وهذا الإعلان يعني أن الحسابات الأمريكية التي على أساسها قام اتفاق 11 شباط (فبراير) 1985 الأردني الفلسطيني لم تكن دقيقة، وأن المؤتمر الدولي ليس وارداً، وأن مشاركة السوفييت في هذا المؤتمر أو في المفاوضات ليس قائماً، وأن المشكلة القائمة هي في اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة كطرف مفاوض، وطبيعة المؤتمر الدولي، الذي يرعى المفاوضات على أساس القرارين (242، 338).

تم التخلي عن اتفاق شباط بعد عام من إبرامه نتيجة سياسة شد الحبل بين منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، والأنظمة العربية، وكذلك سعي الملك حسين بعد يقينه أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تريد منظمة التحرير الفلسطينية، فحاول الاتصال بقيادات ووجهاء من داخل الأراضي المحتلة ليزعزع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية.

ثم جاءت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني (20–25 نيسان (أبريل) 1987)

---

[288] نفس المصدر السابق ص 350.

حيث تم إعادة صياغة لاءات جديدة، بعدما تأكدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من عدم استيعابها في المشاريع الأمريكية، حاولت لملمة صفوفها وتوحيد فصائلها، واعتبرت أن أساس مشروع السلام الفلسطيني قائم على أساس قمة فاس، وقمة الدار البيضاء، وأنها ترغب في مؤتمر مع صلاحيات تنفيذية.

وجاءت الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، لتعقد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني (دورة الانتفاضة) ويستبشر الفلسطينيون خيرا بقرار الأردن، فك الارتباط وعلاقته الإدارية والقانونية والسياسية بالضفة الغربية في 31 تموز (يوليو) 1988، في حين اعتبره آخرون عقبة، في وجه منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة شؤون الضفة الغربية، وليترك فراغاً قانونياً يصعب عليها معالجته.. وجاء إعلان المجلس الوطني وثيقة الاستقلال في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 كوسيلة لفتح آفاق التسوية السلمية، وتعزيز الانفراج الدولي. واعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الدورة مصطلح "المؤتمر الدولي" القائم على قاعدة قراري مجلس الأمن (242، 338).

ومن هنا قررت منظمة التحرير الفلسطينية في دورة الانتفاضة للمجلس الوطني تشكيل حكومة مؤقتة في أقرب وقت ممكن وطبقاً للظروف وتطور الأحداث.

لقد رأينا كيف قاد عرفات منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقل بها في مراحل متعددة من تجميع الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومن فتح آفاق علاقات

واسعة لدعم هذه الكيانية، ورغم التنازل عن الثوابت، إلا أنها حافظت على نوع من التماسك، حتى مع وجود الخلاف الفلسطيني على المنهجيات المتحولة، فهي كما يرى الجميع الإطار الكياني المقبول لدى الجميع، وإن أي حراك فلسطيني في الفترة الزمنية التي قاد فيها السيد ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية كان أشبه بالمشي على حبل السيرك في محاولة لإنجاز الوصول إلى النهاية الأخرى من الحبل بما يحيط ذلك من مخاطر.

الفصل الرابع

منظمة التحرير

الفلسطينية

ومشاريع التسوية

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية بمعزل عن الحالة الدولية الـــتي تريـــد علاج المشكلة الفلسطينية، بما يتوافق ومصالحها، فالأطراف المختلفة تمتلك مشاريعها وترســـم سياستها على أسس تنفيذية لخدمة مصالحها، حيث وقعت منظمة التحرير الفلسطينية رهينة تقاطع المصالح ما بين بعض الأنظمة العربية ومصالحها، وما بين إسرائيل والأطـــراف الغربية التي تريد فرض أفضل الشروط للإبقاء على مصالحها. انتقلت منظمة التحرير من الرفض القاطع لمشاريع التسوية، إلى القبول المشروط إلى القبول غير المشروط. وهـــذا انما يدل على أن الساحة السياسية المفترضة لدعم الثورة هي ساحة ضعيفة، وأصـــبحت القضية الفلسطينية بالنسبة لها أداة للمساومة مما أضعف الموقف الفلسطيني، وأبقـــاه فـــي دائرة التنازل المستمر.

المبحث السادس: مشاريع التسوية ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية منها:

إن الظروف والعوامل التي نشأت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن بمنأى عن تأثير المحيط العالمي عامة والمحيط العربي خاصة، وليس هذا فحسب بل إن الحركة الوطنية وتنظيماتها كانت مهيأة في بنيتها التنظيمية والفكرية للتعاطي مع المؤثرات المحيطة.. وكما نعلم فإن المناخات المحيطة كانت تتجه باتجاه الحفاظ على مصالحها، وعدم المغامرة في مستقبلها السياسي عبر مغامرات سياسية وعسكرية قد تفقدها ما بين

يديها من جغرافية مغلقة في كيانات لها خصائص وعلاقات مختلفة... إلا أن ما يجمعها على المدى القريب والبعيد هو حدوث التهدئة لأنها الممكن الأكبر.. وفي هذا الإطار كانت الفصائل الفلسطينية في أغلبها تمثل سياسات الدول العربية التي تحتفظ لها بالولاء والمشورة، فأصبحت هذه التنظيمات عبارة عن سفراء للدول العربية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كإطار للحركة الوطنية الفلسطينية[289]وهذا بدوره انعكس على منظمة التحرير الفلسطينية بتناقضات وخلافات، أوصلت في أحيان كثيرة إلى مرحلة الانشقاق والاقتتال[290].

إن الحالة النضالية الفلسطينية التي بدأت خطواتها مع منتصف الستينيات صعوداً، لم تكن بالوعي أو الجرأة لتتخذ قرارات مصيرية بقدر ما كانت ذات مواقف ارتجالية تتعاطى مع الحالة الشعبية، أو العاطفة الجيّاشة باتجاه مقولات لم تكن مدروسة مع الواقع المحيط "الواقعية السياسية"، أو مع الرغبة بفرض التحدي مع توقع الصعوبات والمخاطر.. لكن لم يكن هذا الحال حيث رفعت منظمة التحرير الفلسطينية شعارات كبيرة لم تستطع الحفاظ عليها حتى النهاية.. وذلك يعود للبنية غير المستقلة تماماً لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، عن المحيط العالمي والعربي، الذي كان يرى ضرورة إغلاق وإخماد بؤر الصراع، بما يحقق مصالح الاستقرار لدول العالم بما فيها الدول العربية، الركيزة الأساسية المفترضة، جغرافياً وسياسيا ومالياً وعسكرياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية لم تكن بمستوى المقدرة، على ترتيب أوضاعها الداخلية

---

[289] شفيق الحوت ح 8.
[290] كيف دخل ياسر عرفات، ص 148.

ومحاولة إنجاز استقرار اقتصادي واجتماعي، حتى على حساب الأوضاع السياسية بما فيها القضية الفلسطينية، والأطراف الدولية سواء دول العالم الإسلامي ودول عدم الانحياز أو دول المنظومة الاشتراكية كانت جميعها بمنأى عن التأثير الحقيقي في اتجاه تحقيق شيء للفلسطينيين.. في مقابل الولايات المتحدة والدول الغربية الداعمة للمشروع الصهيوني والمرتبطة معه بزيادة نفوذ أمريكا والغرب[291] في المنطقة العربية..

لم يسعف منظمة التحرير الفلسطينية فترة الازدهار من العمل العسكري والمد الشعبي فلسطينياً وعربياً لأن الواقع كان أقوى من مقدرتها على تحقيق مشروع التحرير، بسبب هزالة الوضع العربي واللامبالاة المجتمع الدولي باتجاه قضية الشعب الفلسطيني.. ولعل منظمة التحرير الفلسطينية مرت في عدة مفاصل مهمة، ففي عام 1969 استطاعت قيادة الفصائل تجميع قواها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية منهية حالة الفوضى والتشرذم الفلسطيني الوطني، إلا أن ذلك لم يرق للأنظمة التي كانت تغذي حالة الخلاف، وصولاً إلى العام 1974، عام البرنامج السياسي المرحلي، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، الذي شق الصف الفلسطيني بين جبهة مؤيدة وجبهة رافضة للحلول السياسية، قادت موقف التأييد فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة "طلائع حرب التحرير"، بينما تزعمت الرفض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية "القيادة العامة" وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير العربية.. وكان البرنامج السياسي المرحلي هو مفهوم

---

[291] يفغيني بريماكوف: **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربية الإسرائيلي**: (بيروت، دار الفارابي، ط2، 1980. "ترجمة علي هورد"،) ص 61- 88 .

دبلوماسي قد استوعبته منظمة التحرير الفلسطينية من واقع المؤثرات الخارجية[292]، واعتبر عام 1978، حاولت منظمة التحرير الفلسطينية لملمة صفوفها داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية ولكن لم يسعفها الوقت بسبب الاجتياحات المتعددة للبنان وحرب المقاومة، وخاصة بعد اجتياح 1982 الإسرائيلي وحصار بيروت، وصولاً إلى الخلافات داخل فتح والانشقاق، لأسباب إصلاحية وسياسية، كانت أطرافها الداعمة سوريا وليبيا، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية القيادة العامة، حيث دعمت جناح الإصلاح في فتح "أبو موسى" "وأبو صالح".. هذا دفع فتح شق عرفات –رئيس منظمة التحرير– إلى اللقاء مع نظام الملك حسين عام 1984 أثناء عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، في إشارة لرغبته في حل سياسي، ولكن اصطدمت هذه الرغبة بالموقف السوري الرافض للحل السلمي، الذي أنكر على عرفات –رئيس منظمة التحرير– تفرده في هذا التوجه، ورفض اتفاق شباط (فبراير) 1985 بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤيداً بالفصائل الفلسطينية الرافضة.. وبقي الحال هكذا حتى جاءت دورة الجزائر 1988 للمجلس الوطني التاسعة عشر للتعاطي من جديد مع الظروف المستجدة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. لا سيما في ظل الانفراج الدولي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي الشرقي والرأسمالي الغربي.

إن معظم مشاريع التسوية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، أو بين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد. أما المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة نتيجة

---

[292] شفيق الحوت ح 8.

احتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف للطرف الأقوى. وهي بالتالي ليست صراعاً حدودياً أو إسقاطاً لنظام حكم.. وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها مهما كانت.. تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنتقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على دولتهم. ولذلك، فإن من عادة الحركات الوطنية في البلدان المستعمرة الكفاح من أجل حريتها واستقلالها، وإذا ما حدثت مفاوضات واتفاقات، فإنها لا تعطي للقوى الغاصبة حقاً في الأرض نفسها، وإنما قد توافق مرحلياً –بانتظار تحسين الظروف– على بعض الأمور التي قد تنتقص من حريتها وسيادتها كوجود قواعد عسكرية، أو شروط اقتصادية مجحفة، أو تحكم المستعمر بالشؤون الخارجية.

وإن أول ما يجب التنبيه إليه أن الوجود الصهيوني– اليهودي في فلسطين هو حالة اغتصاب واستعمار بالقهر والقوة، وليس نزاعاً بين بلدين متجاورين. وإن جوهر القضية، أن القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانية ، قد سعت متحالفة مع الصهيونية العالمية لإيجاد كيان يهودي في فلسطين– قلب العالم العربي والإسلامي– ويمتلك إمكانيات القوة والتوسع، ويكون سيفاً مسلطاً على رقاب المسلمين في المنطقة يمنع وحدتهم ويضمن ضعفهم، ويحرمهم من شروط النهضة الحضارية، ويبقى منطقتهم مصدراً للمواد الخام وسوقاً للسلع الاستهلاكية الغربية.

وبالتالي فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو الصهاينة –أو يمكن أن يقبلوه لا بد وأن يشترط بقاء هذا الكيان اليهودي – الصهيوني وقوته وازدهاره. وهو بالتالي لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون أو العرب والمسلمون من "مكاسب"، لأنها لن تضمن استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها، أو خروج الغاصبين المحتلين، ولذلك، فإن أي حل يمكن أن يقبل به الفلسطينيون والعرب والمسلمون سيكون حلاً مؤقتاً، وسيزول بزوال مسبباته (ضعفهم وقوة خصمهم)، ذلك أن عناصر التفجير ستبقى (الإيمان بفلسطينية وعروبة وإسلامية الأرض، والشعور بالظلم..) وكما أن اليهود لن يتركوا عقيدتهم "أرض الميعاد"، وكما أن الغرب لن يترك أطماعه، فإن العرب لن يتنازلوا عن حقوقهم، كما أن المسلمين لن يتركوا إسلامهم. وعلى هذا فإن أي تسوية عادلة دائمة يجب أن تتم بناء على زوال الاحتلال، واستعادة الحقوق كاملة، وإلا فإن نذر الحرب ستظل تلوح في الأفق.

لقد تمت هجرة اليهود إلى فلسطين قهراً ودون موافقة أهل البلاد، وتملكوا الأراضي قهراً، وأنشأوا مؤسساتهم العسكرية والمدنية والاقتصادية قهراً تحت الاحتلال البريطاني. وأقاموا الكيان الصهيوني سنة 1948 على 77% من أرض فلسطين قهراً. وكل التسويات السلمية لا تتحدث عن إزالة هذا القهر والعدوان، وإنما في أحسن الأحوال تتحدث عن قهر دون قهر، بما يضمن إعطاء الشرعية لمعظم ما تم اغتصابه.

وسنرى في دراستنا هذه أنه رغم الإحباط العربي الذي أوصل القضية الفلسطينية

عربياً وفلسطينياً إلى أدنى مستويات "الطلب" من مجمل الحقوق، إلا أنها كانت تواجه دوماً مراوغة إسرائيلية رافضة، رفضاً ضمنياً أو صريحاً. فمرة تقدم مشاريع تعرف سلفاً أنها سترفض أو ترد على المبادرة بمبادرة أقل مستوى، وتضع الشروط التي توجب الرفض عند الطرف الآخر.

لعل بداية هذه المشاريع كانت أسبق من ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ظهر مشروع لجنة بيل التي قدمت توصياتها في 7 أيار (مايو) 1937 وأقرت بمقدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم، وأوصت بتقسيم فلسطين بما فيها صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو 25 كيلومتراً جنوب تل أبيب، أما مناطق القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر يصل القدس بيافا فتبقى تحت الانتداب. ويتم توحيده في أرض فلسطين مع شرق الأردن. وهذا لاقى رفضاً مطلقاً من الفلسطينيين. كما رفض اليهود الحدود المقترحة[293] ... ثم جاء بعد ذلك مشروع الكتاب الأبيض الذي كان من أبرز نقاطه أنه ستقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية فيها تقاسم سلطات بين اليهود والعرب، وتحديد الهجرة اليهودية، ووقف بيع الأرض لليهود، لكن العرب رفضوه لعدم الاطمئنان لنوايا بريطانية، إلا أن "بن جوريون" قرر مشاركة بريطانية في الحرب العالمية الثانية مع تصميمه على محاربة مشروع الكتاب الأبيض[294] ثم جاء مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة "181" لسنة 1947، حيث تم

---

[293] الموسوعة الفلسطينية، ج 1, ص 492 – 494.
[294] الموسوعة الفلسطينية، ج 4, ص 72.

رفضه عربياً لأنه يعني تقسيم فلسطين بين العرب واليهود[295].

أما التطور الملحوظ في المشاريع التسووية من 1948 – 1967 فهو اتجاهها نحو تقزيم القضية الفلسطينية لتصبح قضية لاجئين إنسانية، وليست قضية سياسية، حيث صدر في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948 قرار "194" المبني على مشروع بريطاني، حيث قضى هذا القرار بوجوب السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك. ويعني قرار العودة هذا، أن العودة حق واجب التنفيذ بناء على الاختيار الحر، وليس من حق أي أحد منع هذه العودة، وأن هذه العودة كاملة الحقوق المدنية والسياسية[296]، وهذا القرار صدر أكثر من مرة حتى الآن في أروقة الأمم المتحدة، ومع رفض إسرائيلي مستمر لتنفيذه، ودون أي حركة فعلية من الأمم المتحدة تجاه إسرائيل، في حين لم يستطع الفلسطينيون إنشاء الدولة العربية الخاصة بهم، بسبب ضم الأردن للضفة الغربية رسمياً بتاريخ 11 نيسان (أبريل) 1950، وقامت مصر بوضع قطاع غزة تحت إدارتها. وقد تضمن القرار 194 مادة تنص على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة بين الكيان الصهيوني والدول العربية[297]، وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا، وتركيا، ودعت اللجنة في أواخر 1949 الكيان الصهيوني لقبول عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني

---

[295] الموسوعة الفلسطينية، ج 4, ص 52- 54.
[296] الوثائق الفلسطينية ص 276 – 279 .
[297] الموسوعة الفلسطينية، ح 4, ص 19 – 20 + الهور, ص 38 – 39.

مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع. وتعاونت الدول العربية مع لجنة المصالحة، لكن إصدار الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا بيانها الشهير في 25 أيار (مايو) 1950 بحماية الحدود "الإسرائيلية" القائمة رغم أنها تحتل مساحة إضافية من فلسطين فوق حصتها حسب قرار التقسيم، تقدر بحاولي 23% كشف النوايا الحقيقية لهذه الدولة، مما دفع الدول العربية لرفض مقترحات لجنة المصالحة المتعلقة بترتيبات التسوية مع الكيان الإسرائيلي.وتحت ضغط الحاجة إلى قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة وافقت على بروتوكول لوزان الذي تضمن انسحاب إسرائيل إلى حدود التقسيم وتدويل القدس، وعودة اللاجئين وتعويضهم، ولكن إسرائيل بعد تحقيق عضويتها في الأمم المتحدة تنكرت للاتفاقية، وعطلت أي عمل للجنة متعلقة بتنفيذ التقسيم أو عودة اللاجئين، ورغم بقاء هذه اللجنة قائمة لسنين إلا أن موقف الأمم المتحدة كان إعلان الأسف لعدم تمكنها من إيجاد وسائل لتحقيق أي تقدم بشأن عودة اللاجئين، وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء ما سمي "الأنوروا" وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين[298]، وهذا يدلل على مستوى تواطؤ الدول الغربية تحديداً في تحويل القضية إلى قضية لاجئين بحاجة لإغاثة وإيجاد حلول اقتصادية لقضيتهم، والعمل على توطينهم بدل إيجاد حلول سياسية وتقرير مصير لهم.

وتوالت المشاريع التي ركزت على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، دونما إشارة لإنشاء كيان سياسي فلسطيني. فكان هناك

---

[298] الوثائق الفلسطينية 289 – 288.

المشروع النرويجي في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1952، الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وكان هناك مشروع "جاما" الأمريكي 1955–1956، حيث يذكر مايلز كوبلاند أن الرئيس الأمريكي روزفلت حصل على موافقة كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون والرئيس المصري جمال عبد الناصر على عقد لقاء سرّي على متن يخت في البحر المتوسط عام 1955[299]. ولكن عبد الناصر أصر أن توافق إسرائيل من حيث المبدأ على قبول عودة الفلسطينيين الراغبين في العودة، وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن، ولكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه. وهناك مشروع جونستون الأمريكي 1953–1955 الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين وقضية فلسطين، عن طريق تعاون الدول العربية مع الكيان الصهيوني في استثمار مياه نهر الأردن بطريقة تكفل تطور المنطقة زراعياُ، وتهيئة سبل الاستقرار فيها للاجئين، ولمزيد من المهاجرين اليهود، وقد رفض مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في 20 أيار (مايو) 1955 المشروع[300].

وهناك مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكية الذي دعا في 26 آب (أغسطس) 1955 إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم، إلى الحد الذي يكون ممكناً، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية

---

[299] منير الهور، وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1987)**: (عمان، دار الجليل للنشر، ط 1، 1983.) ص 48.

[300] منير الهور، وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص 50 – 55.

لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية وإسرائيل[301].

وتعاونت مصر مع وكالة الغوث خلال الفترة 1953 – 1955 في تنفيذ مشروع لتوطين لاجئي غزة في شمالي غزة وفي سيناء، وقد اتخذ المشروع أبعاداً مفصلة وجدية، غير أنه لقي معارضة شاملة وعنيفة من فلسطينيي القطاع، حيث خرجت مظاهرة قوية تطالب بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وإيقاف مشروع التوطين وإطلاق الحريات... وتم إسقاط المشروع[302]. وفي 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1955 طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن مشروعه الذي يدعو إلى الوصول إلى "صيغة تسوية" بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم عام 1947، والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة. ورفضت إسرائيل المشروع، وقال بن جوريون: "إن غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب 1948 جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون أي إمكانية لإعادتها إلى الحياة"[303].

وفي 15 حزيران (يونيو) 1959 صدر عن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة مشروع ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حقهم في العودة. وقد رفض الفلسطينيون هذا

---

[301] منير الهور, ص 55 – 57 + الموسوعة الفلسطينية ج 2، ص 393 – 394.

[302] حسين أبو النمل: **قطاع غزة (1948-1967): تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية:** بيروت ، مركز الأبحاث -منظمة التحرير الفلسطينية-، ، 1979، ص 84 – 96

[303] منير الهور ص 57 – 58

المشروع بقوة وأقام ممثلوهم في لبنان المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في 26 حزيران (يونيو) 1959، الذي رفض تذويب الفلسطينيين في اقتصاديات الشرق الأوسط[304]. وفي 2 تشرين الأول (أكتوبر) 1962 قدّم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي مشروعه لحل مشكلة اللاجئين بعد أن كلفته الحكومة الأمريكية سنة 1961 بدراستها، وأكد في مشروعه على حق اللاجئين الحر بالعودة أو التعويض مشيراً إلى بعض آليات تنفيذ ذلك[305].

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول السلام مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 21 نيسان (ابريل) 1965 وتضمن: إعادة إسرائيل لثلث المساحة التي احتلها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية، يعود إليها اللاجئون إلى دولتهم الجديدة، وعلى الأثر تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما. وقد رحب الكيان الإسرائيلي باقتراحات بورقيبة باعتبارها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها. وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم[306]، وقد رد ليفي أشكول رئيس الوزراء الصهيوني على بورقيبة بمشروع التسوية أعلنه في 17 أيار (مايو) 1965 مبني على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة، ومفاوضات مباشرة

---

[304] منير الهور 60 – 63 + الموسوعة الفلسطينية ج 2، ص 183 – 185.
[305] الموسوعة الفلسطينية, ج 2، ص 110 – 111 .
[306] منير الهور, ص 63 – 64 .

وإحلال سلام دائم وتطبيع العلاقات مع البلاد العربية[307].

أما مشاريع التسوية التي أفرزتها حرب حزيران (يوليو) 1967، فكانت نابعة من سيطرة إسرائيل على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وكذلك سيناء والجولان، بحيث افتقدت الحالة العربية القدرة على المواجهة، بالإضافة إلى حالة عدم الثقة بين الجماهير والأنظمة، وتحول الشغل الشاغل للأنظمة العربية عن تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير الأرض المحتلة سنة 1967، أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن إزالة آثار العدوان، أي عدوان 1967. وبالتالي تمكن الكيان الصهيوني من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركز على أرضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت هي موضوع المساومة، وليس أرض 1948 التي ضمن الصهاينة أن تخرج عن دائرة البحث ابتداء. ورغم أن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الخرطوم في 29 آب (أغسطس) 1967 خرج باللاءات الثلاث الشهيرة "لا صلح، لا مفاوضات، لا استسلام"، إلا أن ذلك كان استجابة للحالة النفسية للجماهير العربية المصدومة التي تطالب بالثأر والانتقام، ولم يكن ذلك خطأً أصيلاً يرفض على أساسه مشاريع التسوية، إذ إن الأنظمة العربية سرعان، ما ستتعامل مع هذه المشاريع، كما أنها لن تقوم بتنفيذ خطط عمل استراتيجية تخدم تلك الشعارات المعلنة، حيث رفض العرب الموافقة على شرط عدم انفراد أي دولة عربية بالحل.

---

[307] منير الهور, ص 64.

وقد أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية سيتركز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967، والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية سيتركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني. أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والصهيونية، بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين.

بعد شهر واحد من حرب 1967 طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال ألون[308] مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة، وتضمنت أفكاره أن الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه، وضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحٍ سكنية يهودية شرقي القدس، ثم تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الامكان، والعمل على إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي، ثم ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش، وحل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم "إسرائيل" بإقامة عدة قرى "نموذجية" للاجئين في الضفة وربما سيناء.

---

[308] منير الهور, ص 80 – 82 .

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسمياً. ومع ذلك فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم –أو كل– مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين، مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

أما قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967[309]، فهو من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9–22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع: سوفييتي وأمريكي، وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا.

في هذا القرار أعرب مجلس الأمن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق، حيث أكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويتحقق ذلك بسحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع

[309] منير الهور ص 84 – 85 + الموسوعة الفلسطينية ج 2 ص 183- 185.

الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها، واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة، والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من التهديد أو أعمال القوة. كما أكد ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. ثم ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

هذا القرار اعتبره العرب والفلسطينيين سلبياً من نواح كثيرة، لأنه لم يعين بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي. ثم إنه يقرّ للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967. ولم يتناول جوهر "النزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وجعل الانسحاب "الإسرائيلي" رهناً بتحقيق شروط أخرى. وتم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أرض" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة، بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض. أما النصان الفرنسي والأسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلا إلى النص الإنجليزي.

وفي الفترة 9–12 كانون الأول (ديسمبر) 1981، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار 242 لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأكدت حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية[310].

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 ، لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية نهائياً" وقد رفض الشقيري هذا القرار لأنه يبرر لإسرائيل احتلالها، ولأنه يعطي لإسرائيل حق المرور في قناة السويس، واعتبره "نكسة سياسية في أعقاب نكسة عسكرية"[311]، ورفض الشقيري أي مشروع تسوية لأنها تفتقد في جوهرها لمفهوم التصدي للعدوان[312]. كما رفضت سوريا والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار[313].

وقد عينت الأمم المتحدة جونار يارنج (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى يزيد عن ثلاث سنوات، حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيّ تسوية سليمة تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين. أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون

---

[310] الموسوعة الفلسطينية، ج 2 ،ص 260.
[311] الوثائق- "1967" رقم 661 ص 943
[312] (**"الجمهورية"**، بغداد، 23/11/1967)
[313] منير الهور, ص 86 – 87 . صلاح خلف, ص 123، وص 140.

منزوعة السلاح وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، ومع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها "مشروع جولدا مائير" في 9 شباط (فبراير) 1971. وفشلت في النهاية مهمة يارنج، رغم كثرة المشاريع المتبادلة بين الطرفين[314].

وفي 25 حزيران (يونيو) 1970 طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي، مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي.

وافقت مصر في 23 تموز (يوليو) 1970 والأردن في 26 من نفس الشهر على مشروع روجرز. وقد رفضته "إسرائيل" في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة في 6 آب (أغسطس) 1970. وقد أحدثت موافقة مصر والأردن انشقاقاً في الصف العربي، وهاجمته منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها الفدائية بشدة، لأنه يعني التنازل عن هدف تحرير فلسطين، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، كما نددت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول مصر لهذا المشروع[315]، وقال بيان لفتح "لمصلحة من

---

[314] منير الهور, ص 86 – 113.
[315] الكتاب السنوي ، 1970 ص 16.

هذا المشروع"، أنه لمصلحة إسرائيل، وقال البيان إن "مشاريع التسوية لا تهمنا، وسنبقى نقاتل"[316]، وفي كلمة ألقاها عرفات –رئيس منظمة التحرير– في أحد المعسكرات قال "المغريات متعددة والمؤامرات كثيرة.. لا يوجد أمام شعبنا إلا المزيد من الأبطال لينخرطوا في صفوف المقاتلين.. وليقولوا كلمتهم لا للحلول الاستسلامية.. لا للحلول التصفوية"[317]، واعتبره محمد يوسف النجار رئيس اللجنة العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان "أنها عملية إجهاض لحركة الثورة الفلسطينية"[318].

غير أن الكيان الإسرائيلي نفسه حاول التهرب وإفشال المشروع لأنه يضمن انسحاباً من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في أيلول (سبتمبر) 1970، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، مما جمّد هذه المبادرة عملياً[319].

بعد أن تمكنت السلطات الأردنية من السيطرة تماماً على الأوضاع وتصفية التواجد الفدائي الفلسطيني (أيلول (سبتمبر) 1970، وتموز (يوليو) 1971)، أعلن الملك حسين في خطاب له في 15 آذار (مارس) 1972 مشروع "المملكة العربية المتحدة". وهو مشروع جاء استثماراً من السلطات الأردنية لما بدا انتصاراً على منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، وجزءاً من "المعركة" بينهما، على تمثيل الفلسطينيين أو

---

316 الكتاب السنوي، 1970, ص 16.
317 الكتاب السنوي، 1970, ص 36.
318 صحيفة "هآرتس"، 7/12/1972.
319 منير الهور ص 121 – 127 + الموسوعة الفلسطينية ج 2، ص 488 – 490.

جزء منهم.

فكرة برنامج "المملكة العربية المتحدة" في أن تتكون هذه المملكة من قطرين فلسطين (الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فيدرالية تحت سلطة الملك. وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه "مجلس الأمة" ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السري المباشر وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين. ولكل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً، وله سلطة تشريعية خاصة به هي "مجلس الشعب". وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك[320].

ولم يكتب لهذا المشروع النجاح، فالضفة الغربية تحت الاحتلال "الإسرائيلي" الذي لا يرغب في الانسحاب. كما كان لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفدائية تواجد وتأييد قوي في الساحة الفلسطينية عطّل هذا المشروع. وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكافة فصائلها المشروع الأردني، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة استثنائية في نيسان (إبريل) 1972 وانعقد بموازاته مؤتمر شعبي حضره نحو 500 شخص يمثلون بشكل واسع الأوساط الفلسطينية حيث تم رفض المشروع[321].

---

[320] منير الهور, ص 129.

[321] فيصل الحوراني: **الفكر السياسي الفلسطيني "1964-1974"**: (القدس، وكالة أبو عرفة،1980) ص 178 – 181.

في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 أصدر مجلس الأمن القرار 338، الذي على أساسه توقفت حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي. وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[322]. ووافقت مصر وسوريا على القرار، كما وافقت عليه "إسرائيل" بشيء من التحفظ، بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري "ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه"[323]. وطالبت الجبهة الشعبية الدول العربية أن لا توقف الحرب حتى لا تتحول زمام المبادرة إلى أيدي إسرائيل[324]، ولكن على الجانب الفلسطيني الآخر كان الاتجاه كما وضحه السيد زهير محسن أن الحل المطلوب "هو إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، تمثل العرب واليهود"[325].

وبناء على قرار 338 فقد انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في 21 – 22 كانون الأول (ديسمبر) 1973. وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، رغم مشاركته في المؤتمر. وقد شاركت فيه مصر والأردن بينما رفضت سوريا المشاركة. ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة

---

[322] منير الهور, ص 136 – 137.
[323] منير الهور, ص 137 – 139.
[324] مجلة "**الهدف**"، بيروت، 27/10/1973، ص 3.
[325] الكتاب السنوي 1973, ص 20.

السويس[326].

شهدت منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين نجاحات دبلوماسية فلسطينية كبيرة على صعيد الأمم المتحدة باتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال[327].

ومع نهاية سنة 1973، بدا واضحاً أن في الحركة الفلسطينية المقاومة اتجاهين، الاتجاه الرافض لأي حلول سلمية، سواء على صعيد القضية الفلسطينية، أو على صعيد الشرق الأوسط، والداعي إلى مواصلة الكفاح المسلح من خلال حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، ورفض مؤتمر جنيف وقرارات مجلس الأمن التي يقوم عليها، ورفض إقامة حكومة فلسطينية مؤقتة، أما الاتجاه الثاني فلا يعارض في إقامة كيان فلسطيني مستقل على الأراضي التي يتم انتزاعها من العدو لضمان عدم عودتها إلى النظام الأردني، ولتشكل قاعدة الانطلاق نحو تحرير باقي الأراضي المحتلة[328].

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة للفلسطينيين باعتبارهم شعباً، في قرارها 2535/أ،ب،ج الصادر في 10 كانون الأول (ديسمبر) 1969 عندما ذكرت لأول مرة "حقوق شعب فلسطين الثابتة". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدّت ذلك عنصراً لا غنى عنه في

---

[326] منير الهور 147 – 157 +الموسوعة الفلسطينية، ج 2 ص 568 – 571
[327] الموسوعة الفلسطينية ص 552 – 552
[328] الكتاب السنوي، 1973، ص 20.

إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد تبنى هذا القرار بأكثرية غير كبيرة من 47 ضد 22 وامتناع 50. ثم اخذت قرارات الأمم المتحدة تزداد قوة ووضوحاً وتأييداً عالمياً. كما في القرارين: 2787، و 2792/د في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1971، وقرار 2963/هـ في 13 كانون الثاني(يناير) 1972، وقرار 3089/ج،د في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1973، حيث نصت هذه القرارات في مجملها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة كيانه السياسي.

ويعد قرار 3210 في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساس المعني بقضية فلسطين. وقرر دعوة منظمة التحرير الفلسطينية "الممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة"، وصوّت مع القرار أغلبية ساحقة من 105 ضد 4 وامتناع 20. ودُعي ياسر عرفات (أبو عمار) لإلقاء خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، حيث ألقى كلمته، التي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً.

وصدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة يحمل رقم 3236 في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974 بأغلبية 89 صوتاً مقابل 8 وامتناع 37، ويحمل هذا القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والاستقلال والسيادة الوطنية، وكذلك حق اللاجئين في العودة، واعتبر أن الشعب الفلسطيني طرف رئيس في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وحقه

في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية مدّ يد العون للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

وبموجب قرار الأمم المتحدة 3237 (22 كانون الثاني (نوفمبر) 1974) مُنحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة. وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من 10 دولة للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236 حيث تقوم اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول ذلك.

وقد رفضت الجمعية العامة ، اعتماد ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد المصرية "الإسرائيلية" حول فلسطين. وفي 15 (ديسمبر) 1980 أصدرت قرارها 35/169 أكدت فيه توصياتها السابقة في قرار 3236، وطالب مجلس الأمن الدولي بوضع جدول زمني لانسحاب الكيان الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة 1967، وتسليم الأرض للأمم المتحدة التي تسلمها بدورها إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وتكمن أهمية هذه القرارات في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، كما أنها ترفع الشرعية عن اغتصاب

الصهاينة للأرض المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس، فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة للأرض المحتلة سنة 1948. كما أصبح للفلسطينيين من يتحدث باسمهم باعتراف عربي ودولي، باعتباره ممثلهم الشرعي والوحيد (منظمة التحرير الفلسطينية). ورغم أن هذا الأمر قد زاد من "إقليمية" القضية الفلسطينية، إلا أنه جعل هذه القضية عصيّة على التذويب أو القفز على حقوق الشعب الفلسطيني وفق أي تسوية قد تشارك فيها أطراف عربية أخرى. ثم إن المكاسب السياسية هذه قد حققت تعاطفاً دولياً واسعاً، وعزلت الكيان الصهيوني سياسياً، بالإضافة إلى قطع معظم دول العالم علاقتها به.

غير أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعني شيئاً كبيراً، فهي مجرد توصيات، والجهة الوحيدة القادرة على إصدار قرارات ملزمة هي "مجلس الأمن" حيث إن من حق أيّ من الدول الكبرى الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) اتخاذ حق النقض "الفيتو Vito" ضد أي مشروع لا يتوافق مع مصالحها. وعلى ذلك، فقد كان الأمريكان جاهزين دائماً لاتخاذ قرار الفيتو ضد أي قرار يلزم الكيان الصهيوني بأيّ أمر يراه تنازلاً أو إضعافاً لخططه وبرامجه. وبذلك تظل الأمم المتحدة منبراً دولياً للدعاية والعلاقات العامة أكثر من أي شيء آخر، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين.

لقد كان المطلب الفلسطيني الشعبي والرسمي الذي لا يقبل التنازل أو المساومة هو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة منها.

وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية متصدري العمل الفلسطيني منذ 1968. إذ عرض صلاح خلف(أبو إياد) في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1968 هدف فتح الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل. وهو ما تم تبينه في المجلس الوطني الخامس[329]. وهو ما أبرزته كل من صحيفة لوموند في 22 تشرين الأول (أكتوبر)[330]، وكذلك تصريح عرفات لصحيفة "باري–ماتش" "Paris-Match" بأن اليهودية شيء والصهيونية شيء آخر، واستشهد بأن ضابطين من فتح كل منهما أمه يهودية[331]، وكذلك تصريح محمد رشيد وخمسة من المثقفين عندما قال لصحيفة نيوز ويك"News week " بأن مجتمعينا– المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي يستطيعان أن يخططا مستقبلهما معاً[332]، ويعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يصرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها.

وإثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن والأوضاع المحلية والدولية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي" في دورته الثانية عشرة. وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهيئ لاحتمال المشاركة في التسويات

---

[329] صلاح خلف ص 104.
[330] صحيفة "النهار"، 24/10/1968
[331] "**Paris Match**" "**باري – ماتش**" : باريس 11/1/1969.
[332] صحيفة "الأنوار" 21/4/1970.

السياسية. فقد نصّ ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط العشر أن "منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، ورفض المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل[333].

وقد أعطى هذا البرنامج انطباعاً لدى البلاد العربية والعالمية أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحت أكثر "إيجابية" وأكثر "واقعية"، وهو ما أعطى القيادة الفلسطينية مجالاً أكبر للمناورة السياسية. وقد تحققت نتائج ذلك عاجلاً في قمة زعماء الدول العربية في الرباط الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[334]، وفي دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمالها، وإلقاء عرفات لخطابه فيها في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974[335]. وحققت العديد من المكاسب السياسية على منابر الأمم المتحدة.

غير أن الحملات العسكرية الشديدة التي تعرضت لها المنظمة في الأردن ولبنان وداخل فلسطين، مترافقة مع التوجه العربي، وخصوصاً المصري، نحو التسوية، قد

---

[333] فيصل الحوراني، ص 204 – 216.
[334] الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 595 - 596
[335] الموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 115.

أضعف من إمكانيات التأثير العسكري الحاسم الذي يمكن أن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها ضد الكيان الصهيوني...، وهو ما فتح المجال أكثر لمزيد من النشاط السياسي على حساب غيره من خطوط العمل. ولأن أي تسوية سياسية هي عملياً انعكاس لحالة موازين القوى، فقد تضاءلت مع الزمن قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على فرض شروطها وتصوراتها، وأخذت تتنازل تدريجياً عن مطالبها، كما سنرى لاحقاً.

وقد ترافق التحرك السياسي مع تنازل متعلق بالاتصالات السياسية باليهود (وخصوصاً داخل فلسطين) والتي كانت تعدّ قبل ذلك نوعاً من الخيانة. إذ سمح المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر بذلك مؤكداً على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديموقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة"[336].

بعد زيارة الرئيس المصري انور السادات للقدس، بدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية – "إسرائيلية" مباشرة وعلنية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد[337]، في الولايات المتحدة، بين مصر (ويمثلها الرئيس المصري أنور السادات)، والكيان الإسرائيلي (ويمثلها رئيس الوزراء الإسرائيلي مناجم بيجين)، وبرعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 آذار (مارس) 1979. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد

---

[336] الموسوعة الفلسطينية ج 4، ص 115.
[337] الموسوعة الفلسطينية ج 3 ص 625 – 630 .

العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، أما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط تواجد قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً... مع الكيان الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت الأمم المتحدة إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث تشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن و"الكيان الإسرائيلي" وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفدا مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وانسحاب الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من السكان عن طريق الانتخاب الحر، كما تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وبالتالي ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات –من بين الأمور الأخرى– موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية، لذلك يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، وعليه سيشترك

الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال الاتفاق في المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية، وسوف يتم عرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه، لذلك تتاح الفرصة للمثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق، للمشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن و "الكيان الإسرائيلي".

وعلى الأرض سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات "إسرائيلية" وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود، وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات. وستتم بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة، تبدأ المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان "الإسرائيلي" وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية، كذلك سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن "إسرائيل" وجيرانها، وخلال المرحلة الانتقالية على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر و "إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حلّ عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد ذكرنا تفصيلات كامب ديفيد لأنها أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين "الكيان الإسرائيلي" وأحد الأطراف العربية. لأن اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد (سنة 1993) سيشكل النسخة المعدلة –وربما المشوهة– لهذه الاتفاقية.

لقد أثارت هذه الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي وفي مؤتمر القمة العربية في بغداد 1979 تم قطع العلاقات السياسية مع مصر، وجرى عزل مصر عن محيطها العربي وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط جماهيري شامل. واتّهم السادات بأشنع أوصاف الخيانة وبيع الحقوق العربية. وقامت جماعة إسلامية باغتياله في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1981، ولم تخف قطاعات واسعة من العرب والمسلمين فرحها بذلك و"شماتتها" به. كما تم تشكيل جبهة الصمود والتصدي مع عدد من الأقطار العربية (سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية) لمواجهة مشروع كامب ديفيد. وعدّت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته هذا الاتفاق "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948" وأنه يمثل "استسلاماً كاملاً من جانب السادات لمشروع مناحم بيجن" وأن السادات أعطى "تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية" وأن "الاتفاق يبّين تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية، في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورة تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية". وأكدّ البيان أن شعب فلسطين "لا يمكن أن يساوم أو يهادن أي

مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي..." وأنهم لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصيرهم في "إطار خيانة كامب ديفيد"[338]. ومن العجيب أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ستقوم بعد ذلك بخمسة عشر عاماً (إلا أربعة أيام) بالتوقيع على اتفاق شبيه وستتهم خصومها، بما اتهم به السادات خصومه، من عدم الواقعية والجهل، وستزجّ كل القوى المعارضة والمجاهدة في السجون، وتتهمها بالوقوف ضد "المشروع الوطني"!!

وبالطبع فقد سقط الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد في ذلك الوقت لرفضه بالإجماع فلسطينياً، كما رفضته الأردن مما أفقده أيّة إمكانية عملية للتنفيذ.

في 14 أيار (مايو) 1982 قدم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مشروعاً سماه أفكار للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارت الأمم المتحدة هي المرجع القانوني[339].

والحسن بطرحه هذا يقترب كثيراً من المشروعات العربية –التي رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية دائماً وبإصرار– التي تعترف ضمناً بالكيان الإسرائيلي وتقبل ما اغتصبه من أرض سنة 1948. وبالتأكيد فإن طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه

---

[338] منير الهور, ص 195 – 196 .
[339] منير الهور, ص 212 – 213. + صحيفة **"الرأي الأردنية"**، الأردن، 15 مايو 1982.

الخاص) كان يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير الفلسطينية، وكان أقرب إلى بالونات اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية.

وقد مثّل الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإجبار نحو عشرة آلاف من مقاتليها على الخروج من لبنان في صيف 1982، مرحلة جديدة في مسار التسوية السلمية. إذ وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة مع الكيان الإسرائيلي. وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برنامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها، في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الإسرائيلي.

كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجن مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد[340].

[340] منير الهور, ص 215 – 218.

ثم جاء مشروع السلام العربي مشروع فاس[341]، الذي مثل الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينيات. والذي جمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع.

أما التصور السوفييتي للتسوية، فمثله المشروع الذي طرحه الرئيس ليونيد بريجينيف الذي، ركز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية. وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و"إسرائيل"، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية[342].

وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية بهذا المشروع الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس. وقد أيّد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر مشروع فاس ومشروع بريجينيف، ورفض مشروع ريجان[343].

ولدى افتتاحه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني طرح الملك حسين الخطوط العريضة لمبادرة أردنية – فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

---

[341] منير الهور، ص 218 – 222 + الوثائق الفلسطينية.
[342] منير الهور, ص 222- 223 .
[343] منير الهور, ص 226

وقد جرت مباحثات أردنية – فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني – الفلسطيني ، وكان من أبرز أفكاره أن يكون التحرك الأردني – الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و 338. ويجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية. وأيضاً الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وتبنى العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على اساس علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية. والاتفاق أنه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل مع الكيان الإسرائيلي[344].

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة المباركة سياسياً، فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط ايقاع المقاومة مع ايقاع تحركها السياسي. وصدر عن بسام أبو شريف –المقرب من ياسر عرفات– أحد مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران (يونيو) 1988 ودعا إلى السلام والتعايش مع "إسرائيل". وقد أفادت منظمة التحرير الفلسطينية من قرار الأردن فك روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة

[344] منير الهور 230 - 231

الغربية. وقد سعى الأردن من خلال فك روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنها "إسرائيلياً" والتي طرحت "الخيار الأردني"، وأن الأردن هو وطن الفلسطينيين، بل واجترأ بعضها ليتحدث عن إمكانية تغيير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني.

وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر تم وضع برنامج فلسطيني جديد، بناء على نصائح عربية وسوفييتية، تضمن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مقبولاً (أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أية تسوية سياسية. وفي هذا البرنامج اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. وكذلك اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وكان الاعتراف بالقرارين عند منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً من "الكبائر" و"الخيانات" التي لا تغتفر، حتى "يتجرع" الفلسطينيون عند منظمة التحرير الفلسطينية القرارين السابقين، فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً و"أملاً" أو "حلماً" لم تتراءى بداياته الأولى بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع، ودعا المجلس إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و 338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، كما دعا إلى انسحاب الكيان

الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، ووضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية[345].

وبغض النظر عن الشكل الاحتفالي الذي ظهر فيه إعلان الدولة الفلسطينية، التي اعترفت بها خلال بضعة أشهر نحو 120 دولة في العالم، فقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مُربّع الشروط "الإسرائيلية". وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب "إسرائيلي" من المطالب الفلسطينية. لكن الولايات المتحدة كانت معنية بالظهور كطرف وسيط، وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، فاعتبرت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية. واستفادت أمريكا من مجمل الحالة العربية والدولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيد أمريكا، والتي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد السبل لفتح البوابة الأمريكية لها.

وقد اشترطت الولايات المتحدة –منذ أمد طويل– للدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية في أي حوار ثلاثة شروط، الأول: الموافقة على قرار 242، والثاني: وقف العمليات العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي، والثالث: إعلان نبذ "الإرهاب". وحتى

---

[345] صحيفة "**الأنباء**": المغرب، صحيفة "**الوطن**" الكويت، صحيفة "**القبس الكويتية**"، الكويت، 13-16 نوفمبر 1988 .

يسترضي أمريكا، قام عرفات– رئيس منظمة التحرير– بالتوقيع على وثيقة ستوكهولم في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1988 التي تضمنت اعترافاً صريحاً بالكيان "الإسرائيلي" وقراري مجلس الأمن 242 و 338 ونبذ "الإرهاب". ولم يشفع لعرفات –رئيس منظمة التحرير– مشروعه السلمي وكل تنازلاته في الحصول على مجرد "فيزا" من الولايات المتحدة لإلقاء خطاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مما اضطر الأمم المتحدة لنقل اجتماعاتها إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابه في 14 كانون الأول (ديسمبر) 1988. وفي 15 من الشهر نفسه اضطر عرفات–رئيس منظمة التحرير– لإعادة الاعتراف بعبارات صريحة محددة اشترطتها أمريكا بنفسها.

وبعد ذلك بساعات أعلنت أمريكا فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأ في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1988 في تونس، ومثّل أمريكا فيه سفيرها في تونس روبرت بليترو[346]. غير أن هذا الحوار كان أشبه بالتحقيق وجلسات الاستماع غير المجدية، ولم يرتفع بمستواه ولا بجديته إلى درجة ظلّ "كوّة" أملت منظمة التحرير الفلسطينية توسيعها ، بينما أمل الجانب الأمريكي جرّ منظمة التحرير الفلسطينية إلى مزيد من التنازلات.

رأينا كيف أن منظمة التحرير الفلسطينية، لم تستطع أن تحافظ على مواقفها مـــن مشاريع التسوية، وهذا يعود إلى ضعف الحالة العربية، التي تريد الحفاظ على منجزاتهـــا

[346] صحيفة القبس، صحيفة الوطن، صحيفة الأنباء/ 5-17 /8/ 1988

السياسية، حتى ولو في أدنى مستوياتها.. هذا فرض خطاً غير أصيل في دائرة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث كانت التحولات من اتصالات بالجانب المعتدي أو الجانب الداعم للمعتدي؛ ولكن دون جدوى تذكر، حتى أن سلم التنازلات لم يفد كثيراً، وخاصة مع غياب المبادرة الفلسطينية، بسبب الغياب المتدرج للحالة الثورية، وبسبب سقوط ثغور منظمة التحرير الفلسطينية في ساحات المواجهة الأولى، من هنا كانت نقطة إعلان المبادئ واتفاقيات أوسلو نتيجة متوقعة؛ بسبب ظروف النشأة، وظروف التحولات الفكرية والسياسية في دوائر منظمة التحرير الفلسطينية.

~< ...الخاتمة... >~

من خلال دراستنا لمنظمة التحرير الفلسطينية كان يضم في ثناياه صعوبات جمة في سبيل الوصول إلى نتائج لفهم التحولات في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها السياسية الرامية لإقامة الكيانية الفلسطينية، فقد احتوت منظمة التحرير الفلسطينية على توجهات سياسية مختلفة في موقفها من الطريق لتحقيق الكيانية الفلسطينية فمنها من رأى أن الطريق لا يتحقق إلا عبر الدخول في اطار المعادلة الدولية الرامية لتهدئة المنطقة عبر ايجاد حلول جزئية ترضي نسبياً الأطراف المتنازعة، بينما رأى آخرون أن الطريق لتحقيق هذه الكيانية لابد له من تحديات تفرض وقائع رغماً عن المعادلة السياسية الدولية وبين هذا وذاك رجحت الكفة لصالح التيار الداعي إلى الخيار السياسي في حل القضية الفلسطينية نظراً لقوة العوامل الدافعة لهذا التيار ومن هنا سنبحث مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية في عهد السيد أحمد الشقيري كرئيس أول لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي لم يستطع أن يجاري الحالة العربية المندفعة باتجاه الوصول لتفاهمات سياسية تحافظ على الإقليميات بما فيها الدولة الدخيلة "إسرائيل" ولم يسعف أحمد الشقيري أن الدولة العربية هي التي دفعت لإنشاء هذه المنظمة، كما أن أحمد الشقيري لم يستطع أن يوزع الرضى على الأطراف كافة سواء على صعيد المنظمات الفلسطينية، أو الأنظمة العربية التي لم يرق لها سياسات الشقيري فاتهمته باتهامات متعددة "من السلوك القومي، إلى التبعية .. الخ". أحمد الشقيري كان له مواقف معلنه من هذه الأطراف وسياساتها فرفض السلوك

الفلسطيني التوريطي الذي لا يختار الزمان المناسب لحسم المعركة مع العدو، وانتقد السلوك الأردني الرافض لبرامج منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقد سلوك الأنظمة العربية الأخرى التي تتأخر في دعم المشروع الفلسطيني مادياً ومعنوياً وسياسياً.. إلا أنه ركز على محاولة بناء جيش التحرير الفلسطيني ولكنه لم يفلح في استكمال مشروعه، الذي كان يعتبره أداة المواجهة في المعركة مع العدو.. وأحمد الشقيري كان ميالاً للتنسيق مع الدول العربية في مسعى لتوحيد الجهود لتكوين جبهة قومية عسكرياً وسياسياً، الأمر الذي كان يحلم به ولم يتحقق، وأقصى عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية دون أن يحقق أي من أهدافه حيث استلم السيد يحيى حمودة قيادة هذه المنظمة في فترة انتقالية، وهو شخصية لم تتمتع بصفات القيادة، رغم أن تلك الفترة كان فيها العديد من المسائل التي تناقش، منها توحيد الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، أهمية جيش التحرير وتطويره، واختيار قيادة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بلورة ميثاق وطني... حيث حسمت بعض المسائل وبقيت أخرى معلقة انتظرت، لحين انتخاب السيد عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً للجنتها التنفيذية الذي امتاز بشخصية لها المقدرة على الجمع بين المتناقضات في آن واحد، فقد استطاع بسط نفوذه على مؤسسات منظمة التحرير في فترة قياسية، وهذا أعطاه الثقة لبناء منظومة علاقات مع أطراف متعددة عربياً ودولياً حتى أنه قام بالاتصال مع الإسرائيليين في فترة مبكرة من المنتصف الثاني للسبعينات.

استطاع عرفات أن يؤطر الفصائل الفلسطينية في داخل مؤسسات منظمة التحرير

الفلسطينية رغم ملاحظات بعض الفصائل على مسلكيات "عرفات" التنظيمية والسياسية استطاع أيضاً أن يبقى على شعرة معاوية مع الأنظمة العربية وخاصة الأكثر منها عداءاً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية لضربات متعددة على أيد النظام الأردني وبعض الفئات اللبنانية التي تناقضت مصالحها مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية على أراضيها، وكانت هذه الضربات بمثابة المساعد لتمكين العدو من إحكام قبضته وتوسيع مستوطناته على الأرض الفلسطينية.. هذه الضربات أفقدت منظمة التحرير الفلسطينية القدرة على المناورة لمواقع منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن ولبنان وقيامه بتصفية عدد من القيادات، أثر على ما تبقى من معنويات لمنظمة التحرير الفلسطينية وخاصة بعد خروجها من لبنان، ودفعها للارتماء في أحضان الأنظمة العربية ذات الولاء الغربي والأمريكي (الأردن، مصر)، والتي كانت تجمعها صيغ تفاهم مع الكيان الصهيوني، مما يدل على التحول في المواقف والأبجديات التي تأسس عليها الميثاق الوطني الفلسطيني. ورغم أن المؤسسة الفلسطينية كانت تشهد في إطارها الداخلي نقاشات متباينة المواقف من السياسات العامة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأحياناً تصل مرحلة الانتقاد والاتهام إلا أن ذلك لم يثني قيادة منظمة التحرير عن السير في نهج التسوية والاتصال بالأطراف الدولية المعنية، وكانت المواقف الرافضة في داخل منظمة التحرير الفلسطينية للمشاريع الدولية ولمقررات مجلس الأمن عبارة عن رفضٍ أجوف لم يستطع أن يدفع بالقطار المندفع إلى أي طريق آخر، فمعظم الفصائل الفلسطينية كانت راكبة لهذا القطار وقائده هو

ياسر عرفات ومجموعة من مؤيدين لسياساته والآخرين راكبين يدلون بآرائهم فقط دون تأثير على وجهة هذا القطار، أمّا من نزلوا منه، "المنشقين" لم يكونوا بمستوى القدرة لفرض وقائع مختلفة، حتى أن حدثاً مهما كالانتفاضة الشعبية عام 1987 اعتبرتها منظمة التحرير الفلسطينية أنها سوف تسحب الشرعية من يدها لحساب قيادات الداخل وهذا كان واضحاً في تأخر بياناتها التي تدعم أو توجه هذه الانتفاضة، وقامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بصرف مبالغ كبيرة لإيجاد ولاءات جديدة من قيادات الانتفاضة للحفاظ على شرعيتها عبر ربط هذه العناصر بمنظمة التحرير الفلسطينية وتكثيف اتصالات منظمة التحرير الفلسطينية مع الأطراف الدولية في محاولة لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية خوفاً أن يسحب البساط التمثيلي من تحت أرجل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولهذا السبب تم إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 ليعطي مزيداً من الشرعية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك تكاثفت الاتصالات مع الإسرائيليين بأشكال علنية وسرية، من خلال وسطاء وبدون وسطاء وصولاً لإعلان المبادئ واتفاقات اوسلو.

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

الميثاق القومي الفلسطيني

هو الميثاق الذي صادق عليه المؤتمر الوطني الفلسطيني (أصبح اسمه فيما بعد المجلس الوطني الفلسطيني)، المنعقد في مدينة القدس في الفترة ما بين 28 أيار (مايو) و 2 حزيران (يونيو) من العام 1964 من أجل إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية والذي استمر العمل به حتى عام 1968 حين تم الإعلان عن الميثاق الوطني الفلسطيني.

وكان مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) 1964، وقد قرر العمل على إبراز الكيان الفلسطيني وتشكيل منظمة سياسية ناطقة باسمه، وتم تكليف أحمد الشقيري التشاور مع أبناء الشعب الفلسطيني من أجل المساعدة على تحقيق هذه الغاية.

اشتمل الميثاق على مقدمة وتسع وعشرين مادة متسلسلة من دون تبويب. وقد تعرضت المقدمة في سرد موجز للتاريخ النضالي للشعب الفلسطيني في مواجهة المحاولات الصهيونية المدعومة من القوى الاستعمارية لسلبه أرضه وإقامة الكيان الغاصب فيها. كما تعرضت للمصاعب والعقبات الجمّة التي برزت في طريق هذا النضال، الأمر الذي أدى على عدم تكليله بالنجاح، ووصوله إلى أهدافه في منع قيام دولة الاستيطان الصهيوني.

وأكدت مقدمة الميثاق على ضرورة "السير في طريق الجهاد المقدّس حتى تحقيق النصر النهائي"، ثم ذكرت الأسباب الداعية إلى وضع هذا الميثاق معلنة القسم على تحقيق أهدافه مهما بلغت التضحيات.

تناولت مواد الميثاق جملة القضايا والأمور التي تهم الشعب الفلسطيني المتعلقة بنضاله من أجل استعادة أرضه وإزالة الاحتلال الصهيوني عن وطنه، وكذلك علاقة هذا النضال بالعمل القومي الوحدوي على المستوى العربي.

وهكذا فقد تحدثت المادة الأولى عن عروبة فلسطين التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير. ونصت المادة الثانية على الوحدة الإقليمية لفلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني. وأشارت المادة الثالثة إلى أن الشعب الفلسطيني

الذي هو جزء من الأمة العربية هو صاحب الحق الشرعي في وطنه. في حين أكدت المادة الرابعة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه بعد تحريرها.

وتطرقت المادة الخامسة إلى الشخصية الفلسطينية باعتبارها صفة لازمة لا تزول. أما المادة السادسة فقد عرّفت الفلسطينيين بأنهم "مواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى العام 1947، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها". وتناولت المادة السابعة موضوع اليهود الفلسطينيين فقالت أنهم يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين في أن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

المادة الثامنة تحدثت في موضوع تنشئة وتربية الأجيال الفلسطينية الجديدة من أجل توعيتها توعية عربية قومية صحيحة لتعريفها بوطنها وربطها به على الدوام. وفي المادة التاسعة إشارة إلى ضرورة أن لا تكون المذاهب العقائدية شاغلاً للفلسطينيين عن تحرير وطنهم الذي هو واجبهم الأول. ولذلك قالت المادة العاشرة أن أمر اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب أن تأتي بعد عملية التحرير لا قبلها. كما تحدثت المادة الحادية عشر عن ضرورة تمسك الفلسطينيين بشخصيتهم ومقوماتها في وجه جميع مشاريع الإذابة. وفي المادة الثانية عشر إشارة إلى أن ما تقدم لا يتعارض مع حقيقة علاقة الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهّيئ الواحد منهما تحقيق الآخر". وأكدت المادة الثالثة عشرة على هذا النهج القومي ذاته، فتحدثت عن أن مصير الأمة العربية رهن بتحرير فلسطين، وبالتالي فإن الكفاح من أجل التحرير هو واجب قومي تقع مسؤولياته على عاتق الأمة العربية.

المادة الخامسة عشر تناولت بالشرح أهمية فلسطين بالنسبة لأصحاب الديانات التوحيدية الثلاث: المسيحية، أو اليهودية، والإسلام. فأكدت على ضمان حرية العبادة وبدون أي تمييز بسبب اللون أو الدين أو العنصر أو اللغة. في حين أكدت المادة السادسة عشر على أن تحرير فلسطين من الناحية الدولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

في المادة السابعة عشر تذكير يرفض الشعب الفلسطيني لقرار التقسيم الصادر عام 1947 عن الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس فإن قيام إسرائيل هو باطل من أساسه. وتابعت المادة الثامنة عشر الحديث عن الموضوع ذاته مشيرة إلى تمسك الشعب الفلسطيني ببطلان وعد بلفور وصك الانتداب وكل ما نتج عنهما.

ووصفت المادة التاسعة عشرة الصهيونية بأنها حركة استعمارية وعدوانية وعنصرية وفاشستية، وبالتالي فإن "إسرائيل" بوصفها طليعة هذه الحركة وركيزة للاستعمار هي مصدر دائم للقلق وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. لذلك طالبت المادة العشرون الدول جميعها اعتبار الصهيونية حركة غير مشروعة وتحريم وجودها ونشاطاتها الهدّامة.

المادة الحادية والعشرون انتقلت للحديث عن إيمان الشعب الفلسطيني بمبادئ الحرية والعدل والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية. وتابعت المادة الثانية والعشرون الكلام في هذا الموضوع بالإشارة إلى إيمان الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي "إذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار".

وقد أقرت المادة الثالثة والعشرون التزام منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة. ولكن المادة الرابعة والعشرين أقرّت عدم ممارسة المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزّة ومنطقة الحمّة، وعلى أن يقتصر نشاطها على المستوى القومي الشعبي في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية. وبالرغم من ذلك فقد أقرّت المادة الخامسة والعشرون مسؤولية المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه.

وكان من الطبيعي أن يتحدث الميثاق عن علاقة المنظمة بالدول العربية، وهكذا اشارت المادة السادسة والعشرون إلى تعاون المنظمة مع جميع الدول العربية دون التدخل في الشؤون الداخلية لأي منها.

المواد الباقية هي مواد تنظيمية، حيث نصت المادة السابعة والعشرون على أن يكون للمنظمة علم وقسم ونشيد بموجب نظام خاص، ودعت المادة الثامنة والعشرون إلى أن يلحق بهذا الميثاق نظام أساسي لمنظمة التحرير لتحديد كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وسائر القضايا والمسائل الإجرائية الأخرى، وحددت المادة التاسعة والعشرون بأن هذا الميثاق لا يعدّل إلا بموافقة أكثرية ثلثي أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية على أن يتم ذلك في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض بالذات.

المصادر والمراجع

≈< ... قائمة المصادر والمراجع ... >≈

1. أبراند، لوري: **الفلسطينيون في العالم العربي:** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1991.
2. إبراهيم، د.حسنين توفيق: **سلسلة أطروحات الدكتوراه (17):** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992.
3. أبو النمل، حسين: **قطاع غزة (1948-1967): تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية:** بيروت، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية-،1979.
4. أبو نضال، نزيه: **تاريخية الأزمة في فتح:** ط 1، 1984.
5. البدري، د. خليل: **ست وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها:** القدس، منشورات صلاح الدين، 1982.
6. البرازي، تمام: **كيف دخل ياسر عرفات البيت الأبيض:** بيروت، المكتبة الثقافية، ط 1، 1997.
7. الجعفري، وليد: **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية:** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1979.
8. الحسن، خالد: **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك.**

9. الحوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني "1964-1974"**: القدس، وكالة أبو عرفة، 1980.

10. الشريف، ماهر: **البحث عن كيان:** نيقوسيا، قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.

11. الشقيري، أحمد: **على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء:** بيروت، دار العودة، 1972.

12. الصافي، طلال: **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية:** القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1987.

13. الصايغ، أنيس: **الموسوعة الفلسطينية:** دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط 1، 1984.

14. الصايغ، أنيس: **الهاشميون وقضية فلسطين:** بيروت، المكتبة العصرية، 1966.

15. الكيالي. د.عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية:** بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1983.

16. الكيالي، د. عبد الوهاب: **دراسات ومطالعات فلسطينية، 1974-1977**، بيروت: لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1977.

17. الندوة الفكرية السياسية: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين:** فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط 1، 2000.

18. الهور، منير: وطارق الموسى. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 – 1985:** عمان، دار الجليل، ط 2، 1986.

19. الوثائق الفلسطينية العربية: **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، ومركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ط 1، 1977.

20. إميل، توما: **جذور القضية الفلسطينية.**

21. بريماكوف، يفغيني: **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربية الإسرائيلي:** بيروت، دار الفارابي، ط 2، 1980. "ترجمة علي هورد"

22. بلاسكوف، آفي: **الدولة الفلسطينية:** لندن، معهد الدراسات الإستراتيجية.

23. جيليمور، ديفيد: **المطرودون:** القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993، "ترجمة شاكر إبراهيم".

24. حبيب، غانم: **علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني:** عكا، دار الأسوار، ط 2، 1987.

25. حسين، د. غازي: **الفكر السياسي الفلسطيني 1963- 1988:** دمشق، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1993.

26. خلف، صلاح: **الفكر الثوري في الممارسة:** بدون بلد، الشؤون الفكرية والدراسات ط 1، 1992.

27. خلف، صلاح: **الفكر الوطني الثوري في الممارسة،** ط 1، 1992.

28. خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية:** عمان، دار الجليل للنشر، ط 2، 1996.

29. دراغمة، عزت: **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين:** القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، 1992.

30. زكي، عباس: **ما نراه في فتح:** منشورات الأرض المحتلة، 1993.

31. سيغال، د.جيروم: **تكوين الدولة الفلسطينية استراتيجية للسلام:** القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ط 1، 1989.

32. شفيق، منير: **مناقشة أراء حول الثورة الفلسطينية:** بيروت، دار تشرين للنشر، ط 1، 1977.

33. شمعون، كميل: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية:** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1.

34. صايغ، يزيد : **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة- الحركة الوطنية الفلسطينية-، 1949-1993:** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 2002.

35. عبد الرحمن، د. أسعد: **منظمة التحرير جذورها؛ تأسيسها؛ مساراتها:** مركز الأبحاث -منظمة التحرير الفلسطينية- ، 1987.

36. عبد المعاطي، بدر: **الكيان الفلسطيني:** القاهرة، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997.

37. عبد الهادي، مهدي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974:** بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط 1، 1975.

38. علوش، ناجي: فكر حركة المقاومة الفلسطينية، (1948-1978): بيروت، دار الطليعة.

39. كمحي، ديفيد: **الخيار الأخير:** بيروت، مكتبة بيسان، ط 1، 1922.

40. كمرانغ، باروخ، ويوئل شاموئيل مغدال: **الفلسطينيون:** رام الله، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001، "ترجمة محمد حمزة غنايم".

41. كوبان، هيلينا: **المنظمة تحت المجهر:** لندن، منشورات هاي لايت، ط 1، 1984.

42. **محطات في مسيرة الجبهة الشعبية**، دار الشعلة، 1989.

43. نداف، عماد: **نايف حواتمة يتحدث:** سوريا، دمشق دار الكاتب.

44. هلال، جميل : **تكوين النخبة الفلسطينية:** رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط 2، 2002.

45. هيكل، محمد حسنين: **عواصف الحرب وعواصف السلام:** القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1996.

≈< ... المصادر الأولية ... >≈

46. **الجزيرة.نت:** أيلول الأسود.

47. **الجزيرة.نت:** شاهد على العصر.

48. **تلفزيون الشرق الأوسط** "**MBC** "

49. "صحيفة **Paris Match**" "**باري – ماتش**": باريس.

50. "صحيفة **أخبار فلسطين**": فلسطين.

51. "صحيفة **الأحرار**": بيروت.

52. "صحيفة **الأنباء**": المغرب.

53. "صحيفة **الأنوار**": دمشق.

54. "صحيفة **الأهرام**": القاهرة.

55. "صحيفة **الإتحاد**": دمشق.

56. "صحيفة **الأوريان**": بيروت.

57. "صحيفة **الثورة**": دمشق.

58. "صحيفة **الجريدة**": الأردن.
59. "صحيفة **الجمهورية– العراقية**": العراق.
60. "صحيفة **الجمهورية**": بغداد.
61. "صحيفة **الجهاد**": الأردن.
62. "صحيفة **الحرية**" : بيروت.
63. "صحيفة **الحياة**": بيروت.
64. "صحيفة **الدستور**": الأردن.
65. "صحيفة **الدفاع**": الأردن.
66. "صحيفة **الديلي ستار– البيروتية**": بيروت.
67. "صحيفة **الرأي**": الأردن.
68. "صحيفة **السفير**": بيروت.
69. "صحيفة **الفجر الجديد**": طرابلس.
70. "صحيفة **القبس**": الكويت.
71. "صحيفة **الكفاح**": الأردن.
72. "صحيفة **المحرر**": بيروت.
73. "صحيفة **النهار**": بيروت.
74. "صحيفة **الوطن**": كويت.
75. "صحيفة **دافار**": إسرائيل
76. "صحيفة **عال هشمار**": إسرائيل.
77. "صحيفة **معاريف**": إسرائيل.
78. "صحيفة **هآرتس**": إسرائيل.
79. "صحيفة **Arab Aeport & Record** ": لندن.
80. "صحيفة **Daily star** ": بيروت.
81. " صحيفة **Daily telegraph** ": لندن.
82. "صحيفة **Monday morning** ": بيروت.
83. "مجلة **الهدف**": بيروت.
84. "نشرة **الهيئة**": فلسطين .

85. "وكالة **وفا**": بيروت.